2024-2023

مقالات مسيرة المانيا ودروسها العراق

بقلم السفير لقمان عبدالرحيم الفيلي

سفير جمهـــورية العـــراق لدى المانيا

مقالات مسيرة المانيا ودروسها للعراق

النظامُ السياسيّ في ألمانيا: دروسٌ لرحلةِ العراق نحوَ الاستقرار والازدهار 2

النموذج الاقتصادي الألماني دروسٌ للتنمية الاقتصاديَّة في العراق 9

التطور الأمني والعسكري في ألمانيا دروسٌ للعراق 16

تطور السياسة الخارجيَّة الألمانيَّة وأثرها في العراق 23

سياسة الهجرة الألمانيَّة وانعكاساتها على المهاجرين العراقيين 30

السياسات البيئيَّة الألمانيَّة.. أنموذجٌ لمخططٍ مستقبلي للعراق 37

التميّز التكنولوجي الألماني: تجربة جديرة بالاقتداء لتنمية التكنولوجيا في العراق 43

ستراتيجيَّة ألمانيا متعددة الأطراف: أنموذج الاتحاد الأوروبي والدروس للعراق 49

تعزيز سيادة القانون: رحلة العراق من منظور الإصلاح القضائي في ألمانيا 56

من برلين إلى بغداد – النجاح التعليمي في ألمانيا وتطلعات العراق 63

سياسات الهويَّة الألمانيَّة: التنمية والدروس للعراق 69

سياساتُ ألمانيا لمكافحة الفساد: دروسٌ لرحلة العراق 76

بناء الجسور.. نحو نهجٍ عراقيٍّ في فهمِ الألمان اجتماعياً 82

نحو علاقات ثنائيَّة قويَّة بين العراق وألمانيا 88

إطلاق الإمكانات مستقبلُ التعاون الثنائي العراقي الألماني 95

النظامُ السياسيّ في ألمانيا: دروسٌ لرحلةِ العراق نحوَ الاستقرار والازدهار

نشر بتاريخ 19/10/2023

في قلب أوروبا، تقفُ ألمانيا شاهداً على قوة التحول، والقدرة على الصمود والوئام الداخلي، والحكم الديمقراطي، بعد خروجها من الدمار الذي خلفته الحرب العالميَّة الثانية، إذ تمكنت ألمانيا من إعادة بناء نفسها لتصبح قوة اقتصاديَّة عالميَّة مع ضمان استقرارها السياسي. يقدمُ نظامها السياسي، المتجذر بعمق في المبادئ الديمقراطيَّة، ثروة من الدروس لدولة مثل العراق، التي لا تزال تكادحُ من أجل تعميق تجربتها الديموقراطيَّة وإنضاج نظمها السياسيَّة وتتصارع مع تاريخها وسياساتها المتداخلة والمعقدة. في هذه المقالة، سنستكشف الجوانب الرئيسة للنظام السياسي الألماني ودروسه العميقة التي يمكن للعراق الاستفادة منها في سعيه نحو الديمقراطيَّة والاستقرار والازدهار.

التطورات السياسيَّة والمصالحة الداخليَّة:

شهدت ألمانيا منذ الحرب العالميَّة الثانية تطورات سياسيَّة كبيرة شكلت تاريخها الحديث.

دعونا نلقي نظرة على بعض العناوين المهمَّة للتطورات السياسيَّة الرئيسة التي حدثت بعد الحرب العالميَّة الثانية والتي أسهمت في تشكيل النظام السياسي الألماني:

* سياسات إعادة الإعمار والتقسيم الى الألمانيتين الى غربيَّة وشرقيَّة (1945 – 1949).
* المعجزة الاقتصاديَّة لألمانيا الغربيَّة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي.
* الإصلاحات الدستوريَّة المختلفة.
* ألمانيا الغربيَّة وسياسة الاتجاه نحو الشرقيَّة والانفراج خلال الحرب الباردة.
* إعادة توحيد ألمانيا الغربيَّة والشرقيَّة (1990).
* حماية البيئة ومكافحة التغير المناخي ونشوء حزب الأخضر.
* التكامل الأوروبي.
* مشروع تحول الطاقة.
* حركات الشباب والتغيرات الديموغرافيَّة.
* أزمة الهجرة (2015 – 2016).

* صعود الشعبويَّة اليمينيَّة المتطرفة.

* فترة حكم المستشارة الاتحاديَّة أنجيلا ميركل (2005 – 2021)

* وأخيراً الانتخابات الفيدراليَّة لعام 2021 وتشكيل حكومة جديدة يغيب فيها الحزب الرئيس الأول في ألمانيا حزب الاتحاد الديموقراطي (CDU)، وتشكيل حكومة جديدة من الحزب الديمقراطي الاجتماعي (SPD)، بقيادة المستشار أولاف شولتز الذي كان وزير ماليَّة في حكومة ميركل الأخيرة، بفارقٍ ضئيلٍ، وشكل حكومة إئتلافيَّة لأول مرة مع حزب الخضر والحزب الديمقراطي الحر FDP.

تعكسُ جميع التطورات صيرورة المشهد السياسي في ألمانيا، والتزامها بالديمقراطيَّة، واستمراريَّة دورها كلاعبٍ رئيسٍ في الشؤون الأوروبيَّة والعالميَّة، ومن الملاحظ أيضاً كيفيَّة قدرة النظام السياسي في ألمانيا على التكيف مع الظروف المتغيرة، متأثراً بتجاربه التاريخيَّة وخاصةً تجارب القرن العشرين، مع الحفاظ على التزامه بالقيم الديمقراطيَّة وحقوق الإنسان.

ولا ننسى أنَّ هذه الأحداث والاتجاهات تعكسُ ديناميكيَّة وتعقيدات ألمانيا الحديثة، والتي أدت الى تطور البلاد لتصبح دولة مستقرة وديمقراطيَّة ومؤثرة تتمتع باقتصادٍ قوي والتزام بمواجهة التحديات العالميَّة المعاصرة، سواء داخل أوروبا أو على الساحة الدوليَّة على حدٍ سواء.

تشكلُ رحلة ألمانيا نحو التصالح مع ماضيها درساً بالغَ الأهميَّة للدول الخارجة من صراع، فبعد الحرب العالميَّة الثانية والدمار الهائل والشامل الذي لحق ببناها الأساسيَّة، الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، واجهت ألمانيا مسؤوليتها التاريخيَّة بشكلٍ مباشر، ولم تخجل من الاعتراف بأخطائها، بل وحتى اعترفت بدورها في ارتكاب الفظائع بحق شعبها وبحق شعوب الدول المجاورة لها، وعليه، كمثال، أصبح إحياء ذكرى المحرقة والتوعية بها جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الألماني، كنوعٍ من أنواع التذكير الذاتي، وبما يضمنُ عدم نسيانهم لأصعب فصول تاريخهم.

النظام الاتحادي والحكم الذاتي للولايات:

تتمتع الولايات أو المحافظات المعروفة باسم «ليندر Länder /» بقدرٍ كبيرٍ من الحكم الذاتي في مجالات مختلفة، وهو سمة أساسٌ لهيكلة البلاد السياسيَّة.

ولهذا النظام آثارٌ مهمَّة وعدَّة على اللامركزيَّة والحكم المحلي في ألمانيا، إذ يسمح للولايات مثل بافاريا وبادن فورتمبيرغ بصياغة السياسات التي تلبي احتياجاتها الثقافيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة الفريدة، وتحافظ في الوقت نفسه على وحدة الشعب تحت مظلة اتحاديَّة.

أُنشئ النظام الفيدرالي الاتحادي في ألمانيا بعد الحرب العالميَّة الثانية لضمان توزيع السلطة في جميع أنحاء البلاد بطريقة تمنع مركزيتها وقدرة أي شخصٍ أو كيانٍ من الاستحواذ بالسلطة، بعد أنْ كانت سمة من سمات النظام النازي، وصُمم أيضاً لاستيعاب تنوع مناطق ألمانيا والاختلافات التاريخيَّة مع المشهد الجيوسياسي والجغرافي الاقتصادي الخاص بها.

إذ يقسم النظام الاتحادي الألماني السلطات والمسؤوليات بين الحكومة الاتحاديَّة وحكومات الولايات، وتمَّ توضيح هذا التقسيم في الدستور الألماني المعروف ب(القانون الأساسي لعام 1949)، الذي حدد بدوره الصلاحيات والاختصاصات الحصريَّة للحكومة الاتحاديَّة مثل: الشؤون الخارجيَّة والدفاع، في حين أنَّ المجالات الأخرى، مثل: التعليم والشؤون الثقافيَّة، هي في المقام الأول مسؤوليَّة الولايات، كما أنَّ حكومات الولايات مسؤولة عن سنِّ التشريعات وإدارة شؤونها الماليَّة والقضائيَّة، فضلاً عن تنفيذ القوانين الاتحاديَّة ضمن ولايتها المنصوص عليها في الدستور.

ويضمن الدستور الألماني تقاسم العائدات والترتيبات الماليَّة، وحصول الولايات على الموارد اللازمة للوفاء بمسؤولياتها، وتحصل الولايات على حصة كبيرة من عائدات الضرائب، والتي تستخدمها لتمويل برامجها وخدماتها.

في الوقت الذي تتمتع فيه الولايات بقدرٍ كبيرٍ من الحكم الذاتي، فإنَّ ألمانيا تمارسُ أيضاً الفيدراليَّة التعاونيَّة، وهذا يعني أنَّ الحكومة الاتحاديَّة تعمل مع الولايات لمواجهة التحديات المشتركة ووضع السياسات الوطنيَّة، وتعملُ الفيدراليَّة التعاونيَّة على تعزيز التعاون في قضايا مثل: تطوير البُنى التحتيَّة، وحماية البيئة، والصحة العامَّة.

كما يسمح النظام الاتحادي في ألمانيا بالتنوع السياسي، وكذلك بالسماح للولايات بالتجريب بمشاريع أو قوانين جديدة، وغالباً ما تتبنى الولايات الألمانيَّة أساليب مختلفة في التعامل مع تحديات السياسات، والتي يمكن أنْ تكونَ بمثابة تجارب قيّمة ومصادر للابتكار.

كما أنها تستوعبُ التنوعَ الإقليمي والثقافي، وتعترف بالهويات الفريدة والخلفيات التاريخيَّة لكل جغرافيا ألمانيا الاتحاديَّة.

فضلاً عن هيكلة الولايات، توجد في ألمانيا أيضاً ثلاث "ولايات – مدن"، والتي يشار إليها أيضاً باسم "دول المدن" ذات الوضع الخاص، هي برلين وهامبورغ وبريمن.

إنَّ الوضع الخاص لهذه الولايات – المدن متجذرٌ جزئياً في الفكر السياسي الألماني الناتج عن عوامل تاريخيَّة عدة، ولكنَّه يعترفُ بالوقت ذاته بأهميتها في المشهد السياسي والاقتصادي والثقافي في ألمانيا، وتتمتع هذه الولايات بدرجة من الاستقلاليَّة في مجالات معينة، بما في ذلك التعليم والحكم المحلي، الأمر الذي يسمح لها

بإدارة شؤونها إلى حدٍ أكبر من المناطق الأخرى، ويعكسُ هذا الوضع الخاص أدوارها التاريخيَّة والمعاصرة الفريدة داخل ألمانيا.

بشكلٍ عامٍ، يسهمُ النظام الفيدرالي في ألمانيا في تحقيق اللامركزيَّة والحكم المحلي من خلال توزيع السلطة عبر مستويات متعددة لنظام الحكم في ألمانيا.

وهذا يضمن أنْ يتمَّ اتخاذ القرارات من قبل المؤسسات الأقرب إلى الناس والتي تتمتع بوضعٍ أفضل لتلبية الاحتياجات والظروف المحليَّة.

كما أنَّه يعزز التعاون والتنوع، والاستقرار والقدرة على التكيف في الهيكليَّة السياسيَّة والإداريَّة للبلاد.

التحديات المنهجيَّة:

رغم أنَّ النظام السياسي الألماني معروفٌ باستقراره وفعاليته، إلا أنَّه واجه أيضاً نصيبه من التحديات التي ربما لم تتم معالجة بعضها بشكلٍ كاملٍ بعد، وتشملُ بعض التحديات الملحوظة:

* الاعتماد على النمو الاقتصادي والذي يقوده التصدير.
* تحديات تحول الطاقة.
* التحديات الديموغرافيَّة وإدماج المهاجرين.
* نقص الموازنة العسكريَّة.
* العقبات وتعقيدات البيروقراطيَّة.
* المخاوف المتعلقة بعدم المساواة بين المواطنين.
* التقدم في الأهداف المناخيَّة.
* تحديات منطقة اليورو.
* الزيادة في الشعبويَّة والحركات اليمينيَّة.

من المهم أنْ نلاحظَ أنَّ نقاط الضعف والتحديات الكبرى أعلاه ليست فريدة من نوعها أو حكراً على النظام السياسي الألماني، ويمكن ملاحظتها وبدرجات متفاوتة في بلدانٍ أخرى.

ومن ناحية ثانية، فإنَّ نقاط القوة التي تتمتعُ بها ألمانيا في مجالات الاستقرار السياسي، والازدهار الاقتصادي، والدبلوماسيَّة الدوليَّة غالباً ما تطغى على هذه التحديات، مع إدراك الطبقة السياسيَّة بأنَّ معالجة هذه القضايا ستظلُ مسألة حاسمة لضمان استدامة وفعاليَّة النظام السياسي في ألمانيا على المدى الطويل.

دروسٌ للعراق:

يمكن للعراقيين استخلاص دروسٍ رئيسة عدة من النموذج الألماني، لا سيما في سياق إعادة الإعمار بعد الحرب والمصالحة وإيجاد نظامٍ سياسي مستقرٍ وبناء الأمة، دعونا الآن نلخصُ المجالات الرئيسة التي ركزّ عليها النظام السياسي والطبقة الألمانيَّة كأولويَّة، والتي من الممكن جداً أنْ تكون مفيدة للعراق:

* مواجهة المسؤوليَّة التاريخيَّة بشجاعة وعدم التهرب منها.
* الالتزام بالديمقراطيَّة كخيارٍ لا بديل عنه.
* الفيدراليَّة واللامركزيَّة الإداريَّة.
* الانتعاش الاقتصادي والتنموي بعد الحرب العالميَّة الثانية.
* إعادة الاتحاد السلمي لكل من ألمانيا الشرقيَّة والغربيَّة.
* التكامل الأوروبي
* الرعاية البيئيَّة والتعليم والتبادل الثقافي للشباب.
* التضامن والتكامل لدول أوروبا الشرقيَّة ودورها في التكامل الأوروبي.
* الحفاظ على الثقافة والتاريخ.
* الدور الكبير في المنظمات الدوليَّة.
* التركيز على القوة الناعمة والدبلوماسيَّة.
* الالتزام بسيادة القانون وتعزيز الديمقراطيَّة.
* التعاون المتعدد الأطراف.
* المساعدات الإنسانيَّة ومساعدة اللاجئين، وإدماج الأقليات.
* سياسات حفظ السلام كدورٍ فعالٍ في حل النزاعات على المشهد العالمي.

بالنسبة للعراق، الدولة التي لديها تاريخٌ من الانقسامات المعقدة وتفتخر بفسيفساء من الأعراق والأديان والهويات الإقليميَّة، فإنَّ النموذج الألماني للفيدراليَّة يقدمُ درساً قيماً لها، فهو يوفر خطة لاستيعاب المصالح للمحافظات المتنوعة مع الحفاظ على هويتها وعلى الوحدة الوطنيَّة، ومن الممكن أنْ يكون هذا النهج فعالاً في تلبية الاحتياجات والتطلعات الفريدة لمختلف مناطق العراق، من إقليم كردستان إلى البصرة، وتعزيز الشعور بالمشاركة والحكم المشترك.

باختصار، يقدم التحول الذي شهدته ألمانيا في مرحلة ما بعد الحرب دروساً قيمة للعراقيين في ما يتعلق بالمصالحة، والديمقراطيَّة، والنظام السياسي الاتحادي، والتنمية الاقتصاديَّة، والتعاون الإقليمي، والاستدامة البيئيَّة، والاستثمار في المستقبل من خلال التعليم وتمكين الشباب.

ومن الممكن أنْ تكونَ هذه الدروس بمثابة مبادئ توجيهيَّة في جهود العراق لإعادة بنائه وتشكيل مستقبله.

خاتمة:

هناك مجموعة من الأمثال الألمانيَّة التي قد تساعدنا في فهم الألمان بشكلٍ أفضل، وهي: «النظام نصف الحياة»، «في الهدوء تكمن القوة»، «معاً نحن أقوياء»، «حيثما توجد إرادة، يوجد طريق»، «كل بداية صعبة». وأخيراً «الكبرياء يأتي قبل السقوط».

وهو ما يحذر من الغطرسة والثقة المفرطة، ما يعني لنا أنَّ التواضع سمة قيّمة للقادة في المجال السياسي.

من الجدير بالذكر فإنَّ المشهد السياسي في ألمانيا اتسم بالتحالفات بين مختلف الأحزاب، الأمر الذي أدى إلى نظامٍ متعدد الأحزاب.

وقد تتطور المذاهب السياسيَّة والمدارس الفكريَّة بمرور الوقت ويمكن أنْ تختلفَ اعتماداً على السياسات والأولويات المحددة للائتلاف الحاكم.

فضلاً عن ذلك، أدى إرث الحقبة النازيَّة إلى التزامٍ قويٍ بالديمقراطيَّة وحقوق الإنسان في السياسة الألمانيَّة المعاصرة.

وبينما يواجه العراق أحداثه التاريخيَّة المعقدة ويعملُ على تحقيق الوحدة الوطنيَّة، يقدم النموذج الألماني خارطة طريق لنا يمكن الاقتداء بها.

ومن خلال الاستفادة من هذه الدروس، يستطيع العراق صياغة مستقبلٍ يتسمُ بمشاركة الجميع بالحكم والديمقراطيَّة والسعي إلى تحقيق أهدافٍ مشتركة، ومحاولة محاكاة مرونة ألمانيا في التكيف مع كثرة تحولاتها عبر التاريخ، وبالتصميم والالتزام والتعلم من التاريخ، يستطيع العراق بناء مستقبلٍ أكثر إشراقاً لجميع مواطنيه.

رابط المقال

https://alsabaah.iq/85783-.html

النظامُ السياسيّ في ألمانيا:
دروسٌ لرحلةِ العراق نحوَ الاستقرار والازدهار

في قلب أوروبا، تقفُ ألمانيا شاهدا على قوة التحول، والقدرة على الصمود والوئام الداخلي، والحكم الديمقراطي، بعد خروجها من الدمار الذي خلفته الحرب العالميّة الثانية، إذ تمكنت ألمانيا من إعادة بناء نفسها لتصبح قوة اقتصاديّة عالميّة مع ضمان استقرارها السياسي. يقدم نظامها السياسي، المتجذر بعمق في المبادئ الديمقراطيّة، ثروة من الدروس لدولة مثل العراق، التي لا تزال تكافحُ من أجل تعميق تجربتها الديموقراطيّة وإنضاج نظمها السياسيّة وتتصارع مع تاريخها وسياساتها المتداخلة والمعقدة. في هذه المقالة، سنستكشف الجوانب الرئيسة للنظام السياسي الألماني ودروسه العميقة التي يمكن للعراق الاستفادة منها في سعيه نحو الديمقراطيّة والاستقرار والازدهار.

● لقمان عبد الرحيم الفيلي *

- التطورات السياسيّة والمصالحة الداخليّة

شهدت ألمانيا منذ الحرب العالميّة الثانية تطورات سياسيّة كبيرة شكلت تاريخها الحديث.

دعونا نلقي نظرة على بعض العناوين المهمة للتطورات السياسيّة الرئيسة التي حدثت بعد الحرب العالميّة الثانية والتي أسهمت في تشكيل النظام السياسي الألماني:

* سياسات إعادة الإعمار والتقسيم الى ألمانيتين الى غربيّة وشرقيّة (1945 - 1949).

* المعجزة الاقتصاديّة لألمانيا الغربيّة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي.

* الإصلاحات الدستوريّة المختلفة.

* ألمانيا الغربيّة وسياسة الانجاه نحو الشرقيّة والانفراج خلال الحرب الباردة.

* إعادة توحيد ألمانيا الغربيّة والشرقيّة (1990).

* حماية البيئة ومكافحة التغير المناخي ونشوء حزب الأخضر.

* التكامل الأوروبي.

* مشروع تحول الطاقة.

* حركات الشباب والتغيرات الديموغرافيّة.

* أزمة الهجرة (2015 - 2016).

* صعود الشعبويّة اليمينيّة المتطرفة.

* فترة حكم المستشارة الاتحاديّة أنجيلا ميركل (2005 – 2021).

* وأخيراً الانتخابات الفيدراليّة لعام 2021 وتشكيل حكومة جديدة يغيب فيها الحزب الرئيس الأول في ألمانيا حزب الاتحاد الديموقراطي (CDU)، وتشكيل حكومة جديدة من الحزب الديمقراطي الاجتماعي (SPD)، بقيادة المستشار أولاف شولتز الذي كان وزير ماليّة في حكومة ميركل الأخيرة، بفارق ضئيل، وشكل حكومة إئتلافيّة لأول مرة مع حزب الخضر والحزب الديمقراطي الحر FDP.

تعكس جميع التطورات صيرورة المشهد السياسي في ألمانيا، والتزامها بالديمقراطيّة، واستمراريّة دورها كلاعب رئيس في الشؤون الأوروبيّة والعالميّة، ومن الملاحظ أيضاً كيفيّة قدرة النظام السياسي في ألمانيا على التكيف مع الظروف المتغيرة، متأثراً بتجاربه التاريخيّة وخاصة تجارب القرن العشرين، مع الحفاظ على التزامه بالقيم الديمقراطيّة وحقوق الإنسان.

ولا ننسى أنّ هذه الأحداث والاتجاهات تعكس ديناميكيّة وتعقيدات ألمانيا الحديثة، والتي أدت الى تطور البلاد لتصبح دولة مستقرة وديمقراطيّة ومؤثرة تتمتع باقتصاد قوي والتزام بمواجهة التحديات العالميّة المعاصرة، سواء داخل أوروبا أو على الساحة الدوليّة على حد سواء.

تشكل رحلة ألمانيا نحو التصالح مع ماضيها درساً بالغ الأهميّة للدول الخارجة من صراع، فبعد الحرب العالميّة الثانية والدمار الهائل والشامل الذي لحق ببناها الأساسيّة، الاقتصاديّة والاجتماعيّة، واجهت ألمانيا مسؤوليتها التاريخيّة بشكل مباشر، ولم تخجل من الاعتراف بأخطائها، بل وحتى اعترفت بدورها في ارتكاب الفظائع بحق شعبها وبحق شعوب الدول المجاورة لها، وعليه، كمثال، أصبح إحياء ذكرى المحرقة والتوعية بها جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الألماني، كنوع من أنواع التذكير الذاتي، وبما يضمن عدم نسيانهم لأصعب فصول تاريخهم.

> **في الوقت الذي تتمتع فيه الولايات بقدر كبير من الحكم الذاتي، فإن ألمانيا تمارس أيضا الفيدراليّة التعاونية، وهذا يعني أن الحكومة الاتحاديّة تعمل مع الولايات لمواجهة التحديات المشتركة ووضع السياسات الوطنيّة، وتعمل الفيدراليّة التعاونيّة على تعزيز التعاون في قضايا مثل، تطوير البُنى التحتيّة، وحماية البيئة، والصحة العامة.**

- النظام الاتحادي والحكم الذاتي للولايات

تتمتع الولايات أو المحافظات المعروفة باسم «ليندر Länder /» بقدر كبير من الحكم الذاتي في مجالات مختلفة، وهو سمة أساس لهيكلة البلاد السياسيّة.

ولهذا النظام أثار مهمة وعدة على اللامركزيّة والحكم المحلي في ألمانيا، إذ يسمح للولايات، مثل بافاريا وبادن فورتمبيرغ بصياغة السياسات التي تلبي احتياجاتها الثقافيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة الفريدة، وتحافظ في الوقت نفسه على وحدة الشعب تحت مظلة اتحاديّة.

أنشئ النظام الفيدرالي الاتحادي في ألمانيا بعد الحرب العالميّة الثانية لضمان توزيع السلطة في جميع أنحاء البلاد بطريقة تمنع مركزيتها وقدرة أي شخص أو كيان من الاستحواذ بالسلطة، بعد أن كانت سمة من سمات النظام النازي، وضمم أيضاً لاستيعاب تنوع مناطق ألمانيا والاختلافات التاريخيّة مع المشهد الجيوسياسي والجغرافي الاقتصادي الخاص بها.

> **بشكل عام، يسهم النظام الفيدرالي في ألمانيا في تحقيق اللامركزيّة والحكم المحلي من خلال توزيع السلطة عبر مستويات متعددة لنظام الحكم في ألمانيا، وهذا يضمن أن يتمّ اتخاذ القرارات من قبل المؤسسات الأقرب إلى الناس والتي تتمتع بوضع أفضل لتلبية الاحتياجات والظروف المحليّة**

إذ يقسم النظام الاتحادي الألماني السلطات والمسؤوليات بين الحكومة الاتحاديّة وحكومات الولايات، وتمّ توضيح هذا التقسيم في الدستور الألماني المعروف بـ(القانون الأساسي لعام 1949)، الذي حدد بدوره الصلاحيات والاختصاصات الحصريّة للحكومة الاتحاديّة مثل الشؤون الخارجيّة والدفاع، في حين أنّ المجالات الأخرى، مثل التعليم والشؤون الثقافيّة، هي في المقام الأول مسؤوليّة الولايات، كما أنّ حكومات الولايات مسؤولة عن سنّ التشريعات وإدارة شؤونها الماليّة والقضائيّة، فضلا عن تنفيذ القوانين الاتحاديّة ضمن ولايتها المنصوص عليها في الدستور.

ويضمن الدستور الألماني تقاسم العائدات والترتيبات الماليّة، وحصول الولايات على الموارد اللازمة للوفاء بمسؤولياتها، وتحصل الولايات على حصة كبيرة من عائدات الضرائب، والتي تستخدمها لتمويل برامجها وخدماتها.

في الوقت الذي تتمتع فيه الولايات بقدر كبير من الحكم الذاتي، فإنّ ألمانيا تمارس أيضاً الفيدراليّة التعاونيّة، وهذا يعني أنّ الحكومة الاتحاديّة تعمل مع الولايات لمواجهة التحديات المشتركة ووضع السياسات الوطنيّة، وتعمل الفيدراليّة التعاونيّة على تعزيز التعاون في قضايا مثل تطوير البُنى التحتيّة، وحماية البيئة، والصحة العامة.

كما يسمح النظام الاتحادي في ألمانيا بالتنوع السياسي، وكذلك بالسماح للولايات بالتجريب بمشاريع أو قوانين جديدة، وغالباً ما تتبنى الولايات الألمانيّة أساليب مختلفة في التعامل مع تحديات السياسات، والتي يمكن أن تكون بمثابة تجارب قيّمة ومصادر للابتكار.

كما أنها تستوعب التنوع الإقليمي والثقافي، وتعترف بالهويات الفريدة والخلفيات التاريخيّة لكل جغرافيا ألمانيا الاتحاديّة.

فضلاً عن هيكلة الولايات، توجد في ألمانيا أيضاً ثلاث "ولايات - مدن"، والتي يشار إليها أيضاً باسم "دول المدن" ذات الوضع الخاص، هي برلين وهامبورغ وبريمن.

إنّ الوضع الخاص لهذه الولايات - المدن متجذرٌ جزئياً في الفكر السياسي الألماني الناتج عن عوامل تاريخيّة عدة، ولكنّه يعترف بالوقت ذاته بأهميتها في المشهد السياسي والاقتصادي والثقافي في ألمانيا، وتتمتع هذه الولايات بدرجة من الاستقلاليّة في مجالات معينة، بما في ذلك التعليم والحكم المحلي، الأمر الذي يسمح لها بإدارة شؤونها إلى حد أكبر من المناطق الأخرى، ويعكس هذا الوضع الخاص أدوارها التاريخيّة والمعاصرة الفريدة داخل ألمانيا.

بشكل عام، يسهم النظام الفيدرالي في ألمانيا في تحقيق اللامركزيّة والحكم المحلي من خلال توزيع السلطة عبر مستويات متعددة لنظام الحكم في ألمانيا، وهذا يضمن أن يتمّ اتخاذ القرارات من قبل المؤسسات الأقرب إلى الناس والتي تتمتع بوضع أفضل لتلبية الاحتياجات والظروف المحليّة.

كما أنّه يعزز التعاون والتنوع، والاستقرار والقدرة على التكيف في الهيكلة السياسيّة والإداريّة للبلاد.

- التحديات المنهجيّة

رغم أنّ النظام السياسي الألماني معروفٌ باستقراره وفعاليته، إلا أنّه واجه أيضاً نصيبه من التحديات التي ربما لم تتم معالجة بعضها بشكل كامل بعد، وتشمل بعض التحديات الملحوظة:

* الاعتماد على النمو الاقتصادي والذي يقوده التصدير.
* تحديات تحول الطاقة.
* التحديات الديموغرافيّة وإدماج المهاجرين.
* نقص الموازنة العسكريّة.
* العقبات وتعقيدات البيروقراطيّة.
* المخاوف المتعلقة بعدم المساواة بين المواطنين.
* التقدم في الأهداف المناخيّة.
* تحديات منطقة اليورو.
* الزيادة في الشعبويّة والحركات اليمينيّة.

من المهم أن نلاحظ أنّ نقاط الضعف والتحديات الكبرى أعلاه ليست فريدة من نوعها أو حكراً على النظام السياسي الألماني، ويمكن ملاحظتها وبدرجات متفاوتة في بلدان أخرى.

> **يسمح النظام الاتحادي في ألمانيا بالتنوع السياسي، وكذلك بالسماح للولايات بالتجريب بمشاريع أو قوانين جديدة، وغالبا ما تتبنى الولايات الألمانيّة أساليب مختلفة في التعامل مع تحديات السياسات، والتي يمكن أن تكون بمثابة تجارب قيّمة ومصادر للابتكار. كما أنها تستوعبُ التنوع الإقليمي والثقافي**

ومن ناحية ثانية، فإنّ نقاط القوة التي تتمتع بها ألمانيا في مجالات الاستقرار السياسي، والازدهار الاقتصادي، والدبلوماسيّة الدوليّة غالباً ما تطغى على هذه التحديات، مع إدراك الطبقة السياسيّة بأنّ معالجة هذه القضايا ستظل مسألة حاسمة لضمان استدامة وفعاليّة النظام السياسي في ألمانيا على المدى الطويل.

- دروسٌ للعراق

يمكن للعراقيين استخلاص دروس رئيسة عدة من النموذج الألماني، لا سيما في سياق إعادة الإعمار بعد الحرب والمصالحة وإيجاد نظام سياسي مستقر وبناء الأمة، دعونا الآن نلخص المجالات الرئيسة التي ركزّ عليها النظام السياسي والطبقة الألمانيّة كأولويّة، والتي من الممكن جداً أن تكون مفيدة للعراق:

* مواجهة المسؤوليّة التاريخيّة بشجاعة وعدم التهرب منها.
* الالتزام بالديمقراطيّة كخيارٍ لا بديل عنه.
* الفيدراليّة واللامركزيّة الإداريّة.
* الانتعاش الاقتصادي والتنموي بعد الحرب العالميّة الثانية.
* إعادة الاتحاد السلمي لكل من ألمانيا الشرقيّة والغربيّة.
* التكامل الأوروبي
* الرعاية البيئيّة والتعليم والتبادل الثقافي للشباب.
* التضامن والتكامل لدول أوروبا الشرقيّة ودورها في التكامل الأوروبي.
* الحفاظ على الثقافة والتاريخ.
* الدور الكبير في المنظمات الدوليّة.
* التركيز على القوة الناعمة والدبلوماسيّة.
* الالتزام بسيادة القانون وتعزيز الديمقراطيّة.
* التعاون المتعدد الأطراف.
* المساعدات الإنسانيّة ومساعدة اللاجئين، وإدماج الأقليات.
* سياسات حفظ السلام كدور فعال في حل النزاعات على المشهد العالمي.

> **التعليم والشؤون الثقافيّة، هي في المقام الأول مسؤوليّة الولايات، كما أن حكومات الولايات مسؤولة عن سن التشريعات وإدارة شؤونها الماليّة والقضائيّة، فضلا عن تنفيذ القوانين الاتحاديّة ضمن ولايتها المنصوص عليها في الدستور**

بالنسبة للعراق، الدولة التي لديها تاريخ من الانقسامات المعقدة وتفتخر بفسيفساء من الأعراق والأديان والهويات الإقليميّة، فإنّ النموذج الألماني للفيدراليّة يقدم درساً قيماً لها، فهو يوفر خطة لاستيعاب المصالح للمحافظات المتنوعة مع الحفاظ على هويتها وعلى الوحدة الوطنيّة، ومن الممكن أن يكون هذا النهج فعالاً في تلبية الاحتياجات والتطلعات الفريدة لمختلف مناطق العراق، من إقليم كردستان إلى البصرة، وتعزيز الشعور بالمشاركة والحكم المشترك.

باختصار، يقدم التحول الذي شهدته ألمانيا في مرحلة ما بعد الحرب دروساً قيمة للعراقيين في ما يتعلق بالمصالحة، والديمقراطيّة، والنظام السياسي الاتحادي، والتنمية الاقتصاديّة، والتعاون الإقليمي، والاستدامة البيئيّة، والاستثمار في المستقبل من خلال التعليم وتمكين الشباب.

ومن الممكن أن تكون هذه الدروس بمثابة مبادئ توجيهيّة في جهود العراق لإعادة بنائه وتشكيل مستقبله.

- خاتمة

هناك مجموعة من الأمثال الألمانيّة التي قد تساعدنا في فهم الأمان بشكل أفضل، وهي: «النظام نصف الحياة»، «في الهدوء تكمن القوة»، «معاً نحن أقوياء»، «حيثما توجد إرادة، يوجد طريق»، «كل بداية صعبة».

وأخيراً، الكبرياء يأتي قبل السقوط».

وهو ما يحذر من الغطرسة والثقة المفرطة، ما يعني لنا أنّ التواضع سمة قيمة للقادة في المجال السياسي.

من الجدير بالذكر فإنّ المشهد السياسي في ألمانيا اتسم بالتحالفات بين مختلف الأحزاب، الأمر الذي أدى إلى نظام متعدد الأحزاب.

وقد تتطور المذاهب السياسيّة والمدارس الفكريّة بمرور الوقت ويمكن أن تختلف اعتماداً على السياسات والأولويات المحددة للائتلاف الحاكم.

فضلاً عن ذلك، أدى إرث الحقبة النازيّة إلى التزام قوي بالديمقراطيّة وحقوق الإنسان في السياسة الألمانيّة المعاصرة.

وبينما يواجه العراق أحداثه التاريخيّة المعقدة ويعمل على تحقيق الوحدة الوطنيّة، يقدم النموذج الألماني خارطة طريق لنا يمكن الاقتداء بها.

ومن خلال الاستفادة من هذه الدروس، يستطيع العراق صياغة مستقبل يتسم بمشاركة الجميع بالحكم والديمقراطيّة والسعي إلى تحقيق أهداف مشتركة، ومحاولة محاكاة مرونة ألمانيا في التكيف مع كثرة تحولاتها عبر التاريخ. وبالتصميم والالتزام والتعلم من التاريخ، يستطيع العراق بناء مستقبل أكثر إشراقاً لجميع مواطنيه.

* سفير جمهورية العراق في برلين

يضمن الدستور الألماني تقاسم العائدات والترتيبات الماليّة، وحصول الولايات على الموارد اللازمة للوفاء بمسؤولياتها، وتحصل الولايات على حصة كبيرة من عائدات الضرائب، والتي تستخدمها لتمويل برامجها وخدماتها. في الوقت الذي تتمتع فيه الولايات بقدر كبير من الحكم الذاتي، فإن ألمانيا تمارس أيضا الفيدراليّة التعاونيّة، وهذا يعني أن الحكومة الاتحاديّة تعمل مع الولايات لمواجهة التحديات المشتركة ووضع السياسات الوطنيّة، وتعمل الفيدراليّة التعاونيّة على تعزيز التعاون في قضايا مثل، تطوير البُنى التحتيّة، وحماية البيئة، والصحة العامة. كما يسمح النظام الاتحادي في ألمانيا بالتنوع السياسي، وكذلك بالسماح للولايات بالتجريب بمشاريع أو قوانين جديدة، وغالبا ما تتبنى الولايات الألمانيّة أساليب مختلفة في التعامل مع تحديات السياسات، والتي يمكن أن تكون بمثابة تجارب قيّمة ومصادر للابتكار.

النموذج الاقتصادي الألماني دروسٌ للتنمية الاقتصاديَّة في العراق

نشر بتاريخ 26/10/2023

تمثل ألمانيا مثالا ساطعاً للازدهار الاقتصادي والاستقرار في أوروبا، باقتصادها القوي الذي يتميز بالإبداع التكنولوجي، وقطاع التصنيع النشيط، والقوى العاملة الماهرة، والذي أكسبها باستمرار موقعاً بين الاقتصادات الرائدة في العالم. وبالنسبة للعراق، هناك دروسٌ قيّمة يمكن استخلاصها من نجاح التجربة الألمانيَّة، خصوصاً وهي تمرُّ بمرحلة إعادة بناء وتحديث اقتصادها. في هذه المقالة، نبين العناصر الأساسيَّة للنموذج الاقتصادي الألماني وما يمكن للعراقيين الاستفادة منه لتحسين آفاقهم الاقتصاديَّة.

السياق التاريخي:

كان النموذج الاقتصادي الألماني، حجر الزاوية في النجاح الاقتصادي للبلاد بعد الحرب، ويمزجُ هذا النموذج، والذي يشار إليه غالباً باسم «اقتصاد السوق الاجتماعي»، بين الرأسماليَّة التي يحركها السوق وشبكة أو منظومة أمان اجتماعي فعالة، مع التركيز على الكفاءة الاقتصاديَّة والعدالة الاجتماعيَّة، وكان هذا النهج الاقتصادي الجديد يهدفُ لإيجاد توازنٍ دقيقٍ بين رأسماليَّة السوق الحرة والتدخل الحكومي، وكان يسعى إلى تسخير كفاءة قوى السوق مع ضمان تقاسم الثروة والرخاء على نطاقٍ واسع.

شهدت ألمانيا منذ الحرب العالميَّة الثانية تحولاً اقتصادياً ملحوظاً، إذ تطورت من دولة مزقتها الحربُ لتصبح واحدة من الاقتصادات الرائدة في العالم. ولكي نفهم المشهد الاقتصادي بطريقة موضوعيَّة نحتاج أنْ ننظرَ إلى تاريخ ألمانيا الحديث، من خلال المرور السريع على العديد من الأحداث والتطورات الرئيسة التي لعبت دوراً محورياً في تشكيل المسار الاقتصادي لألمانيا بما في ذلك:

*تشكيل جمهوريَّة ألمانيا الاتحاديَّة (1949).

*خطة مارشال (1948 – 1952).

*إصلاح العملة (1948).
*المعجزة الاقتصاديَّة (الخمسينيات والستينات).
*التكامل الأوروبي (1957).
*سقوط جدار برلين وإعادة توحيد ألمانيا (1989 – 1990).
*اعتماد اليورو (1999).
*برامج سوق العمل ونظام الرعاية الاجتماعيَّة.
*الإصلاحات (2003).
*الأزمة الماليَّة العالميَّة (2008).
*سياسات البيئة والمرحلة الانتقاليَّة.
*الابتكار التكنولوجي والصناعة (مع التأكيد على الأتمتة والرقمنة والتصنيع الذكي).
*تداعيات جائحة (كوفيد – 19) (2020 – 2021.)

لقد شكلت الأحداث المذكورة والتطورات الرئيسة رحلة ألمانيا الاقتصاديَّة المتميزة منذ الحرب العالميَّة الثانية وحتى يومنا هذا، ومن إعادة البناء والنمو السريع إلى إعادة توحيد الألمانيتين والإبداع المستمر، فإنَّ التزام ألمانيا بالاستقرار الاقتصادي والازدهار جعلَ منها قوة اقتصاديَّة عالميَّة. لا يزال اقتصاد السوق الاجتماعي في ألمانيا أنموذجاً للنجاح الاقتصادي الذي يوازنُ بين النمو الذي يحركه السوق والمسؤوليَّة الاجتماعيَّة، وأسهم تركيزهم على جودة التصنيع، والقوى العاملة الماهرة، والتعاون في مجال العمل، وشبكات الأمان الاجتماعي، في تعزيز مكانتهم كقوة اقتصاديَّة عالميَّة، ويعدُّ النموذج الاقتصادي الألماني بمثابة شهادة دائمة على إمكانيَّة مزج الكفاءة الاقتصاديَّة مع العدالة الاجتماعيَّة، ويقدمُ دروساً لدول التي تسعى إلى الرخاء الاقتصادي المستدام ومنها العراق.

من هنا يمكننا أنْ نرى أنَّ النموذج الاقتصادي الألماني هو نموذجٌ خاصٌّ وفريدٌ يجمعُ بين عناصر الرأسماليَّة والديمقراطيَّة الاجتماعيَّة، وهو يسعى إلى تسخير كفاءة قوى السوق وريادة الأعمال مع ضمان تقاسم فوائد النمو الاقتصادي على نطاقٍ واسع، فضلاً عن وجود شبكة أمان اجتماعي قويَّة لحماية المواطنين. وكثيراً ما يُستشهد بهذا النهج المُتفرد بوصفه أحد أسباب النجاح الاقتصادي الذي حققته ألمانيا وقدرتها على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، وهو لا يتماشى بدقة مع الفئات الأيديولوجيَّة التقليديَّة للرأسماليَّة أو الاشتراكيَّة، ولكنه يمثل بدلاً من ذلك نهجاً عملياً وفعالاً للإدارة الاقتصاديَّة.

ركائز النجاح الاقتصادي الألماني: يتسمُ الاقتصاد الألماني بخصائص تشكلُ العناصر الرئيسة للقوة التي أكسبت جمهوريَّة ألمانيا الاتحاديَّة الصدارة والقيادة:

1- الاقتصاد الموجه للتصدير:

يعتمد الاقتصاد الألماني على الصادرات، وإنَّ سعي الدولة الدؤوب لتحقيق الجودة والدقة في التصنيع جعل من عبارة "صنع في ألمانيا" مرادفاً للموثوقيَّة.

2 – الابتكار والبحث والتطوير (R&D):

يتجلى التزام ألمانيا بالابتكار في استثماراتها الكبيرة في البحث والتطوير، وتعملُ شبكتها من الجامعات والمؤسسات البحثيَّة على تعزيز التقدم التكنولوجي وتطوير المنتجات الجديدة.

3 – التدريب المهني والقوى العاملة الماهرة: يجمع نظام التعليم المزدوج في ألمانيا بين التدريس في الفصول الدراسيَّة والتدريب العملي، الامر الذي يخلقُ ويضمنُ وجودَ قوة عاملة ماهرة وقابلة للتكيف.

4 – الاستثمار في البِنْية التحتيَّة: تتمتع ألمانيا ببِنْية تحتيَّة جيدة الصيانة والإدامة، بما في ذلك وسائل النقل العام الفعالة والطرق السريعة الحديثة.

مكامن القوة والتحديات:

إنَّ موقع ألمانيا الجيوسياسي وسياساتها الاقتصاديَّة متشابكان بشكلٍ وثيقٍ، حيث تتبع العديد من نقاط القوة من المزايا الجيوسياسيَّة التي تتمتع بها، وفي مقدمتها:

*الموقع الاستراتيجي في أوروبا.

*انسيابيَّة الوصول إلى الأسواق الكبيرة وجودة الدبلوماسيَّة الاقتصاديَّة.

*الاستقرار السياسي.

*القوى العاملة الماهرة.

*الاقتصاد الموجه للتصدير.

*التقدم التكنولوجي.

*قيادة تحول الطاقة.

*القطاع المالي الرصين.

*القدرة على مواجهة الصدمات الاقتصاديَّة.

*التأثير الدولي.

*العلاقات التجاريَّة الثنائيَّة.

*علاقات وطيدة متعددة الأطراف.

وبالرغم من أنَّ النظام الاقتصادي الألماني حققَ نجاحاً ملحوظاً، فإنَّه لا يخلو من التحديات ونقاط الضعف، إذ تشمل بعض الأخطاء أو التلكؤات الإستراتيجيَّة الرئيسة في النظام الاقتصادي الألماني:

*الاختلالات الاقتصاديَّة داخل الاتحاد الأوروبي.

*عدم المساواة في الدخل.

*التحديات الديموغرافيَّة والمخاوف البيئيَّة.

*الاعتماد على الصادرات.

*تحديات الرقمنة.

*التفاوتات في سوق العمل.

*تعقيدات البيروقراطيَّة واللوائح التنظيميَّة.

ومن المهم الإشارة إلى أنَّ نقاط الضعف والتحديات هذه تخضع لنقاشات داخليَّة مستمرة وقد تختلف أهميتها وفقاً لوجهة نظر أصحاب المصلحة، ولقد أظهر النظام الاقتصادي الألماني مرونة في مواجهة تحديات عدة، مثل الاعتماد على روسيا في مصادر أمن الطاقة، أو الصين في بيع سياراتها للصين، ولكنَّ معالجة هذه التحديات ستكون ضروريَّة لاستمرار نجاحه واستدامته في مشهدٍ عالمي سريع التغير.

دروسٌ للتنمية الاقتصاديَّة للعراق:

ولننظر الآن إلى الدروس التي يمكنُ أنْ تنفعَ العراقَ من هذا النموذج الألماني:

1- التنويع:

يعتمد الاقتصاد العراقي تقليدياً بشكلٍ كبيرٍ على صادرات النفط، بينما يؤكد النموذج الاقتصادي الذي تتبناه ألمانيا على أهميَّة التنويع، وهنا يحتاجُ العراق للشعور بالعجلة في استكشاف الصناعات غير النفطيَّة مثل الزراعة والتصنيع والتكنولوجيا والسياحة بشكلٍ عامٍ والسياحة الدينيَّة بالأخص لخلق اقتصادٍ أكثر مرونة.

2- الاستثمار في التعليم:

إنَّ وجود نظامٍ تعليميٍ قويٍ أمرٌ أساسٌ للتنمية الاقتصاديَّة، ويمكن للعراقيين أنْ يستلهموا من تركيز ألمانيا على التعليم، في المجالين الأكاديمي والمهني، وإنَّ القوى العاملة الماهرة هي أصلاً لا تقدر بثمن في أي اقتصاد، ويمكن للعراق أنْ يستفيدَ من تطوير برامج التدريب المهني لمعالجة البطالة بين الشباب وتزويد القوى العاملة بالمهارات المطلوبة.

3- دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة:

يستطيع العراق تعزيز ثقافة ريادة الأعمال من خلال توفير الدعم والموارد للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير القروض الميسرة، إذ إنَّ تشجيع نمو الشركات الصغيرة يمكن أنْ يؤدي إلى خلق فرص العمل والاستقرار الاقتصادي، ويمكن أنْ يقدروا قيمة هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز ريادة الأعمال، وخلق فرص العمل، والتنوع الاقتصادي.

4- الابتكار والبحث:

إنَّ إعطاء الأولويَّة للبحث والابتكار يمكن أنْ يدفع النمو الاقتصادي، وينبغي للعراق أنْ يستثمرَ في البحث والتطوير، وأنْ يعززَ التعاون بين الجامعات والصناعات، وأنْ يحفزَ الابتكارَ بين القوى العاملة فيه، وتشجيع الابتكار والاستثمار في التعليم والبحث لدفع النمو الاقتصادي.

5- ترويج الصادرات:

يستطيع العراق استكشاف الفرص المتاحة لترويج سلعه وخدماته على المستوى الدولي، وإيجاد سلعٍ جديدة هويتها عراقيَّة بحتة، ومن خلال تحديد المزايا التنافسيَّة والاستثمار في الجودة، يمكن للمنتجات العراقيَّة أنْ تجدَ مكاناً لها في الأسواق العالميَّة، كما يمكن للعراقيين أنْ يتعلموا أهميَّة إنتاج سلعٍ عالية الجودة مطلوبة عالمياً، وإنَّ تطوير الصناعات الموجهة نحو التصدير يعزز الاقتصاد العراقي بشكلٍ كبير.

6- الاستقرار السياسي والاقتصادي:

كان للاستقرار السياسي والبيئة الملائمة للأعمال التجاريَّة في ألمانيا دورٌ فعالٌ في نجاحها الاقتصادي، وعلى العراق العمل على خلق مناخٍ سياسيٍ مستقرٍ وإطارٍ تنظيميٍ لجذب المستثمرين، وهناك انسجامٌ ورغبة كبيرة من كلا الجانبين في تعزيز العلاقات الاقتصاديَّة الثنائيَّة، بيد أنَّ هناك بعض المعوقات التي تكبحُ جماحَ تلك الرغبة ومنها ضرورة توحيد المرجعيات العراقيَّة في العلاقة مع الدول المهمة مثل ألمانيا وفكُّ التداخل في ما بينهما، والذي يتسبب خلق ثغرات في التنسيق، لا سيما أنَّ كلا البلدين يتمتعان ببيروقراطيَّة عالية.

خاتمة:

تحتوي الثقافة الألمانيَّة على العديد من الأمثال والأقوال التي يمكن أنْ تقدمَ رؤى وحكمة تتعلق بالأمور الاقتصاديَّة والتمويل الشخصي والعمل الجاد. في ما يلي بعض الأمثال ذات الصلة:

*المال يحكم العالم.

*ادخر في أوقات الوفرة، وستحصل عليه في أوقات الحاجة.

*من لا يعمل لا يأكل.

*وأخيراً من العمل كغسالة أطباق إلى مليونير، تعكس هذه العبارة فكرة أنَّ العمل الجاد والتصميم يمكن أنْ يؤديا إلى نجاحٍ اقتصادي كبيرٍ وحركةٍ تصاعديَّة.

ومن المهم أنْ نلاحظ أنَّ السياسات الاقتصاديَّة الألمانيَّة تطورت استجابة للظروف المحليَّة والعالميَّة المتغيرة.

وقد سعت البلاد في كثيرٍ من الأحيان لتحقيق التوازن بين المبادئ الموجهة نحو السوق وأهداف الرعاية الاجتماعيَّة، الأمر الذي أسهم في سمعتها كقوة اقتصاديَّة تتمتع بشبكة أمانٍ اجتماعي قويَّة. ولقد أسهمَ تأثير المدارس والمذاهب الاقتصاديَّة المختلفة في تشكيل النموذج الاقتصادي الفريد لألمانيا، والذي يجمعُ بين عناصر الاقتصاد الليبراليَّة والرأسماليَّة والرعاية الاجتماعيَّة. إنَّ النجاح الاقتصادي الذي حققته ألمانيا هو نتيجة لمزيجٍ متناغمٍ من العوامل، بما في ذلك اقتصادها القائم على التصدير، والالتزام الذي لا يتزعزعُ بالتصنيع عالي الجودة، والبراعة الإبداعيَّة، والقوى العاملة المدربة تدريباً جيداً والقابلة للتكيف، ولم تحافظ هذه العناصر على قوتها الاقتصاديَّة فحسب، بل جعلت ألمانيا أيضاً أنموذجاً للدول الأخرى التي تسعى لتحقيق تفوقٍ اقتصادي مماثل. يقدم النموذج الاقتصادي الألماني ثروة من الدروس المفيدة للعراق في سعيه إلى تطوير وتنويع اقتصاده. ومن خلال إعطاء الأولويَّة للتعليم والابتكار والتدريب المهني وخلق رأس مالٍ بشري متقدمٍ وتطوير البِنْية التحتيَّة، يستطيع العراق أنْ يمهدَ الطريق للنمو الاقتصادي المستدام والازدهار. إنَّ تبني المبادئ التي عززت نجاح ألمانيا يمكن أنْ يساعدَ العراق على بناء اقتصادٍ قويٍ ومرنٍ للمستقبل.

رابط المقال

https://alsabaah.iq/86164-.html

النموذج الاقتصادي الألماني دروسٌ للتنمية الاقتصاديَّة في العراق

تمثل ألمانيا مثالا ساطعا للازدهار الاقتصادي والاستقرار في أوروبا، باقتصادها القوي الذي يتميز بالابداع التكنولوجي، وقطاع التصنيع النشيط، والقوى العاملة الماهرة، والذي أكسبها باستمرار موقعا بين الاقتصادات الرائدة في العالم. وبالنسبة للعراق، هناك دروس قيّمة يمكن استخلاصها من نجاح التجربة الألمانية، خصوصا وهي تمرّ بمرحلة إعادة بناء وتحديث اقتصادها، في هذه المقالة، نبين العناصر الأساسيّة للنموذج الاقتصادي الألماني وما يمكن للعراقيين الاستفادة منه لتحسين آفاقهم الاقتصاديّة.

● السفير لقمان عبد الرحيم الفيلي

السياق التاريخي

كان النموذج الاقتصادي الألماني، محور الزاوية في النجاح الاقتصادي للبلاد بعد الحرب، ويمزج هذا النموذج، والذي يشار إليه عالياً باسم «اقتصاد السوق الاجتماعي»، بين الرأسمالية التي يحركها السوق وشبكة أو منظومة أمان اجتماعي فعالة، مع التركيز على الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وكان هذا النهج الاقتصادي الجديد يهدف لإيجاد توازن دقيق بين رأسمالية السوق الحرة والتدخل الحكومي، وكان يسعى إلى تسخير كفاءة قوى السوق مع ضمان تقاسم الثروة والرخاء على نطاق واسع.

شهدت ألمانيا منذ الحرب العالمية الثانية تحولا اقتصادياً ملحوظاً. إذ تطورت من دولة مزقتها الحرب لتصبح واحدة من الاقتصادات الرائدة في العالم.

ولكي نفهم المشهد الاقتصادي بطريقة موضوعية نحتاج أن ننظر إلى تاريخ ألمانيا الحديث، من خلال المرور السريع على العديد من الأحداث والتطورات الرئيسة التي لعبت دوراً محورياً في تشكيل المسار الاقتصادي لألمانيا بما في ذلك:

* تشكيل جمهورية ألمانيا الاتحادية (1949)
* خطة مارشال (1948 - 1952).
* إصلاح العملة (1948)
* المعجزة الاقتصادية (الخمسينيات والستينات).
* التكامل الأوروبي (1957).
* سقوط جدار برلين وإعادة توحيد ألمانيا (1989 – 1990).
* اعتماد اليورو (1999).
* برامج سوق العمل ونظام الرعاية الاجتماعية.
* الإصلاحات (2003)
* الأزمة المالية العالمية (2008).
* سياسات البيئة والمرحلة الانتقالية.
* الابتكار التكنولوجي والصناعة (مع التأكيد على الأتمتة والرقمنة والتصنيع الذكي).
* تداعيات جائحة (كوفيد – 19) (2020 – 2021).

لقد شكلت الأحداث المذكورة والتطورات الرئيسة رحلة ألمانيا الاقتصادية المتميزة منذ الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا، ومن إعادة البناء والنمو السريع إلى إعادة توحيد الألمانيتين والإبداع المستمر، فإنّ التزام ألمانيا بالاستقرار الاقتصادي والازدهار جعل منها قوة اقتصادية عالمية.

لا يزال اقتصاد السوق الاجتماعي في ألمانيا أنموذجاً للنجاح الاقتصادي الذي يوازن بين النمو الذي يحركه السوق والمسؤولية الاجتماعية، وأسهم تركيزهم على جودة التصنيع، والقوى العاملة الماهرة، والتعاون في مجال العمل، وشبكات الأمان الاجتماعي، في تعزيز مكانتهم كقوة اقتصادية عالمية. في نجاح العلاقات الاقتصادية الثنائية، بيد أن هناك بعض المعوقات التي تكبح جماح تلك الرغبة ومنها ضرورة توحيد المرجعيات العراقية في العلاقة مع الدول المهمة مثل ألمانيا وفك التداخل في ما بينهما، والذي يتسبب خلق ثغرات في التنسيق، لا سيما أنّ كلا البلدين يتمتعان ببيروقراطية عالية.

> **لقد شكلت الأحداث المذكورة والتطورات الرئيسة رحلة ألمانيا الاقتصادية المتميزة منذ الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا، ومن إعادة البناء والنمو السريع إلى إعادة توحيد الألمانيتين والإبداع المستمر، فإنّ التزام ألمانيا بالاستقرار الاقتصادي والازدهار جعل منها قوة اقتصادية عالمية.**

ركائز النجاح الاقتصادي الألماني

يتسم الاقتصاد الألماني بخصائص تشكل العناصر الرئيسة للقوة التي أكسبت جمهورية ألمانيا الاتحادية الصدارة والقيادة.

1 - الاقتصاد الموجه للتصدير.

يعتمد الاقتصاد الألماني على الصادرات، وإنّ سعي الدولة الدؤوب لتحقيق الجودة والدقة في التصنيع جعل من عبارة "صنع في ألمانيا" مرادفاً للموثوقية.

2 - الابتكار والبحث والتطوير (R&D)

يتجلى التزام ألمانيا بالابتكار في استثماراتها الكبيرة في البحث والتطوير، وتعمل شبكتها من الجامعات والمؤسسات البحثية على تعزيز التقدم التكنولوجي وتطوير المنتجات الجديدة.

3 - التدريب المهني والقوى العاملة الماهرة.

يجمع نظام التعليم المزدوج في ألمانيا بين التدريس في الفصول الدراسية والتدريب العملي، الأمر الذي يخلق ويضمن وجود قوة عاملة ماهرة وقابلة للتكيف.

4 - الاستثمار في البنية التحتية.

بنية تحتية جيدة الصيانة والإدامة، بما في ذلك وسائل النقل العام الفعالة والطرق السريعة الحديثة.

> **أن النموذج الاقتصادي الألماني هو نموذج خاصّ وفريد يجمع بين عناصر الرأسمالية والديمقراطية الاجتماعيّة، وهو يسعى إلى تسخير كفاءة قوى السوق وريادة الأعمال مع ضمان تقاسم فوائد النمو الاقتصادي على نطاق واسع، فضلا عن وجود شبكة أمان اجتماعي قويّة لحماية المواطنين.**

مكامن القوة والتحديات

إنّ موقع ألمانيا الجيوسياسي وسياساتها الاقتصادية متشابكان بشكل وثيق، حيث تتيح العديد من نقاط القوة من المزايا الجيوسياسيّة التي تتمتع بها، وفي مقدمتها:

* الموقع الاستراتيجي في أوروبا
* أسبقيّة الوصول إلى الأسواق الكبيرة وجودة الدبلوماسيّة الاقتصاديّة.
* الاستقرار السياسي.
* القوى العاملة الماهرة.
* الاقتصاد الموجه للتصدير
* التقدم التكنولوجي
* قيادة تحول الطاقة
* القطاع المالي الرصين
* القدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية
* التأثير الدولي
* العلاقات التجارية الثنائية
* علاقات وطيدة ومتعددة الأطراف.

وبالرغم من أنّ النظام الاقتصادي الألماني حقق نجاحاً ملحوظاً، فإنه لا يخلو من التحديات ونقاط الضعف، إذ تشمل بعض الأخطاء أو التكلفات الإستراتيجيّة الرئيسة في النظام الاقتصادي الألماني:

* الاختلالات الاقتصادية داخل الاتحاد الأوروبي.
* عدم المساواة في الدخل
* التحديات الديموغرافية والمخاوف البيئية
* الاعتماد على الصادرات.
* تحديات الرقمنة.
* التفاوتات في سوق العمل
* تعقيدات البيروقراطيّة واللوائح التنظيميّة

ومن المهم الإشارة إلى أنّ نقاط الضعف والتحديات هذه تخضع للنقاشات داخلية مستمرة وقد تختلف أهميتها وفقاً لوجهة نظر أصحاب المصلحة، ولقد أظهر النظام الاقتصادي الألماني مرونة في مواجهة تحديات عدة، مثل الاعتماد على روسيا في مصادر أمن الطاقة، أو الصين في بيع سياراتها للصين، ولكنّ معالجة هذه التحديات ستكون ضروريّة لاستمرار نجاحه واستدامته في مشهد عالمي سريع التغير.

دروسٌ للتنمية الاقتصاديّة للعراق

ولنتظر الآن إلى الدروس التي يمكنّ أن تنفع العراق من هذا النموذج الألماني.

1 - التنويع

يعتمد الاقتصاد العراقي تقليدياً بشكل كبير على صادرات النفط، بينما يؤكد النموذج الاقتصادي الذي تتبناه ألمانيا على أهمية التنويع، وهنا يحتاج العراق للشعور بالعجلة في استكشاف الصناعات غير النفطية مثل الزراعة والتصنيع والتكنولوجيا والسياحة بشكل عام والسياحة الدينيّة بالأخص لخلق اقتصادٍ أكثر مرونة.

2 - الاستثمار في التعليم.

إنّ وجود نظام تعليمي قوي أمرٌ أساسٌ للتنمية الاقتصاديّة، ويمكن للعراقيين أن يستفيدوا من تركيز ألمانيا على التعليم، في المجالين الأكاديمي والمهني، وأنّ القوى العاملة الماهرة هي أصلاً لا تقدر بثمن في أي اقتصاد، ويمكن للعراق أن يستفيد من تطوير برامج التدريب المهني لمعالجة البطالة بين الشباب وتزويد القوى العاملة بالمهارات المطلوبة.

3 - دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

يستطيع العراق تعزيز ثقافة ريادة الأعمال من خلال توفير الدعم والموارد للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير القروض الميسرة، إذ إنّ تشجيع نمو الشركات الصغيرة يمكن أن يؤدي إلى خلق فرص العمل والاستقرار الاقتصادي، ويمكن أن يقدروا قيمة هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز ريادة الأعمال، وخلق فرص العمل، والتنوع الاقتصادي.

4 - الابتكار والبحث.

إنّ إعطاء الأولوية للبحث والابتكار يمكن أن يدفع النمو الاقتصادي، وينبغي للعراق أن يستثمر في البحث والتطوير، وأن يعزز التعاون بين الجامعات والصناعات، وأن يحفز الابتكار بين القوى العاملة فيه، وتشجيع الابتكار والاستثمار في التعليم والبحث لدفع النمو الاقتصادي.

5 - ترويج الصادرات.

يستطيع العراق استكشاف الفرص المتاحة لترويج سلعه وخدماته على المستوى الدولي، وإيجاد سلع جديدة هويتها عراقية بحتة، ومن خلال تحديد المزايا التنافسية والاستثمار في الجودة، يمكن للمنتجات العراقية أن تجد مكاناً لها في الأسواق العالمية، كما يمكن للعراقيين أن يتعلموا أهمية إنتاج سلع عالية الجودة مطلوبة عالمياً، وأنّ تطوير الصناعات الموجهة نحو التصدير يعزز الاقتصاد العراقي بشكل كبير.

6 - الاستقرار السياسي والاقتصادي.

كان للاستقرار السياسي والبيئة الملائمة للأعمال التجارية في ألمانيا دور فعال في نجاحها الاقتصادي، وعلى العراق العمل على خلق مناخ سياسي مستقر وإطار تنظيمي لجذب المستثمرين، وهناك انسجام ورغبة كبيرة من كلا الجانبين في تعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية، بيد أن هناك بعض المعوقات التي تكبح جماح تلك الرغبة ومنها ضرورة توحيد المرجعيات العراقية في العلاقة مع الدول المهمة مثل ألمانيا وفك التداخل في ما بينهما، والذي يتسبب خلق ثغرات في التنسيق، لا سيما أنّ كلا البلدين يتمتعان ببيروقراطية عالية.

> **لا يزال اقتصاد السوق الاجتماعي في ألمانيا أنموذجاً للنجاح الاقتصادي الذي يوازن بين النمو الذي يحركه السوق والمسؤولية الاجتماعية، وأسهم تركيزهم على جودة التصنيع، والقوى العاملة الماهرة، والتعاون في مجال العمل، وشبكات الأمان الاجتماعي، في تعزيز مكانتهم كقوة اقتصادية عالمية**

> **كثيرا ما يستشهد بهذا النهج المتفرد بوصفه أحد أسباب النجاح الاقتصادي الذي حققته ألمانيا وقدرتها على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، وهو لا يتماشى بدقة مع الثنائية الأيديولوجية التقليدية للرأسمالية أو الاشتراكية، ولكنه يمثل بدلا من ذلك نهجا عمليا وفعالا للإدارة**

خاتمة

تحتوي الثقافة الألمانية على العديد من الأمثال والأقوال التي يمكن أن تقدم رؤى وحكمة تتعلق بالأمور الاقتصادية والتمويل الشخصي والعمل الجاد في ما يلي بعض الأمثال ذات الصلة:

* «المال يحكم العالم».
* «ادخر هي أوقات الوفرة، وستحصل عليه في أوقات الحاجة».
* «من لا يعمل لا يأكل».
* وأخيراً «من العمل كعسالة أطباق إلى مليونير»، تعكس هذه العبارة فكرة أنّ العمل الجاد والتصميم يمكن أن يؤديا إلى نجاح اقتصادي كبير وحركة تصاعدية.

ومن المهم أن نلاحظ أنّ السياسات الاقتصادية الألمانية تطورت استجابة للظروف المحلية والعالمية المتغيرة.

وقد سعت البلاد في كثير من الأحيان لتحقيق التوازن بين المبادئ الموجهة نحو السوق وأهداف الرعاية الاجتماعية، الأمر الذي أسهم في سمعتها كقوة اقتصادية تتمتع بشبكة أمان اجتماعي قوية.

ولقد أسهم تأثير المدارس والمذاهب الاقتصادية المختلفة في تشكيل النموذج الاقتصادي الفريد لألمانيا، والذي يجمع بين عناصر الاقتصاد الليبرالية والرأسمالية والرعاية الاجتماعية.

إنّ النجاح الاقتصادي الذي حققته ألمانيا هو نتيجة لمزيج متناغم من العوامل، بما في ذلك اقتصادها القائم على التصدير، والالتزام الذي لا يتزعزع بالتصنيع عالي الجودة، والبراعة الإبداعية، والقوى العاملة المدربة تدريباً جيداً والقابلة للتكيف، ولم تحافظ هذه العناصر على قوتها الاقتصادية فحسب، بل جعلت ألمانيا أيضاً أنموذجاً للدول الأخرى التي تسعى لتحقيق نفوق اقتصادي مماثل.

يقدم النموذج الاقتصادي الألماني ثروة من الدروس المفيدة للعراق في سعيه إلى تطوير وتنويع اقتصاده، ومن خلال إعطاء الأولوية للتعليم والابتكار والتدريب المهني وخلق رأس مال بشري متقدم وتطوير البنية التحتية، يستطيع العراق أن يمهد الطريق للنمو الاقتصادي المستدام والازدهار، إنّ تبني المبادئ التي عززت نجاح ألمانيا يمكن أن يساعد العراق على بناء اقتصاد قوي ومرن للمستقبل.

كان للاستقرار السياسي والبيئة الملائمة للأعمال التجارية في ألمانيا دور فعال في نجاحها الاقتصادي، وعلى العراق العمل على خلق مناخ سياسي مستقر وإطار تنظيمي لجذب المستثمرين، وهناك انسجام ورغبة كبيرة من كلا الجانبين في تعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية، بيد أن هناك بعض المعوقات التي تكبح جماح تلك الرغبة ومنها ضرورة توحيد المرجعيات العراقية في العلاقة مع الدول المهمة مثل ألمانيا وفك التداخل في ما بينهما، والذي يتسبب خلق ثغرات في التنسيق، لا سيما أنّ كلا البلدين يتمتعان ببيروقراطية عالية.

التطور الأمني والعسكري في ألمانيا دروسٌ للعراق

نشر بتاريخ 2023/11/02

تبرز ألمانيا، الدولة التي كانت تتمتع بتاريخٍ أمني وعسكري توسعي ومضطرب في القرن العشرين، حالياً كقوة أوروبيَّة رائدة تعطي الأولويَّة للسلام والدبلوماسيَّة والتعاون الدولي، وإن رحلتها من دمار الحرب العالميَّة الثانية إلى دولة مستقرة ومزدهرة تحمل دروساً قيّمة للعراق، والذي نراه يتصارعُ مع تحدياته الأمنيَّة الخاصة، وإن التطور الأمني والعسكري الذي حققته ألمانيا يسهمُ في رفد خطة العراق لبناء دولة ديمقراطيَّة مستقرة تحمي سيادته وتعزز الاستقرار الإقليمي.

إنَّ الأمة ذات التاريخ المضطرب الذي تميز بحربين عالميتين، والانقسام إلى غربٍ وشرقٍ، خلال الحرب الباردة، تمكنت من تحويل نفسها إلى أنموذجٍ للاستقرار والسلام والقوة العسكريَّة المسؤولة، واتسمَ تطورها الأمني والعسكري على مدى العقود الماضية بالالتزام بالديمقراطيَّة والتعدديَّة والحلول الدبلوماسيَّة للصراعات، وتقدم هذه الرحلة رؤى قيّمة بشأن كيفيَّة تطور الأمَّة من تاريخ النزعة العسكريَّة لتصبح جهة فاعلة عالميَّة مسؤولة.

تاريخٌ من المرونة والمسؤوليَّة:

مرَّ تاريخ ألمانيا بمحطاتٍ عديدة، حربين عالميتين، وتقسيم الأمة خلال الحرب الباردة، والالتزام بضمان عدم تكرار مثل هذه الصراعات مرَّة أخرى، وبعد الحرب العالميَّة الثانية، جُردت ألمانيا من السلاح، مع التركيز على إعادة بناء البِنْية التحتيَّة وتعزيز المجتمع الديمقراطي، وبقي هذا الالتزام الألماني بالسلام والديمقراطيَّة في قلب سياساتها الأمنيَّة، وما تقدم ذكره يقتضي النظر إلى كل مرحلة وتطوراتها:

أولاً- الالتزام بالسلام بعد الحرب:

تركت آثار الحرب العالميَّة الثانية ألمانيا في حالة خراب، وأدت إلى نشوء تأملٍ وطنيٍ عميق، قدمت ألمانيا التزاماً جماعياً بضمان عدم تكرار مثل هذه المآسي مرَّة أخرى، وشكَّلَ هذا الالتزام حجرَ الأساس لتطورها الأمني والعسكري وترجم من خلال:

1- نزع السلاح والسيطرة المدنيَّة:

تميزت سنوات ما بعد الحرب المباشرة في ألمانيا بنزع السلاح وتفكيك جيشها، وقد تبنت مبدأ السيطرة المدنيَّة على المؤسسة العسكريَّة، وضمان أنَّ القوات المسلحة سوف تخدمُ مصالح الدولة تحت إشرافٍ ديمقراطي.

2- التكامل الأوروبي:

أدركت ألمانيا أنَّ السلامَ الدائمَ في أوروبا يتطلبُ نهجاً جديداً، وعليه لعبت دوراً محورياً في إنشاء المجموعة الأوروبيَّة للفحم والصلب(ECSC) ، التي كانت بمثابة مقدمة للاتحاد الأوروبي، ومن خلال دمج اقتصادها وسياستها مع جيرانها، سعت ألمانيا إلى ربط نفسها بأوروبا ومنع عودة النزعة القوميَّة.

3- الدبلوماسيَّة والتعدديَّة:

أعطت ألمانيا الأولويَّة للدبلوماسيَّة والتعدديَّة كأدواتٍ أساسيَّة لحل النزاعات وبناء السلام . وأصبحت لاعباً رئيساً في المنظمات الدوليَّة، بما في ذلك الأمم المتحدة، وشاركت بنشاطٍ في الجهود الدبلوماسيَّة لمواجهة التحديات العالميَّة.

ثانياً- الحرب الباردة والانقسام

خلال الحرب الباردة، وجدت ألمانيا نفسها منقسمة إلى شرق وغرب، حيث كانت ألمانيا الغربيَّة (جمهوريَّة ألمانيا الاتحاديَّة) متحالفة مع حلف شمال الأطلسي (الناتو) وكانت ألمانيا الشرقيَّة (جمهوريَّة ألمانيا الديمقراطيَّة) تحت النفوذ السوفيتي، وشكلت هذه المرحلة نهج ألمانيا تجاه الأمن من خلال:

1- عضويَّة حلف شمال الأطلسي:

انضمت ألمانيا الغربيَّة إلى حلف شمال الأطلسي في العام 1955، لتصبح جزءاً حيوياً من استراتيجيَّة الردع التي ينتهجها الحلف ضد الاتحاد السوفييتي السابق، ودُمجت المؤسسة العسكريَّة الألمانيَّة في هيكل قيادة حلف شمال الأطلسي، الأمر الذي عزز التزامها بالدفاع الجماعي.

2- المرونة الاقتصاديَّة:

أظهرت "المعجزة" الاقتصاديَّة التي حققتها ألمانيا الغربيَّة في مرحلة ما بعد الحرب العلاقة بين القوة الاقتصاديَّة والأمن القومي، ووفر الاقتصاد المزدهر الأساسَ لاستقرار ألمانيا وأمنها.

ثالثاً– إعادة توحيد ألمانيا (ألمانيا الموحدة):

كان سقوط جدار برلين في العام 1989 ثم إعادة توحيد ألمانيا الشرقيَّة والغربيَّة في العام 1990 بمثابة لحظة محوريَّة في تاريخ البلاد، وشهد التطور الأمني والعسكري في ألمانيا تغييرات كبيرة منها:

1– تكامل ألمانيا الشرقيَّة:

قام الجيش الألماني (القوات المسلحة الألمانيَّة) بدمج الوحدات العسكريَّة الألمانيَّة الشرقيَّة السابقة، ولم تكن هذه العمليَّة خالية من التحديات، لكنَّها عززت التزام ألمانيا بالديمقراطيَّة والسيطرة المدنيَّة على الجيش.

2– التركيز على إدارة الأزمات:

مع نهاية الحرب الباردة، حولت ألمانيا تركيزها العسكري من الدفاع الإقليمي إلى إدارة الأزمات، وحفظ السلام، والبعثات الإنسانيَّة، وأصبحت مساهماً مهماً في جهود حفظ السلام الدوليَّة.

رابعاً– جيش حديث لمواجهة التحديات المعاصرة:

واصلت ألمانيا في السنوات الأخيرة تطوير قدراتها العسكريَّة لمواجهة التحديات الأمنيَّة المعاصرة من خلال:

1– جهود التحديث:

استثمرت ألمانيا في تحديث وتطوير قواتها المسلحة، مع التركيز على المعدات والتكنولوجيا والقدرات السيبرانيَّة المتقدمة لتعزيز جاهزيتها وقدرتها على التكيف.

2– المشاركة الدوليَّة:

تشارك ألمانيا بنشاطٍ ضمن المهمات الدوليَّة والبعثات العسكريَّة الأمميَّة لحفظ السلام، وتسهمُ في العمليات التي يقودها حلف شمال الأطلسي، وقد شارك أفرادها العسكريون في مهام امتدت من أفغانستان إلى مالي.

ومن المفيد أنْ نذكر أنَّ الحكومة الالمانيَّة كان لها موقفٌ معارضٌ من التدخل العسكري في العراق في العام 2003 لعدم "شرعيته" بحسب رؤيتها، إلا أنَّ الموقف الألماني بعد الحرب كان موحداً مع الموقف الأوروبي العام الهادف لإعادة إعمار العراق واستقراره ودعم المنظمات الدوليَّة والإنسانيَّة العاملة فيه.

3- يشارك الجيش الألماني في التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي في العراق وسوريا منذ العام 2015 بقواتٍ لا يتجاوز قوامها الـ(500) جندي، علماً بأنَّ المهمة ألغيت في سوريا في العام 2022 .

وتشمل مهمة الجيش الألماني تقديم الدعم اللوجستي لقوات التحالف الدولي والناتو، والاستشارة لقوات الجيش العراقي والبيشمركة، تطويراً للقدرات وفي حربهم ضد تنظيم داعش الإرهابي.

ومن المهم ملاحظة أنَّ العقيدة العسكريَّة الألمانيَّة تطورت استجابة للدروس المستفادة من الصراعات التاريخيَّة، والتغيرات في ديناميكيات الأمن الدولي، والتزامها بالقيم الديمقراطيَّة والسيطرة المدنيَّة، وقد تباينت العقيدة والتركيز المحدد بمرور الوقت، الأمر الذي يعكسُ الاحتياجات الأمنيَّة للبلاد ودورها في المجتمع الدولي.

الدروس الأساسيَّة للعراق

هناك دروسٌ كثيرة يمكن للعراق أنْ يستخلصها من النموذج الألماني، منها:

1-الاستثمار في الدبلوماسيَّة والتعدديَّة:

كان تركيز ألمانيا على الدبلوماسيَّة والتعدديَّة كأدواتٍ لحلِّ الصراعات وبناء السلام أمراً أساسياً لنجاحها في مرحلة ما بعد الحرب، ويمكن للعراق أنْ يستفيدَ من إعطاء الأولويَّة للجهود الدبلوماسيَّة لحلّ الصراعات الإقليميَّة، والتعامل مع الدول المجاورة، والمشاركة بنشاطٍ في المنظمات الإقليميَّة والدوليَّة.

2- المحافظة على السيطرة المدنيَّة على المؤسسة العسكريَّة:

إنَّ التزام ألمانيا بالسيطرة المدنيَّة على المؤسسة العسكريَّة يضمن أنْ تخدمَ القوات المسلحة مصالح الدولة بدلاً من ملاحقة أجندات سياسيَّة مستقلة .

ويستطيع العراق أنْ يعززَ ديمقراطيته من خلال التمسك بهذا المبدأ، الذي يشكلُ ضرورة أساسيَّة للحفاظ على الاستقرار السياسي، ومنع التدخل العسكري في الشؤون المدنيَّة.

3- تعزيز التعاون الإقليمي:

تشارك ألمانيا بنشاطٍ في التعاون الإقليمي، وخاصة داخل الاتحاد الأوروبي .

وبوسع العراق أنْ يتعلمَ من هذا من خلال تعزيز علاقات التعاون مع جيرانه والمنظمات الإقليميَّة لمعالجة المشاغل الأمنيَّة المشتركة، وتعزيز الاستقرار في الشرق الأوسط.

4- إعطاء الأولويَّة لحقوق الإنسان والديمقراطيَّة:

أدى تركيز ألمانيا القوي على حقوق الإنسان والديمقراطيَّة إلى تعزيز سمعتها كلاعبٍ عالميٍ مسؤول .

يستطيع العراق تعزيز مكانته الدوليَّة واستقراره الداخلي من خلال إعطاء ضمانات تنفيذيَّة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وإنشاء المؤسسات الديمقراطيَّة، والالتزام بسيادة القانون.

5- الاستقرار الاقتصادي من أجل الأمن:

لعبت القوة الاقتصاديَّة لألمانيا دوراً مهماً في أمنها، ويستطيع العراق تحسين وضعه الأمني من خلال السعي إلى التنويع الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على النفط، والاستثمار في التعليم والبِنْية التحتيَّة لإنشاء أساسٍ اقتصادي مستقر.

6- الاعتراف بالأخطاء التأريخيَّة والتعلم من دروسها:

لقد أسهمَ اعتراف ألمانيا بأخطائها التاريخيَّة أثناء الحرب العالميَّة الثانية في تحقيق المصالحة مع جيرانها، ويمكن للعراق أنْ يتعلمَ من ذلك من خلال معالجة قضاياه التاريخيَّة، وتعزيز المصالحة الداخليَّة بين مختلف المجتمعات، والعمل على تحقيق الوحدة الوطنيَّة.

7-الاستراتيجيَّة العسكريَّة التكيفيَّة:

إنَّ تحول ألمانيا من الموقف الدفاعي في المقام الأول خلال الحرب الباردة إلى استراتيجيَّة عسكريَّة أكثر مرونة وقدرة على التكيف بعد الحرب الباردة يدلُّ على أهميَّة مواءمة القدرات العسكريَّة مع التحديات الأمنيَّة الحاليَّة، ويستطيع العراق تقييم احتياجاته العسكريَّة وتحديث قواته وفقاً لذلك.

خاتمة: لقد أثّر موقع ألمانيا الجيوسياسي كدولة في أوروبا الوسطى في تطوراتها التاريخيَّة، وفي علاقاتها مع الدول المجاورة، وفرصها الاقتصاديَّة، ونهجها في الأمن والدبلوماسيَّة، وقد استفادت من موقعها المركزي وواجهت تحدياتٍ مرتبطة بموقعها على مفترق طرق الجغرافيا السياسيَّة الأوروبيَّة.

إنَّ التطور الأمني والعسكري الذي حققته ألمانيا يقدم للعراق دروساً قيمة في بناء دولة مسالمة وديمقراطيَّة وآمنة، وقويَّة في الوقت ذاته .

ومن خلال إعطاء الأولويَّة للدبلوماسيَّة، والسيطرة المدنيَّة على المؤسسة العسكريَّة، والتعاون الإقليمي، وحقوق الإنسان، والاستقرار الاقتصادي، والمصالحة التاريخيَّة، والاستراتيجيَّة العسكريَّة القابلة للتكيف، يستطيع العراق أنْ يمهدَ الطريقَ نحو مستقبلٍ مستقرٍ، وإنَّ تبني هذه المبادئ لن يحمي سيادة العراق فحسب، بل سيسهمُ أيضاً في الاستقرار والأمن الإقليميين في الشرق الأوسط.

يُظهر التطور الأمني والعسكري في ألمانيا قدرة الأمة على التعلم من ماضيها، وتحويل نفسها، والمساهمة في السلام والاستقرار العالميين، وإن التزامها بالسيطرة المدنيَّة والديمقراطيَّة والدبلوماسيَّة والقوة العسكريَّة المسؤولة يقدم قيمة للدول في جميع أنحاء العالم .

وتسلط قصة ألمانيا الضوء على فكرة مفادها أنَّ أي دولة، بصرف النظر عن إسقاطاتها التاريخيَّة، من الممكن بفترة قصيرة أنْ تصبحَ منارة للمرونة، والمسؤوليَّة، والسلام على الساحة العالميَّة.

رابط المقال

https://alsabaah.iq/86545-.html

التطور الأمني والعسكري في ألمانيا دروسٌ للعراق

تبرز ألمانيا، الدولة التي كانت تتمتع بتاريخ أمني وعسكري توسعي ومضطرب في القرن العشرين، حالياً كقوة أوروبيّة رائدة تعطي الأولويّة للسلام والدبلوماسيّة والتعاون الدولي، وإن رحلتها من دمار الحرب العالميّة الثانية إلى دولة مستقرة ومزدهرة تحمل دروساً قيّمة للعراق، والذي نراه يتصارع مع تحدياته الأمنيّة الخاصة، وإن التطور الأمني والعسكري الذي حققته ألمانيا يسهم في رفد خطة العراق لبناء دولة ديمقراطيّة مستقرة تحمي سيادته وتعزز الاستقرار الإقليمي.

● لقمان عبد الرحيم الفيلي

إنّ الأمة ذات التاريخ المضطرب الذي تميز بحربين عالميتين، والانقسام إلى غرب وشرق، خلال الحرب الباردة، تمكنت من تحويل نفسها إلى أنموذج للاستقرار والسلام والقوة العسكريّة المسؤولة، واتسم تطورها الأمني والعسكري على مدى العقود الماضية بالالتزام بالديمقراطيّة والتعددية والحلول الدبلوماسيّة للصراعات، وتقدم هذه الرحلة رؤى قيّمة بشأن كيفيّة تطور الأمّة من تاريخ النزعة العسكريّة لتصبح جهة فاعلة عالميّة مسؤولة.

تاريخٌ من المرونة والمسؤوليّة

مرّ تاريخ ألمانيا بمحطات عديدة، حربين عالميتين، وتقسيم الأمة خلال الحرب الباردة، والالتزام بضمان عدم تكرار مثل هذه الصراعات مرّة أخرى، وبعد الحرب العالميّة الثانية، جردت ألمانيا من السلاح، مع التركيز على إعادة بناء البنية التحتيّة وتعزيز المجتمع الديمقراطي، وبقي هذا الالتزام الألماني بالسلام والديمقراطيّة في قلب سياساتها الأمنيّة، وما تقدم ذكره يقتضي النظر إلى كل مرحلة وتطوراتها:

أولاً- الالتزام بالسلام بعد الحرب:

تركت آثار الحرب العالميّة الثانية ألمانيا في حالة خراب، وأدت إلى نشوء تأمل وطني عميق، قدمت ألمانيا التزاماً جماعياً بضمان عدم تكرار مثل هذه المآسي مرّة أخرى، وشكّل هذا الالتزام حجر الأساس لتطورها الأمني والعسكري وترجم من خلال:

1- نزع السلاح والسيطرة المدنيّة:

تميزت سنوات ما بعد الحرب المباشرة في ألمانيا بنزع السلاح وتفكيك جيشها، وقد تبنت مبدأ السيطرة المدنيّة على المؤسسة العسكريّة، وضمان أنّ القوات المسلحة سوف تخدم مصالح الدولة تحت إشراف ديمقراطي.

2- التكامل الأوروبي:

أدركت ألمانيا أنّ السلام الدائم في أوروبا يتطلّب نهجاً جديداً، وعليه لعبت دوراً محورياً في إنشاء المجموعة الأوروبيّة للفحم والصلب (ECSC)، التي كانت بمثابة مقدمة للاتحاد الأوروبي، ومن خلال دمج اقتصادها وسياستها مع جيرانها، سعت ألمانيا إلى ربط نفسها بأوروبا ومنع عودة النزعة القوميّة.

3- الدبلوماسيّة والتعدديّة:

أعطت ألمانيا الأولويّة للدبلوماسيّة والتعدديّة كأدوات أساسيّة لحل النزاعات وبناء السلام، وأصبحت لاعباً رئيساً في المنظمات الدوليّة، بما في ذلك الأمم المتحدة، وشاركت بنشاط في الجهود الدبلوماسيّة لمواجهة التحديات العالميّة.

ثانياً- الحرب الباردة والانقسام

خلال الحرب الباردة، وجدت ألمانيا نفسها منقسمة إلى شرق وغرب، حيث كانت ألمانيا الغربية (جمهوريّة ألمانيا الاتحاديّة) متحالفة مع حلف شمال الأطلسي (الناتو) وكانت ألمانيا الشرقيّة (جمهوريّة ألمانيا الديمقراطيّة) تحت النفوذ السوفيتي، وشكلت هذه المرحلة نهج ألمانيا تجاه الأمن من خلال:

1- عضويّة حلف شمال الأطلسي

انضمت ألمانيا الغربيّة إلى حلف شمال الأطلسي في العام 1955، لتصبح جزءاً حيوياً من استراتيجيّة الردع التي ينتهجها الحلف ضد الاتحاد السوفييتي السابق، ودمجت المؤسسة العسكريّة الألمانيّة في هيكل قيادة حلف شمال الأطلسي، الأمر الذي عزز التزامها بالدفاع الجماعي.

2- المرونة الاقتصاديّة:

أظهرت "المعجزة" الاقتصاديّة التي حققتها ألمانيا الغربيّة في مرحلة ما بعد الحرب العلاقة بين القوة الاقتصاديّة والأمن القومي، ووفر الاقتصاد المزدهر الأساس لاستقرار ألمانيا وأمنها.

> **مرّ تاريخ ألمانيا بمحطات عديدة، حربين عالميتين، وتقسيم الأمة خلال الحرب الباردة، والالتزام بضمان عدم تكرار مثل هذه الصراعات مرّة أخرى، وبعد الحرب العالميّة الثانية، جردت ألمانيا من السلاح، مع التركيز على إعادة بناء البنية التحتيّة وتعزيز المجتمع الديمقراطي، وبقي هذا الالتزام الألماني بالسلام والديمقراطيّة في قلب سياساتها الأمنيّة**

ثالثاً- إعادة توحيد ألمانيا (ألمانيا الموحدة):

كان سقوط جدار برلين في العام 1989 ثم إعادة توحيد ألمانيا الشرقيّة والغربيّة في العام 1990 بمثابة لحظة محوريّة في تاريخ البلاد، وشهد التطور الأمني والعسكري في ألمانيا تغييرات كبيرة منها:

1- تكامل ألمانيا الشرقيّة:

قام الجيش الألماني (القوات المسلحة الألمانيّة) بدمج الوحدات العسكريّة الألمانيّة الشرقيّة السابقة، ولم تكن هذه العمليّة خالية من التحديات، لكنّها عززت التزام ألمانيا بالديمقراطيّة والسيطرة المدنيّة على الجيش.

2- التركيز على إدارة الأزمات:

مع نهاية الحرب الباردة، حولت ألمانيا تركيزها العسكري من الدفاع الإقليمي إلى إدارة الأزمات، وحفظ السلام، والبعثات الإنسانيّة، وأصبحت مساهماً مهماً في جهود حفظ السلام الدوليّة.

رابعاً- جيش حديث لمواجهة التحديات المعاصرة:

واصلت ألمانيا في السنوات الأخيرة تطوير قدراتها العسكريّة لمواجهة التحديات الأمنيّة المعاصرة من خلال:

1- جهود التحديث:

استثمرت ألمانيا في تحديث وتطوير قواتها المسلحة، مع التركيز على المعدات والتكنولوجيا والقدرات السيبرانيّة المتقدمة لتعزيز جاهزيتها وقدرتها على التكيف.

2- المشاركة الدوليّة:

تشارك ألمانيا بنشاط ضمن المهمات الدوليّة والبعثات العسكريّة الأمميّة لحفظ السلام، وتسهم في العمليات التي يقودها حلف شمال الأطلسي، وقد شارك أفرادها العسكريون في مهام امتدت من أفغانستان إلى مالي.

ومن المفيد أن نذكر أنّ الحكومة الألمانيّة كان لها موقف معارض من التدخل العسكري في العراق في العام 2003 لعدم "شرعيته" بحسب رؤيتها، إلا أنّ الموقف الألماني بعد الحرب كان موحداً مع الموقف الأوروبي العام الهادف لإعادة إعمار العراق واستقراره ودعم المنظمات الدوليّة والإنسانيّة العاملة فيه.

3- يشارك الجيش الألماني في التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي في العراق وسوريا منذ العام 2015 بقوات لا يتجاوز قوامها الـ(500) جندي، علماً بأنّ المهمة أنهيت في سوريا في العام 2022.

وتشمل مهمة الجيش الألماني تقديم الدعم اللوجستي لقوات التحالف الدولي والناتو، والاستشارة لقوات الجيش العراقي والبيشمركة، تطوياً للقدرات وفي حربهم ضد تنظيم داعش الإرهابي.

ومن المهم ملاحظة أنّ العقيدة العسكريّة الألمانيّة تطورت استجابة للدروس المستفادة من الصراعات التاريخيّة، والتغيرات في ديناميكيات الأمن الدولي، والتزامها بالقيم الديمقراطيّة والسيطرة المدنيّة، وقد تبانيت العقيدة والتركيز المحدد بمرور الوقت، الأمر الذي يمكن الاحتياجات الأمنيّة للبلاد ودورها في المجتمع الدولي.

● التطور الألماني يصلح أن يكون درساً للعراق

الدروس الأساسيّة للعراق

هناك دروس كثيرة يمكن للعراق أن يستخلصها من النموذج الألماني، منها:

1- الاستثمار في الدبلوماسيّة والتعدديّة:

كان تركيز ألمانيا على الدبلوماسيّة والتعدديّة كأدوات لحل الصراعات وبناء السلام أمراً أساسياً لنجاحها في مرحلة ما بعد الحرب، ويمكن للعراق أن يستفيد من إعطاء الأولويّة للجهود الدبلوماسيّة لحل الصراعات الإقليميّة، والتعامل مع الدول المجاورة، والمشاركة بنشاط في المنظمات الإقليميّة والدوليّة.

2- المحافظة على السيطرة المدنيّة على المؤسسة العسكريّة:

إنّ التزام ألمانيا بالسيطرة المدنيّة على المؤسسة العسكريّة يضمن أن تخدم القوات المسلحة مصالح الدولة بدلاً من ملاحقة أجندات سياسيّة مستقلة.

ويستطيع العراق أن يعزز ديمقراطيته من خلال التمسك بهذا المبدأ، الذي يشكل ضرورة أساسيّة للحفاظ على الاستقرار السياسي، ومنع التدخل العسكري في الشؤون المدنيّة.

3- تعزيز التعاون الإقليمي

تشارك ألمانيا بنشاط في التعاون الإقليمي، وخاصة داخل الاتحاد الأوروبي.

ويوسع العراق أن يتعلم من هذا من خلال تعزيز علاقات التعاون مع جيرانه والمنظمات الإقليميّة لمعالجة المشاغل الأمنيّة المشتركة، وتعزيز الاستقرار في الشرق الأوسط.

4- إعطاء الأولويّة لحقوق الإنسان والديمقراطيّة

أدى تركيز ألمانيا القوي على حقوق الإنسان والديمقراطيّة إلى تعزيز سمعتها كلاعب عالمي مسؤول.

يستطيع العراق تعزيز مكانته الدوليّة واستقراره الداخلي من خلال إعطاء ضمانات تنفيذيّة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وإنشاء المؤسسات الديمقراطيّة، والالتزام بسيادة القانون

5- الاستقرار الاقتصادي من أجل الأمن

لعبت القوة الاقتصاديّة لألمانيا دوراً مهماً في أمنها، ويستطيع العراق تحسين وضعه الأمني من خلال السعي إلى التنويع الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على النفط، والاستثمار في التعليم والبنية التحتيّة لإنشاء أساس اقتصادي مستقر

6- الاعتراف بالأخطاء التأريخيّة والتعلم من دروسها:

لقد أسهم اعتراف ألمانيا بأخطائها التاريخيّة أثناء الحرب العالميّة الثانية في تحقيق المصالحة مع جيرانها، ويمكن للعراق أن يتعلم من ذلك من خلال معالجة قضاياه التاريخيّة، وتعزيز المصالحة الداخليّة بين مختلف المجتمعات، والعمل على تحقيق الوحدة الوطنيّة.

7- الاستراتيجيّة العسكريّة التكيفيّة:

إنّ تحول ألمانيا من الموقف الدفاعي في المقام الأول خلال الحرب الباردة إلى استراتيجيّة عسكريّة أكثر مرونة وقدرة على التكيف بعد الحرب الباردة يدلّ على أهميّة مواءمة القدرات العسكريّة مع التحديات الأمنيّة الحاليّة، ويستطيع العراق تقييم احتياجاته العسكريّة وتحديث قواته وفقاً لذلك.

> **تركت آثار الحرب العالميّة الثانية ألمانيا في حالة خراب، وأدت إلى نشوء تأمل وطني عميق، قدمت ألمانيا التزاما جماعيا بضمان عدم تكرار مثل هذه المآسي مرّة أخرى، وشكل هذا الالتزام حجر الأساس لتطورها الأمني والعسكري**

خاتمة

لقد أثّر موقع ألمانيا الجيوسياسي كدولة في أوروبا الوسطى في تطوراتها التاريخيّة، وفي علاقاتها مع الدول المجاورة، وفرصها الاقتصاديّة، ونهجها في الأمن والدبلوماسيّة، وقد استفادت من موقعها المركزي واجهت تحديات مرتبطة بموقعها على مفترق طرق الجغرافيا السياسيّة الأوروبيّة.

إنّ التطور الأمني والعسكري الذي حققته ألمانيا يقدم للعراق دروساً قيمة في بناء دولة مسالمة وديمقراطيّة وآمنة، وقويّة في الوقت ذاته.

ومن خلال إعطاء الأولويّة للدبلوماسيّة، والسيطرة المدنيّة على المؤسسة العسكريّة، والتعاون الإقليمي، وحقوق الإنسان، والاستقرار الاقتصادي، والمصالحة التاريخيّة، والاستراتيجيّة العسكريّة القابلة للتكيف، يستطيع العراق أن يمهد الطريق نحو مستقبل مستقر، وإن تبني هذه المبادئ لن يحمي سيادة العراق فحسب، بل سيسهم أيضاً في الاستقرار والأمن الإقليميين في الشرق الأوسط.

يُظهر التطور الأمني والعسكري في ألمانيا قدرة الأمة على التعلم من ماضيها، وتحويل نفسها، والمساهمة في السلام والاستقرار العالميين، وإن التزامها بالسيطرة المدنيّة والديمقراطيّة والدبلوماسيّة والقوة العسكريّة المسؤولة يقدم قيمة للدول في جميع أنحاء العالم.

وتسلط قصة ألمانيا الضوء على فكرة مفادها أنّ أي دولة، بصرف النظر عن إسقاطاتها التاريخيّة، من الممكن بفترة قصيرة أن تصبح منارة للمرونة، والمسؤوليّة، والسلام على الساحة العالميّة.

إن التطور الأمني والعسكري الذي حققته ألمانيا يقدم للعراق دروساً قيمة في بناء دولة مسالمة وديمقراطيّة وآمنة، وقويّة في الوقت ذاته. ومن خلال إعطاء الأولويّة للدبلوماسيّة، والسيطرة المدنيّة على المؤسسة العسكريّة، والتعاون الإقليمي، وحقوق الإنسان، والاستقرار الاقتصادي، والمصالحة التاريخيّة، والاستراتيجيّة العسكريّة القابلة للتكيف، يستطيع العراق أن يمهد الطريق نحو مستقبل مستقر، وإن تبني هذه المبادئ لن يحمي سيادة العراق فحسب، بل سيسهم أيضاً في الاستقرار والأمن الإقليميين في الشرق الأوسط.

* سفير جمهورية العراق في برلين

تطور السياسة الخارجيَّة الألمانيَّة وأثرها في العراق

نشر بتاريخ 2023/11/09

شهدت السياسة الخارجيَّة الألمانيَّة تغيرات كبيرة منذ الحرب العالميَّة الثانية، الأمر الذي أدى إلى تشكيل نهج جديد في التعامل مع العلاقات الدوليَّة والقضايا العالميَّة، ومن الدول المتأثرة بهذه التغييرات هو العراق. يستكشف هذا المقال تطور السياسة الخارجيَّة الألمانيَّة وانعكاساتها على العراق، ويستوضح العلاقات الدبلوماسيَّة والتعاون الاقتصادي ودور ألمانيا في إعادة إعمار العراق بعد الحروب. من التعافي بعد الحرب إلى الدبلوماسيَّة العالميَّة في أعقاب الحرب العالميَّة الثانية، كانت ألمانيا دولة منقسمة، وتمحورت أولويات سياستها الخارجيَّة في المقام الأول حول إعادة بناء البلاد واستعادة سيادتها، ومع ذلك، مع إعادة توحيد ألمانيا في العام 1990، بدأت سياستها الخارجيَّة في التطور، إذ انتقلت ألمانيا من التركيز على التكامل الأوروبي والعلاقات عبر الأطلسي إلى كونها لاعباً أكثر نشاطاً على الساحة العالميَّة، وقد تميز هذا التحول بالالتزام بالدبلوماسيَّة المتعددة الأطراف، والجهود الإنسانيَّة، وحل النزاعات.
اتَّسمَ تطورُ السياسة الخارجيَّة الألمانيَّة منذ الحرب العالميَّة الثانية بتحولاتٍ كبيرةٍ بسبب الأحداث التاريخيَّة، والتغيرات في القيادة، والديناميكيات الدوليَّة المتطورة، وتضمنت المراحل والتطورات الرئيسة في السياسة الخارجيَّة الألمانيَّة خلال هذه المرحلة ما يلي:

*إعادة الإعمار بعد الحرب العالميَّة الثانية (1945 – 1949).
*تقسيم ألمانيا إلى شرق وغرب.
*الاندماج في المؤسسات الغربيَّة (من الخمسينيات إلى الستينيات).
التوجه نحو الشرق والانفراج (أواخر الستينيات والسبعينيات).
*إعادة التوحيد مع ألمانيا الشرقيَّة (1989 – 1990).
*عصر ما بعد الحرب الباردة.
*توسيع مشاركتها العالميَّة ومنها في بعثات حفظ السلام الدوليَّة والأمميَّة والمساهمة في عمليات الناتو.

ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين إلى الوقت الحاضر، تطورت سياسة ألمانيا الخارجيَّة بحيث تمكنت من التصدي للتحديات العالميَّة المعاصرة، ولقد اضطلعت ألمانيا بدورٍ أكثر حزماً في الشؤون الدوليَّة مع التزامها

بالمشروع الأوروبي. وكانت المصالح الاقتصاديَّة والتجاريَّة هي التي دفعت ألمانيا إلى التعامل مع دولٍ مثل الصين، ومع روسيا قبل حرب أوكرانيا في شباط 2022.

لعبت ألمانيا دوراً حيوياً في معالجة أزمة الديون في منطقة اليورو، وأزمة الهجرة، وكانت من أشدِّ المدافعين عن التخفيف من آثار التغيرات المناخيَّة، في حين شهدت علاقاتها عبر الأطلسي تحولات، حيث تبحر ألمانيا في علاقتها مع الولايات المتحدة في ظل إدارات مختلفة، بما في ذلك إدارة الرئيسين ترامب وبايدن. ومن المهم أنْ نلاحظَ أنَّ السياسة الخارجيَّة الألمانيَّة تتشكلُ من خلال التزامها بالقيم الديمقراطيَّة، والتكامل الأوروبي، والتعدديَّة، ونراها تواصلُ التكيفَ مع الظروف العالميَّة المتغيرة، وتستمرُ بكونها لاعباً رئيساً في الدبلوماسيَّة الدوليَّة.

العلاقات الدبلوماسيَّة:

إنَّ التزام ألمانيا بالدبلوماسيَّة متعددة الأطراف ومشاركتها النشطة في المنظمات الدوليَّة يسلطُ الضوءَ على دورها بوصفها جهة عالميَّة فاعلة مسؤولة وملتزمة، وهي تسعى إلى التصدي للتحديات العالميَّة، من السلام والأمن إلى التنمية وتغير المناخ، من خلال الجهود التعاونيَّة ودعم مبادئ الأمم المتحدة والتعاون الدولي، وتعكسُ زعامة ألمانيا في مجال التعدديَّة تفانيها في تشكيل نظامٍ عالميٍ أكثر استقراراً وعدلاً واستدامة. لم يكن الدور القيادي الذي تلعبه ألمانيا في الاتحاد الأوروبي خالياً من التحديات أو الانتقادات، لا سيما في ما يتعلق باختلال التوازن الاقتصادي داخل منطقة اليورو والقضايا المرتبطة بتقاسم الأعباء أثناء الأزمات. ومع ذلك، يبقى التزامها بالمشروع الأوروبي قوياً، وهي تواصلُ العملَ مع شركائها في الاتحاد الأوروبي لمواجهة هذه التحديات.

وفي العموم، تعودُ الزعامة الألمانيَّة بالنفع على الاتحاد الأوروبي من خلال تعزيز التماسك والاستقرار والتقدم داخل الاتحاد، بما يسهمُ في نهاية المطاف في بناء أوروبا أكثر ازدهاراً ووحدة. مرَّت العلاقات الدبلوماسيَّة الألمانيَّة مع العراق بمراحل مختلفة، ففي عهد نظام البعث، حافظت ألمانيا على علاقات دبلوماسيَّة شملت التعاون الاقتصادي، ومع ذلك، وخلال تسعينيات القرن المنصرم، وفي أعقاب غزو العراق للكويت وحرب الخليج الثانية التي تلت الغزو، فرضت ألمانيا، مثل العديد من الدول الغربيَّة، عقوباتٍ على العراق، كانت في المقام الأول رداً على امتلاكه لبرنامج أسلحة الدمار الشامل. وبعد سقوط نظام صدام حسين في العام 2003، أعادت ألمانيا علاقاتها الدبلوماسيَّة مع العراق، وكان دافعها لذلك هو التزامها بدعم التحول الديمقراطي في العراق، وتعزيز استقراره، وافتتحت سفارة في بغداد عام 2004،

وحافظت منذ ذلك الحين على وجودٍ دبلوماسي، وتعاملت بنشاطٍ مع السلطات والشعب والمؤسسات العراقيَّة.

التعاون الاقتصادي والجهود الإنسانيَّة:

تطورت العلاقات الاقتصاديَّة الألمانيَّة مع العراق بشكلٍ ملحوظٍ في السنوات الأخيرة، ومع خروج العراق من الصراع وعدم الاستقرار، أدركت ألمانيا أهميَّة التعاون الاقتصادي في دعم إعادة إعمار البلاد وتنميتها. وقد نمت التجارة بين البلدين بشكلٍ مطرد، ويتمثل الجزءُ الأكبرُ منها بتصدير الآلات والمواد الكيميائيَّة والمركبات إلى العراق.

علاوة على ذلك، كانت ألمانيا مساهماً رئيساً في الجهود الإنسانيَّة في العراق، واستجابت لأزمة النزوح الإنسانيَّة الناجمة عن التوسع الإقليمي لعصابات داعش الإرهابيَّة في العام 2014، إذ قدمت مساعدات ماليَّة كبيرة خصصت للمساعدات الإنسانيَّة ودعم النازحين وتحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة من النزاع، وتعكسُ هذه الجهود التزام ألمانيا بمعالجة الوضع الإنساني في العراق. إنَّ النهج الذي تتبعه ألمانيا في إعادة إعمار العراق في مرحلة ما بعد التحرير يتوافقُ مع التزامها بدعم الاستقرار والديمقراطيَّة وحماية حقوق الإنسان، وتدرك أنَّ معالجة الأسباب الجذريَّة للصراع، والمشاركة بالحكم، وتعزيز التنمية الاقتصاديَّة هي خطوات حاسمة في ضمان سلامٍ دائمٍ في المنطقة.

دروس للعراق:

في حين أنَّ العراق وألمانيا لديهما سياقات تاريخيَّة وسياسيَّة وجيوسياسيَّة مختلفة إلى حدٍ كبير، إلا أنَّ هناك بعضاً من الدروس المستوحاة من السياسات الخارجيَّة الألمانيَّة التي يمكن أنْ يستفيدَ منها العراق في سعيه للتعامل مع علاقاته الخارجيَّة وتحدياتها. وفي ما يلي بعضٌ من هذه الدروس:

1- الدبلوماسيَّة متعددة الأطراف: تركز ألمانيا بقوة على الدبلوماسيَّة المتعددة الأطراف والتعاون الدولي، ويمكن للعراق أنْ يستفيدَ من الانخراط بنشاطٍ في الجهود الدبلوماسيَّة على المستويين الإقليمي والعالمي، والسعي إلى إيجاد حلولٍ دبلوماسيَّة للصراعات، وتعزيز الحوار مع الدول المجاورة والشركاء الدوليين، وإنَّ العضويَّة في المنظمات الإقليميَّة والدوليَّة يمكن أنْ تساعدَ في تعزيز الحوار، وإيجاد حلولٍ دبلوماسيَّة للصراعات، ويمكن للعراق أيضاً أنْ يعطي الأولويَّة لبناء وتعزيز العلاقات الدبلوماسيَّة مع الدول المجاورة والمنظمات الإقليميَّة لمواجهة التحديات المشتركة.

2- الالتزام بالاستقرار: تعطي السياسة الخارجيَّة الألمانيَّة الأولويَّة للاستقرار ومنع الصراعات. ويمكن للعراق أنْ يتعلمَ أهميَّة الاستثمار في المبادرات التي تعزز السلام والمصالحة وحل الصراعات، وخاصة في المناطق المتضررة من الصراع وعدم الاستقرار.

3- التعاون الاقتصادي: طورت ألمانيا علاقات اقتصاديَّة قويَّة مع مختلف الدول، ويمكن للعراق أنْ يستكشفَ فرصَ التعاون الاقتصادي والتجاري مع دول الجوار والشركاء الدوليين لدعم جهود إعادة الإعمار والتنمية، وإنَّ تطوير العلاقات الاقتصاديَّة القويَّة يمكن أنْ يعززَ الاستقرار والازدهار.

4- المساعدات الإنسانيَّة: إنَّ التزام ألمانيا بتقديم المساعدات الإنسانيَّة ودعم اللاجئين أمرٌ جديرٌ بالملاحظة، ويمكن للعراق، بالنظر لتاريخه ومعاناته من الصراع والنزوح، أنْ يعززَ جهودهَ في مساعدة النازحين واللاجئين والعمل بشكلٍ وثيقٍ مع المجتمع الدولي بشأن المبادرات الإنسانيَّة، والعراق لديه واحدٌ من أنجح تجارب العالم في معالجة أزمة النزوح، ومن خلال التعاون مع المنظمات الدوليَّة والجهات المانحة، يستطيع العراق تحسين الظروف المعيشيَّة للسكان النازحين واللاجئين داخل حدوده.

5- إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع: يستطيع العراق استخلاص الدروس من تجربة إعادة الإعمار في ألمانيا بعد الحرب العالميَّة الثانية، ويمكن أنْ يكونَ التأكيد على تطوير البِنْية التحتيَّة والحكم الرشيد ومشاركة المجتمع المدني حاسماً في إعادة بناء البلاد وتعزيز الاستقرار على المدى الطويل، كما يحتاجُ إلى الاستثمار في التعليم والرعاية الصحيَّة لضمان مستقبلٍ مستقرٍ ومزدهر.

6- القيم الديمقراطيَّة: تؤكد السياسة الخارجيَّة الألمانيَّة على القيم الديمقراطيَّة وحقوق الإنسان، ويمكن للعراق أنْ يعطي لحماية حقوق الإنسان وضمانات تنفيذ النصوص الدستوريَّة الخاصة بها، وسيادة القانون، والمشاركة بالحكم، أولويَّة لتحقيق هدفي الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي، بما يسهمُ التمسك بهذه القيم في تحقيق هذين الهدفين.

7- التحالفات الدوليَّة والأمن الإقليمي: تشاركُ ألمانيا بفعاليَّة في التحالفات الدوليَّة، مثل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، وقد يكون من المفيد للعراق تعزيز قوته ثم تحالفاته في الشرق الأوسط والدخول في تحالفات دوليَّة والعمل بشكلٍ تعاوني مع الشركاء الإقليميين والدوليين بشأن قضايا الأمن والاستقرار، فضلاً عمَّا يمثله التعاون المتعدد الأطراف من أهميَّة في التصدي للتحديات المشتركة.

7- الدبلوماسيَّة الثقافيَّة والتعليميَّة: تعملُ ألمانيا على تعزيز برامج التبادل الثقافي والتعليمي وسيلة لبناء العلاقات بين الشعوب، ويمكن للعراق أنْ ينظرَ في مبادرات مماثلة لتعزيز التفاهم بين الثقافات وتعزيز علاقاته الدبلوماسيَّة مع العديد من الدول.

9- حل الصراعات والمصالحة: إنَّ التزام ألمانيا بالمصالحة بعد الحرب العالميَّة الثانية يقدم أنموذجاً ينبغي للعراق أنْ يأخذه بعين الاعتبار، إذ إنَّ تعزيز الحوار والمصالحة الداخليَّة (مع المجموعات العرقيَّة والدينيَّة المختلفة) والخارجيَّة (خصوصاً دول الجوار ممن كان معها تاريخ حروب) أمرٌ ضروريٌّ لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

10-منع الصراعات وحفظ السلام: إنَّ المشاركة في جهود منع الصراعات والمساهمة في بعثات حفظ السلام يمكن أنْ تعززَ دور العراق في الأمن الإقليمي والعالمي وإنَّ المشاركة النشطة في مبادرات السلام يمكن أنْ تسهمَ في حلِّ الصراعات.

من المهم أنْ نلاحظ أنَّ السياسة الخارجيَّة لكل دولة تتأثر بعواملها التاريخيَّة والثقافيَّة والجيوسياسيَّة الفريدة، وعلى الرغم من أنَّ العراق قادرٌ على استخلاص دروسٍ قيّمة من السياسات الخارجيَّة التي تنتهجها ألمانيا، فإنَّه يتعينُ عليه أيضاً أنْ يكيفَ استراتيجياته بما يتناسب مع ظروفه وتحدياته المحددة، إذ إنَّ بناء علاقات مستقرة مع جيرانه، ومعالجة الصراعات الداخليَّة، وضمان رفاهيَّة مواطنيه، من الضروري وضعها كأولويات في أهداف السياسة الخارجيَّة للعراق واستقراره على المدى الطويل، وإنَّ اندماج العراق مع المجتمع الدولي والدول المجاورة والمنظمات الإقليميَّة بشكلٍ فعالٍ وإيجابي يسهمُ في تحقيق السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة ككل.

خاتمة:

من المهم أنْ نلاحظَ أنَّ قرارات السياسة الخارجيَّة غالباً ما تكون معقدة، ويتمُّ اتخاذها في سياق المتغيرات الدوليَّة وتطوراتها، وما قد يعدّه البعض خطأ قد يراه البعض الآخر بمثابة اختيارٍ سياسي محسوب، فالسياسة الخارجيَّة تخضع لمناقشات وتعديلات مستمرة، ويتمُّ استخلاصُ الدروس من القرارات السابقة لتشكيل استراتيجيات المستقبل. لقد كان لتطور السياسة الخارجيَّة الألمانيَّة على مرّ العقود تأثيرٌ في إقليمها الأوروبي وكذلك في بعض الدول التي أسهمت ألمانيا في استقرارها وتنميتها.

وإنَّ إعادة المشاركة الدبلوماسيَّة الألمانيَّة، والتعاون الاقتصادي، والمساعدات الإنسانيَّة، ودورها في إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع على مستوى العالمي، أسهمت في تعافي الكثير من البلدان واستقرارها، ويعكسُ نهج ألمانيا في الالتزام بالدبلوماسيَّة متعددة الأطراف، والقيم الإنسانيَّة، والمسؤوليَّة العالميَّة. وبينما يواصل العراق رحلته نحو السلام والازدهار الدائمين، فمن المرجح أنْ تستمرَ السياسة الخارجيَّة الألمانيَّة

المتطورة في لعب دورٍ بناءٍ في تنمية دول أخرى والمشاركة في معالجة التحديات الإقليميَّة، وهنا ضروريٌ للعراق أنْ يستفدَ من هذه التجربة وأنْ يقوي شراكته مع ألمانيا والدول الأخرى التي تنتهج المنهج ذاته.

رابط المقال

https://alsabaah.iq/86953-.html

تطور السياسة الخارجيَّة الألمانيَّة وأثرها في العراق

10 - 3

شهدت السياسة الخارجيّة الألمانيّة تغيرات كبيرة منذ الحرب العالميّة الثانية، الأمر الذي أدى إلى تشكيل نهج جديد في التعامل مع العلاقات الدوليّة والقضايا العالميّة، ومن الدول المتأثرة بهذه التغييرات هو العراق. يستكشف هذا المقال تطور السياسة الخارجيّة الألمانيّة وانعكاساتها على العراق، ويستوضح العلاقات الدبلوماسيّة والتعاون الاقتصادي ودور ألمانيا في إعادة إعمار العراق بعد الحروب. من التعافي بعد الحرب إلى الدبلوماسيّة العالميّة

● السفير لقمان عبد الرحيم الفيلي

في أعقاب الحرب العالميّة الثانية، كانت ألمانيا دولة منقسمة، وتمحورت أولويات سياستها الخارجيّة في المقام الأول حول إعادة بناء البلاد واستعادة سيادتها، ومع ذلك، مع إعادة توحيد ألمانيا في العام 1990، بدأت سياستها الخارجيّة في التطور، إذ انتقلت ألمانيا من التركيز على التكامل الأوروبي والعلاقات عبر الأطلسي إلى كونها لاعباً أكثر نشاطاً على الساحة العالميّة، وقد تميز هذا التحول بالالتزام بالدبلوماسيّة المتعددة الأطراف، والجهود الإنسانيّة، وحل النزاعات.

اتّسم تطوّر السياسة الخارجيّة الألمانيّة منذ الحرب العالميّة الثانية بتحولات كبيرة بسبب الأحداث التاريخيّة، والتغيرات في القيادة، والديناميكيات الدوليّة المتطورة، وتضمنت المراحل والتطورات الرئيسة في السياسة الخارجيّة الألمانيّة خلال هذه المرحلة ما يلي:

* إعادة الإعمار بعد الحرب العالميّة الثانية (1945 - 1949).
* تقسيم ألمانيا إلى شرق وغرب.
* الاندماج في المؤسسات الغربيّة (من الخمسينيات إلى الستينيات).
* التوجه نحو الشرق والانفراج (أواخر الستينيات والسبعينيات).
* إعادة التوحيد مع ألمانيا الشرقيّة (1989 - 1990).
* عصر ما بعد الحرب الباردة.

* توسيع مشاركتها العالميّة ومنها في بعثات حفظ السلام الدوليّة والأمميّة والمساهمة في عمليات التناتو

ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين إلى الوقت الحاضر، تطورت سياسة ألمانيا الخارجيّة بحيث تمكنت من التصدي للتحديات العالميّة المعاصرة، ولقد اضطلعت ألمانيا بدور أكثر حزماً في الشؤون الدوليّة مع التزامها بالمشروع الأوروبي.

وكانت المصالح الاقتصاديّة والتجاريّة هي التي دفعت ألمانيا إلى التعامل مع دول مثل الصين، ومع روسيا قبل حرب أوكرانيا في شباط 2022.

لعبت ألمانيا دوراً حيوياً في معالجة أزمة الديون في منطقة اليورو، وأزمة الهجرة، وكانت من أشدّ المدافعين عن التخفيف من آثار التغيرات المناخيّة، في حين شهدت علاقاتها عبر الأطلسي تحولات، حيث تبحر ألمانيا في علاقتها مع الولايات المتحدة في ظل إدارات مختلفة، بما في ذلك إدارة الرئيسين ترامب وبايدن.

ومن المهم أن نلاحظ أن السياسة الخارجيّة الألمانيّة تتشكل من خلال التزامها بالقيم الديمقراطيّة، والتكامل الأوروبي، والتعدديّة، ونراها تواصل التكيف مع الظروف العالميّة المتغيرة، وتستمر بكونها لاعباً رئيساً في الدبلوماسيّة الدوليّة.

منذ بداية القرن الحادي والعشرين إلى الوقت الحاضر، تطورت سياسة ألمانيا الخارجيّة بحيث تمكنت من التصدي للتحديات العالميّة المعاصرة، ولقد اضطلعت ألمانيا بدور أكثر حزماً في الشؤون الدوليّة مع التزامها بالمشروع الأوروبي. وكانت المصالح الاقتصاديّة والتجاريّة هي التي دفعت ألمانيا إلى التعامل مع دول مثل الصين، ومع روسيا قبل حرب أوكرانيا في شباط 2022

العلاقات الدبلوماسيّة

إنّ التزام ألمانيا بالدبلوماسيّة متعددة الأطراف ومشاركتها النشطة في المنظمات الدوليّة يسلط الضوء على دورها بوصفها جهة عالميّة فاعلة مسؤولة وملتزمة، وهي تسعى إلى التصدي للتحديات العالميّة، من السلام والأمن إلى التنمية وتغير المناخ، من خلال الجهود التعاونيّة ودعم مبادئ الأمم المتحدة والتعاون الدولي، وتعكس زعامة ألمانيا في مجال التعدديّة تفانيها في تشكيل نظام عالمي أكثر استقراراً وعدلاً واستدامة.

لم يكن الدور القيادي الذي تلعبه ألمانيا في الاتحاد الأوروبي خالياً من التحديات أو الانتقادات، لا سيما في ما يتعلق باختلال التوازن الاقتصادي داخل منطقة اليورو والقضايا المرتبطة بتقاسم الأعباء أثناء الأزمات.

ومع ذلك، يبقى التزامها بالمشروع الأوروبي قوياً، وهي تواصل العمل مع شركائها في الاتحاد الأوروبي لمواجهة هذه التحديات.

وفي العموم، تعود الزعامة الألمانيّة بالنفع على الاتحاد الأوروبي من خلال تعزيز التماسك والاستقرار والتقدم داخل الاتحاد، بما يسهم في نهاية المطاف في بناء أوروبا أكثر ازدهاراً ووحدة.

مرّت العلاقات الدبلوماسيّة الألمانيّة مع العراق بمراحل مختلفة، ففي عهد نظام البعث، حافظت ألمانيا على علاقات دبلوماسيّة شملت التعاون الاقتصادي، ومع ذلك، وخلال تسعينيات القرن المنصرم، وفي أعقاب غزو العراق للكويت وحرب الخليج الثانية التي تلت الغزو، فرضت ألمانيا، مثل العديد من الدول الغربيّة، عقوبات على العراق، كانت في المقام الأول رداً على امتلاكه لبرنامج أسلحة الدمار الشامل.

وبعد سقوط نظام صدام حسين في العام 2003، أعادت ألمانيا علاقاتها الدبلوماسيّة مع العراق، وكان دافعها لذلك هو التزامها بدعم التحول الديمقراطي في العراق، وتعزيز استقراره، وافتتحت سفارة في بغداد عام 2004، وحافظت منذ ذلك الحين على وجود دبلوماسي، وتعاملت بنشاط مع السلطات والشعب والمؤسسات العراقيّة.

التعاون الاقتصادي والجهود الإنسانية

تطورت العلاقات الاقتصاديّة الألمانيّة مع العراق بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، ومع خروج العراق من الصراع وعدم الاستقرار، أدركت ألمانيا أهميّة التعاون الاقتصادي في دعم إعادة إعمار البلاد وتنميتها.

وقد نمت التجارة بين البلدين بشكل مطرد، ويتمثل الجزء الأكبر منها بتصدير الآلات والمواد الكيميائيّة والمركبات إلى العراق.

علاوة على ذلك، كانت ألمانيا مساهماً رئيساً في الجهود الإنسانيّة في العراق، واستجابت لأزمة النزوح الإنسانيّة الناجمة عن التوسع الإقليمي لعصابات داعش الإرهابيّة في العام 2014، إذ قدمت مساعدات ماليّة كبيرة خصصت للمساعدات الإنسانيّة ودعم النازحين وتحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة من النزاع، وتعكس هذه الجهود التزام ألمانيا بمعالجة الوضع الإنساني في العراق، إنّ النهج الذي تتبعه ألمانيا في إعادة إعمار العراق في مرحلة ما بعد التحرير يتوافق مع التزامها بدعم الاستقرار والديمقراطيّة وحماية حقوق الإنسان، وتدرك أنّ معالجة الأسباب الجذريّة للصراع، والمشاركة بالحكم، وتعزيز التنمية الاقتصاديّة هي خطوات حاسمة في ضمان سلام دائم في المنطقة.

دروس للعراق

في حين أنّ العراق وألمانيا لديهما سياقات تاريخيّة وسياسيّة وجيوسياسيّة مختلفة إلى حد كبير، إلا أنّ هناك بعضاً من الدروس المستوحاة من السياسات الخارجيّة الألمانيّة التي يمكن أن يستفيد منها العراق في سعيه للتعامل مع علاقاته الخارجيّة وتحدياتها.

وفي ما يلي بعض من هذه الدروس:

1 - الدبلوماسيّة متعددة الأطراف:

تركز ألمانيا بقوة على الدبلوماسيّة المتعددة الأطراف والتعاون الدولي، ويمكن للعراق أن يستفيد من الانخراط بنشاط في الجهود الدبلوماسيّة على المستويين الإقليمي والعالمي، والسعي إلى إيجاد حلول دبلوماسيّة للصراعات، وتعزيز الحوار مع الدول المجاورة والشركاء الدوليين، وأنّ العضويّة في المنظمات الإقليميّة والدوليّة يمكن أن تساعد في تعزيز الحوار، وإيجاد حلول دبلوماسيّة للصراعات، ويمكن للعراق أيضاً أن يعطي الأولويّة لبناء وتعزيز العلاقات الدبلوماسيّة مع الدول المجاورة والمنظمات الإقليميّة لمواجهة التحديات المشتركة.

2 - الالتزام بالاستقرار:

تعطي السياسة الخارجيّة الألمانيّة الأولويّة للاستقرار ومنع الصراعات.

ويمكن للعراق أن يتعلم أهميّة الاستثمار في المبادرات التي تعزز السلام والمصالحة وحل الصراعات، وخاصة في المناطق المتضررة من الصراع وعدم الاستقرار.

3 - التعاون الاقتصادي:

● التطور الألماني يصلح أن يكون درساً للعراق

طورت ألمانيا علاقات اقتصاديّة قويّة مع مختلف الدول، ويمكن للعراق أن يستكشف فرص التعاون الاقتصادي والتجاري مع دول الجوار والشركاء الدوليين لدعم جهود إعادة الإعمار والتنمية، وأنّ تطوير العلاقات الاقتصاديّة القويّة يمكن أن يعزز الاستقرار والازدهار.

4 - المساعدات الإنسانيّة:

إنّ التزام ألمانيا بتقديم المساعدات الإنسانيّة ودعم اللاجئين أمرٌ جديرٌ بالملاحظة، ويمكن للعراق، بالنظر لتاريخه ومعاناته من الصراع والنزوح، أن يعزز جهوده في مساعدة النازحين واللاجئين والعمل بشكل وثيق مع المجتمع الدولي بشأن المبادرات الإنسانيّة، أنجح تجارب العالم في معالجة أزمة النزوح، ومن خلال التعاون مع المنظمات الدوليّة والجهات المانحة، يستطيع العراق تحسين الظروف المعيشيّة للسكان النازحين واللاجئين داخل حدوده.

5 - إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع:

يستطيع العراق الاستفادة من الدروس من تجربة إعادة الإعمار في ألمانيا بعد الحرب العالميّة الثانية، ويمكن أن يكون التأكيد على تطوير البنية التحتيّة والحكم الرشيد ومشاركة المجتمع المدني حاسماً في إعادة بناء البلاد وتعزيز الاستقرار على المدى الطويل، كما يحتاج إلى الاستثمار في التعليم والرعاية الصحيّة لضمان مستقبل مستقر ومزدهر.

6 - القيم الديمقراطيّة:

تؤكد السياسة الخارجيّة الألمانيّة على القيم الديمقراطيّة وحقوق الإنسان، ويمكن للعراق أن يعطي لحماية حقوق الإنسان وضمانات تنفيذ النصوص الدستوريّة الخاصة بها، وسيادة القانون، والمشاركة بالحكم، أولويّة لتحقيق هدفي الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي، بما يسهم التمسك بهذه القيم في تحقيق هذين الهدفين.

7 - التحالفات الدوليّة والأمن الإقليمي:

تشارك ألمانيا بفعاليّة في التحالفات الدوليّة، مثل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، وقد يكون من المفيد للعراق تعزيز قوته ثم تحالفاته في الشرق الأوسط والدخول في تحالفات دوليّة والعمل بشكل تعاوني مع الشركاء الإقليميين والدوليين بشأن قضايا الأمن والاستقرار، فضلاً عما يمثله التعاون المتعدد الأطراف من أهميّة في التصدي للتحديات المشتركة.

8 - الدبلوماسيّة الثقافيّة والتعليميّة:

تعمل ألمانيا على تعزيز برامج التبادل الثقافي والتعليمي وسيلة لبناء العلاقات بين الشعوب، ويمكن للعراق أن ينظر في مبادرات مماثلة لتعزيز التفاهم بين الثقافات وتعزيز علاقاته الدبلوماسيّة مع العديد من الدول.

9 - حل الصراعات والمصالحة:

إنّ التزام ألمانيا بالمصالحة بعد الحرب العالميّة الثانية يقدم أنموذجاً ينبغي للعراق أن يأخذه بعين الاعتبار، إذ إنّ تعزيز الحوار والمصالحة الداخليّة (مع المجموعات العرقيّة والدينيّة المختلفة) والخارجيّة (خصوصاً دول الجوار ممن كان معها تاريخ حروب) أمرٌ ضروريٌ لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

10 - منع الصراعات وحفظ السلام:

إنّ المشاركة في جهود منع الصراعات والمساهمة في بعثات حفظ السلام يمكن أن تعزز دور العراق في الأمن الإقليمي والعالمي وأنّ المشاركة النشطة في مبادرات السلام يمكن أن تسهم في حلّ الصراعات.

من المهم أن نلاحظ أنّ السياسة الخارجيّة لكل دولة تتأثر بعواملها التاريخيّة والثقافيّة والجيوسياسيّة الفريدة، وعلى الرغم من أنّ العراق قادرٌ على استخلاص دروس قيمة من السياسات الخارجيّة التي تنتهجها ألمانيا، فإنّه يتعين عليه أيضاً أن يكيف استراتيجياته بما يتناسب مع ظروفه وتحدياته المحددة، إذ إنّ بناء علاقات مستقرة مع جيرانه، ومعالجة الصراعات الداخليّة، وضمان رفاهيّة مواطنيه، من الضروري وضعها كأولويات في أهداف السياسة الخارجيّة للعراق واستقراره على المدى الطويل، وأنّ اندماج العراق مع المجتمع الدولي والدول المجاورة والمنظمات الإقليميّة بشكل فعال وإيجابي يسهم في تحقيق السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة ككل.

العراق وألمانيا لديهما سياقات تاريخيّة وسياسيّة وجيوسياسيّة مختلفة إلى حد كبير، إلا أن هناك بعضاً من الدروس المستوحاة من السياسات الخارجيّة الألمانيّة التي يمكن أن يستفيد منها العراق في سعيه للتعامل مع علاقاته الخارجيّة وتحدياتها

خاتمة

من المهم أن نلاحظ أنّ قرارات السياسة الخارجيّة غالباً ما تكون معقدة، ويتمّ اتخاذها في سياق المتغيرات الدوليّة وتطوراتها، وما قد يعده البعض خطأً قد يراه البعض الآخر بمثابة اختيار سياسي محسوب، فالسياسة الخارجيّة تخضع لمناقشات وتعديلات مستمرة، ويتمّ استخلاص الدروس من القرارات السابقة لتشكيل استراتيجيات المستقبل.

لقد كان لتطور السياسة الخارجيّة الألمانيّة على مرّ العقود تأثير في إقليمها الأوروبي وكذلك في بعض الدول التي أسهمت ألمانيا في استقرارها وتنميتها.

وأنّ إعادة المشاركة الدبلوماسيّة الألمانيّة، والتعاون الاقتصادي، والمساعدات الإنسانيّة، ودورها في إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع على مستوى العالمي، أسهمت في تعافي الكثير من البلدان واستقرارها، ويعكس نهج ألمانيا في الالتزام بالدبلوماسيّة متعددة الأطراف، والقيم الإنسانيّة، والمسؤوليّة العالميّة.

وبينما يواصل العراق رحلته نحو السلام والازدهار الدائمين، فمن المرجح أن تستمر السياسة الخارجيّة الألمانيّة المتطورة في لعب دور بناء في تنمية دول أخرى والمشاركة في معالجة التحديات الإقليميّة، وهنا ضروري للعراق أن يستفد من هذه التجربة وأن يقوي شراكته مع ألمانيا والدول الأخرى التي تنتهج المنهج ذاته.

تركز ألمانيا بقوة على الدبلوماسيّة المتعددة الأطراف والتعاون الدولي، ويمكن للعراق أن يستفيد من الانخراط بنشاط في الجهود الدبلوماسيّة على المستويين الإقليمي والعالمي، والسعي إلى إيجاد حلول دبلوماسيّة للصراعات، وتعزيز الحوار مع الدول المجاورة والشركاء الدوليين، وإن العضويّة في المنظمات الإقليميّة والدوليّة يمكن أن تساعد في تعزيز الحوار، وإيجاد حلول دبلوماسيّة للصراعات. ويمكن للعراق أيضاً أن يعطي الأولويّة لبناء وتعزيز العلاقات الدبلوماسيّة مع الدول المجاورة والمنظمات الإقليميّة لمواجهة التحديات المشتركة

سياسة الهجرة الألمانيَّة وانعكاساتها على المهاجرين العراقيين

نشر بتاريخ 16/11/2023

كانت ألمانيا، المعروفة ببراعتها الاقتصاديَّة وتنوعها الثقافي، منذ مدة طويلة إحدى الوجهات المهمة والجذابة للمهاجرين الباحثين عن الفرص والأمان والحياة الأفضل، إذ تطورت سياسة الهجرة الخاصة بها على مرِّ السنين، الأمر الذي يعكس الديناميكيات العالميَّة المتغيرة والاحتياجات الديموغرافيَّة والاقتصاديَّة لألمانيا، لذا سنستعرض في هذا المقال سياسة الهجرة الألمانيَّة، وكيف يمكن أن يكون لها تأثير في دولة مثل العراق، ذات تعداد سكاني عال، ولها تاريخ حديث من الهجرة الواسعة، وخصوصاً للعقول، الى البلدان المتقدمة.

لمحة عامَّة عن سياسة الهجرة في ألمانيا:

لقد تشكل النهج الذي تتبناه ألمانيا في التعامل مع الهجرة من خلال الأحداث التاريخيَّة، واحتياجات سوق العمل، والاعتبارات الإنسانيَّة، والاتفاقيات الدوليَّة، وتشمل العناصر الرئيسة لسياسة الهجرة الألمانيَّة ما يلي:

* قبول طالبي اللجوء والهجرة (عموماً تكون الهجرة عمليَّة منظمة وقانونيَّة مع سابق تنسيقٍ مع الجهات الألمانيَّة، وقد تكون عمليَّة اللجوء بطرقٍ غير قانونيَّة مثل التهريب).
* تبني حريَّة الحركة في الاتحاد الأوروبي خاصة بالنسبة للعمالة الماهرة.
* قبول لم شمل الأسرة.
* وأخيراً برامج الاندماج لتشمل اكتساب اللغة والتوجه الثقافي ودعم التوظيف والمشاركة المجتمعيَّة لتسهيل الاندماج الناجح للوافدين الجدد.

تؤثر مشاركة ألمانيا في سياسات الحد من الهجرة غير الشرعيَّة التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي في الديناميكيات الإقليميَّة، وهي تتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد لتطوير مناهج مشتركة لقضايا مثل مراقبة الحدود، وإجراءات اللجوء، وإعادة توطين اللاجئين، وإعادة المهاجرين غير النظاميين.

ومن الممكن أنْ يكون لهذا الجهد التعاوني آثارٌ على البلدان أو المناطق المجاورة، بما في ذلك بلدان الشرق الأوسط، بضمنها العراق.

ونتيجة لذلك، يوجد في ألمانيا عددٌ كبيرٌ من السكان المهاجرين، ووفقاً لبيانات مكتب الإحصاء الفيدرالي الألماني، في العام 2022، كان هناك ما يقارب من (13.38) مليون شخص من أصول أجنبيَّة يعيشون في ألمانيا، وهذا يشمل كلاً من المهاجرين وأسرهم.

وبلغت نسبة السكان ذوي الخلفيَّة الأجنبيَّة في ألمانيا نحو 18 % في العام 2022. ويشمل هذا الرقم الأفراد الذين ولدوا في الخارج وأولئك الذين لديهم أحد الوالدين على الأقل ولد في الخارج، وتأتي أكبر مجموعات المهاجرين من دول مثل: تركيا وبولندا وسوريا وإيطاليا واليونان، وهناك أيضاً أعدادٌ كبيرة من المهاجرين من دولٍ أوروبيَّة أخرى وآسيا وأفريقيا والأميركيتين.

السياق التاريخي:

لقد شهدت سياسة الهجرة والتنمية في ألمانيا منذ الحرب العالميَّة الثانية تغيرات كبيرة، وتأثرت بالأحداث التاريخيَّة والاحتياجات الاقتصاديَّة والسياقات الاجتماعيَّة والسياسيَّة المتطورة، وبدأت سياسة الهجرة والتنمية في ألمانيا في فترة ما بعد الحرب العالميَّة الثانية بسياسات توظيف العمال الضيوف (من خمسينيات الى سبعينيات القرن الماضي) بسبب النقص الكبير في العمالة في أعقاب الازدهار الاقتصادي بعد الحرب، والمعروف باسم «المعجزة الاقتصاديَّة» (كما أشرنا في مقالتنا الثانية). واستقر العديد من هؤلاء العمال الضيوف في المقام الأول من جنوب أوروبا (مثل إيطاليا واليونان وإسبانيا وتركيا) في نهاية المطاف في ألمانيا، ما أدى إلى تشكيل مجتمعات المهاجرين.

في العقدين السابع والثامن من القرن المنصرم، نفذت ألمانيا سياسات لم شمل الأسرة التي سمحت للعمال الضيوف بإحضار أسرهم للانضمام إليهم في ألمانيا، وقد أسهمت ذلك في نمو أعداد المهاجرين في البلاد.

وعليه بدأت الحكومة الألمانيَّة في إدراك الحاجة إلى تدابير اندماج طويلة المدى حيث أصبحت مجتمعات المهاجرين هذه أكثر رسوخاً.

شهدت ألمانيا بعد ذلك زيادة في عدد طالبي اللجوء خلال الثمانينيات والتسعينيات، خاصة من البلدان التي تعاني من مناطق الأزمات مثل البلقان والشرق الأوسط. وأدى ذلك أيضاً إلى مناقشات وتعديلات في السياسات في ما يتعلق بقضايا اللجوء واللاجئين.

في مطلع العقد الأول من القرن الحالي، أدخلت ألمانيا إصلاحات كبيرة في قانون الهجرة والجنسيَّة تهدف إلى إنشاء نظام هجرة أكثر تنظيماً، وسمحَ إدخال البطاقة الزرقاء في عام 2012 (البطاقة الزرقاء تابعة للاتحاد الأوروبي هي تصريح إقامة مؤقت يتمُّ إصداره لمدة أربع سنوات) للمواطنين ذوي المهارات العالية من خارج الاتحاد الأوروبي بالعمل والعيش في ألمانيا بسهولة أكبر، ما أدى إلى جذب المواهب من جميع أنحاء العالم، كما أصبحت المواطنة المزدوجة متاحة بشكلٍ أكبر لأولاد المهاجرين، ما يمكنهم من الحفاظ على روابطهم الثقافيَّة والأسريَّة.

ونتيجة للتدفق الكبير للهجرة، واجهت ألمانيا تحدياتٍ تتعلق بالهجرة، بما في ذلك المناقشات حول اندماج المهاجرين، والتعدديَّة الثقافيَّة، والقضايا المتعلقة بالتماسك الاجتماعي، إذ شهدت البلاد تقلبات في الرأي العام والمناقشات السياسيَّة المتعلقة بالهجرة، حيث دعت بعض الأحزاب إلى فرض ضوابط أكثر صرامة على الهجرة، بينما أكد البعض الآخر على القيم الإنسانيَّة والانفتاح.

معالجة تحديات الهجرة:

تعملُ ألمانيا بنشاطٍ على التصدي لتحديات الهجرة التي تواجهها من خلال تنفيذ سياسات ومبادرات مختلفة تهدف إلى تحسين اندماج المهاجرين، وإدارة تدفق طالبي اللجوء، ومعالجة الآثار الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة الأوسع للهجرة، وتشمل بعض الاستراتيجيات والتدابير الرئيسة التي اتخذتها ألمانيا ما يلي:

* برامج الاندماج
* اكتساب اللغة
* التدريب المهني والتوظيف
* الإسكان والخدمات الاجتماعيَّة
* لم شمل الأسرة
* التبادل الثقافي والتنوع
* الاعتراف بالمؤهلات الأجنبيَّة
* الإصلاحات القانونيَّة
* التوعيَّة العامة والتعليم
* تيسير إجراءات طلبات اللجوء
* تعزيز الرقابة على الحدود
* التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي الأخرى لتطوير مناهج مشتركة لقضايا الهجرة واللجوء.

من المهم ملاحظة أنَّ معالجة تحديات الهجرة هي عمليَّة مستمرة، وقد تستمر السياسات والتدابير في التطور استجابة للظروف المتغيرة. ويعكس النهج الذي تتبناه ألمانيا في التعامل مع الهجرة التزامها بإيجاد التوازن بين القيم الإنسانيَّة واحتياجاتها الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة مع تعزيز التماسك الاجتماعي والتكامل والسعي لإدماجهم على المدى الطويل في المجتمع. في الوقت الذي تجلب فيه الهجرة فوائد عديدة لدولة مثل ألمانيا، إلا أنها تفرض أيضاً تحدياتٍ ويمكن أنْ تكون لها آثارٌ سلبيَّة.

ومن الضـــروري أنْ ندركَ أنَّ الآثار الســـلبيَّة للهجرة معقدة ومتعددة الأوجه، ويمكن أنْ تختلفَ اعتماداً على عوامل مختلفة مثل حجم الهجرة، والتركيبة السكانيَّة للمهاجرين، والسـياسـات الحكوميَّة. وتمثلت بعض الآثار السلبيَّة للهجرة على ألمانيا بما يلي:

* الضغط على الخدمات العامة
* أزمة سكن
* تحديات التكامل العام
* الضغط على أنظمة الرعاية الاجتماعيَّة
* المنافسة الاقتصاديَّة للعمال المحليين
* خفض الأجور
* المخاوف الأمنيَّة
* زيادة التوتر الاجتماعي نتيجة الاختلافات في القيم والعادات والثقافات.

بينما التأثيرات الإيجابيَّة للمهاجرين كانت تقديمهم مساهماتٍ كبيرة في الاقتصاد والمجتمع الألماني، ويمكنهم لعب دورٍ حيوي في معالجة التحديات الديموغرافيَّة مثل شيخوخة السكان ونقص العمالة، ولقد تمَّ تصميم سياسات الهجرة وجهود التكامل في ألمانيا لمعالجة هذه التحديات والتخفيف من حدتها، ولكنها تعكس أيضاً التعقيدات المستمرة لإدارة الهجرة في مجتمع متنوع وديناميكي.

تحديات المهاجرين العراقيين:

يواجه المهاجرون العراقيون في ألمانيا، حالهم حال المهاجرين من بلدان أخرى، مجموعة من التحديات والفرص خلال عمليَّة اندماجهم، في حين أنَّ العديد من تجاربهم قد تكون مماثلة لتجارب مجموعات المهاجرين الأخرى، إلا أنَّ هناك بعض القضايا الفريدة التي قد يواجهها المهاجرون العراقيون منها:

* الصدمة والخسارة والنزوح والتي يمكن أنْ تكون لها آثار نفسيَّة وعاطفيَّة كبيرة
* الوثائق الرسميَّة العراقيَّة
* بناء الشعور بالمجتمع وإيجاد شبكات دعم للمساعدة في الاندماج.
* الاختلافات الدينيَّة والثقافيَّة مع الألمان
* عقبات في تعلّم اللغة.
* صعوبات في الاعتراف بالمؤهلات في ظل المنافسة الكبيرة
* ديناميكيات الأسرة وتعقيدات إجراءات لم الشمل

* القوالب النمطيَّة للتمييز وكراهيَّة الأجانب
* عقبات في التكيف الثقافي بسبب مواجهة الاختلافات في العادات والتقاليد السائدة.

ولعلَّ إحدى القضايا الرئيسة التي تواجه العديد من المهاجرين العراقيين في ألمانيا تتعلق بوضعهم القانوني وقضايا اللجوء، وهنا قد تكون للمهاجرين العراقيين أوضاعٌ قانونيَّة مختلفة في ألمانيا.

ربما حصل البعض على اللجوء أو الحماية الثانويَّة، في حين قد يواجه آخرون تحديات قانونيَّة ومخاوف مستمرة تتعلق بوضعهم كمهاجرين، ويمكن أنْ تكون هذه القضايا أوامر قضائيَّة قطعيَّة وخصوصاً من الذين طلبوا اللجوء.

بالنسبة للعراقيين، فإنَّ فهم قضايا الهجرة واللجوء ليس مجرد مسألة فضول، بل أصبح مفتاحاً حيوياً للتعامل مع الحقائق المعقدة للمشهد العالمي المتغير بسرعة، فلقد شهد عراقنا، نصيباً من الاضطرابات والصراع على مرّ العقود الأخيرة، فشهدنا نزوح الكثير من أبناء شعبنا، سواء داخل حدودنا أو خارجها، وعاشوا ألم الفراق عن الأحبة، والسعي نحو ملاذٍ آمن، والتطلع إلى مستقبلٍ أكثر إشراقاً، وفي هذه التجارب، نتقاسم خيطاً مشتركاً مع عددٍ لا يحصى من الآخرين حول العالم الذين واجهوا تحديات الهجرة واللجوء لبلدان أخرى تحت عناوين كثيرة منها اللجوء الإنساني أو السياسي.

يوجد للعراقيين في الخارج جالياتٌ كبيرة من المغتربين منتشرين في جميع أنحاء العالم ومنها ألمانيا، وإنَّ الفهم الدقيق للهجرة يتيحُ لنا تقديم دعمٍ أفضل لإخواننا العراقيين في الخارج، سواء كانوا طلاباً أو عمالاً ماهرين أو لاجئين، فهذا الفهم سوف يساعدنا على التواصل والدعوة والمساعدة عند الحاجة.

وبالنسبة لأولئك الذين يختارون الهجرة وإقامة حياة جديدة في بلدان مختلفة، فإنَّ فهم الهجرة يساعدهم على التغلب على تحديات الثقافات الجديدة مع الحفاظ على تراثهم العراقي، فهذا سوف يسمح لهم بالحفاظ على هويتهم الثقافيَّة مع الاندماج في مجتمعاتهم الجديدة.

ومن المفيد التطرق لموضوعٍ خطيرٍ ومهمٍ جداً مرتبطٍ بهجرة الأدمغة العراقيَّة لخارج العراق، حيث يهاجر الأفراد المهرة إلى بلدان أخرى مثل المانيا، وهذا مصدرُ قلقٍ للعراق، دولةً ومجتمعاً، ويمثل استنزافاً للرأسمال البشري العراقي وللطبقة المتوسطة في المجتمع، وإنَّ فهم أسباب الهجرة يمكن أنْ يساعدنا في استكشاف طرقٍ لمعالجة هذه القضيَّة وتشجيع العراقيين المهرة على المساهمة في تنمية بلدنا ونحن في أمسِّ الحاجة لهم.

خاتمة:

بشكلٍ عامٍ، تعكسُ سياسة الهجرة والتنمية في ألمانيا منذ الحرب العالميَّة الثانية النهج المتطور الذي تتبعه البلاد في التعامل مع الهجرة، بدءاً من توظيف العمال الضيوف إلى إجراءات الهجرة والاندماج الأكثر تنظيماً،

وقد تمَّ تشكيل هذه السياسات من خلال الأحداث التاريخيَّة والعوامل الاقتصاديَّة والمناقشات السياسيَّة، بهدف الموازنة بين الاهتمامات الإنسانيَّة وأهداف التكامل الاقتصادي والاجتماعي.

إنَّ سياسة الهجرة التي تنتهجها ألمانيا متعددة الأوجه، وتعكسُ التزامها بالمبادئ الإنسانيَّة، والاحتياجات الاقتصاديَّة، والتعاون الدولي.

وله تأثير عميق في بلدان مثل العراق، إذ يبحث الناس عن ملجأ من الصراع وعدم الاستقرار أو يبحثون عن فرصٍ للتعليم والعمل في الخارج، ومن الضروري أنْ نعترفَ بأنَّ العالم أصبح ديناميكياً أكثر من أي وقتٍ مضى، والمستقبل غامض، ومن خلال فهم الهجرة ودوافعها، فإنَّنا نعد أنفسنا لعالم تكون فيه الحركة والتغيير من الثوابت، هذه المعرفة تؤهلنا للتكيف والازدهار وإيجاد الفرص حتى في مواجهة عدم اليقين.

رابط المقال

https://alsabaah.iq/87357-.html

سياسة الهجرة الألمانيَّة وانعكاساتها على المهاجرين العراقيين

4 - 10

كانت ألمانيا، المعروفة ببراعتها الاقتصاديَّة وتنوعها الثقافي، منذ مدة طويلة إحدى الوجهات المهمة والجذابة للمهاجرين الباحثين عن الفرص والأمان والحياة الأفضل، إذ تطورت سياسة الهجرة الخاصة بها على مرّ السنين، الأمر الذي يعكس الديناميكيات العالميّة المتغيرة والاحتياجات الديموغرافيّة والاقتصاديّة لألمانيا. لذا سنستعرض في هذا المقال سياسة الهجرة الألمانيّة، وكيف يمكن أن يكون لها تأثير في دولة مثل العراق، ذات تعداد سكاني عال، ولها تاريخ حديث من الهجرة الواسعة، وخصوصا للعقول، الى البلدان المتقدمة.

● السفير لقمان عبد الرحيم الفيلي

● سياسة الهجرة في المانيا تتأثر بالأحداث السياسية في العالم

لمحة عامّة عن سياسة الهجرة في ألمانيا

لقد تشكل النهج الذي تتبناه ألمانيا في التعامل مع الهجرة من خلال الأحداث التاريخيّة، واحتياجات سوق العمل، والاعتبارات الإنسانيّة، والاتفاقيات الدوليّة، وتشمل العناصر الرئيسة لسياسة الهجرة الألمانيّة ما يلي:

* قبول طالبي اللجوء والهجرة (عموماً تكون الهجرة عمليّة منظمة وقانونيّة مع سابق تنسيق مع الجهات الألمانيّة، وقد تكون عمليّة اللجوء بطرق غير قانونيّة مثل التهريب).
* تبني حريّة الحركة في الاتحاد الأوروبي خاصة بالنسبة للعمالة الماهرة.
*قبول لم شمل الأسرة.
*وأخيراً برامج الاندماج لتشمل اكتساب اللغة والتوجه الثقافي ودعم التوظيف والمشاركة المجتمعيّة لتسهيل الاندماج الناجح للوافدين الجدد.

تؤثر مشاركة ألمانيا في سياسات الحد من الهجرة غير الشرعيّة التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي في الديناميكيات الإقليميّة. وهي تتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد لتطوير مناهج مشتركة لقضايا مثل مراقبة الحدود، وإجراءات اللجوء، وإعادة توطين اللاجئين، وإعادة المهاجرين غير النظاميين. ومن الممكن أن يكون لهذا الجهد التعاوني آثار على البلدان أو المناطق المجاورة، بما في ذلك بلدان الشرق الأوسط. لذلك، يوجد في ألمانيا عدد كبير من السكان المهاجرين، ووفقاً لبيانات مكتب الإحصاء الفيدرالي الألماني، في العام 2022، كان هناك ما يقارب من (13.38) مليون شخص من أصول أجنبيّة يعيشون في ألمانيا، وهذا يشمل كلا من المهاجرين وأسرهم. وبلغت نسبة السكان ذوي الخلفيّة الأجنبيّة في ألمانيا نحو 18 % في العام 2022.

ويشمل هذا الرقم الأفراد الذين ولدوا في الخارج وأولئك الذين لديهم أحد الوالدين على الأقل ولد في الخارج. وتأتي أكبر مجموعات المهاجرين من دول مثل تركيا وبولندا وسوريا وإيطاليا واليونان. وهناك أيضاً أعداد كبيرة من المهاجرين من دول أوروبيّة أخرى وآسيا وأفريقيا والأميركيتين.

السياق التاريخي

لقد شهدت سياسة الهجرة والتنمية في ألمانيا منذ الحرب العالميّة الثانية تغيرات كبيرة، وتأثرت بالأحداث التاريخيّة والاحتياجات الاقتصاديّة والسياقات الاجتماعيّة والسياسيّة المتطورة. وبدأت سياسة الهجرة والتنمية في ألمانيا في فترة ما بعد الحرب العالميّة الثانية بسياسات توظيف العمال الضيوف (من خمسينيات الى سبعينيات القرن الماضي) بسبب النقص الكبير في العمالة في أعقاب الازدهار الاقتصادي بعد الحرب، والمعروف باسم "المعجزة الاقتصاديّة" (كما أشرنا في مقالتنا الثانية).

واستقر العديد من هؤلاء العمال الضيوف في المقام الأول من جنوب أوروبا (مثل إيطاليا واليونان وإسبانيا وتركيا) في نهاية المطاف في ألمانيا، ما أدى إلى تشكيل مجتمعات المهاجرين.

في العقدين السابع والثامن من القرن المنصرم، نفذت ألمانيا سياسات لم شمل الأسرة التي سمحت للعمال الضيوف بإحضار أسرهم للانضمام إليهم في ألمانيا، وقد أسهمت ذلك في نمو أعداد المهاجرين في البلاد.

وعليه بدأت الحكومة الألمانيّة في إدراك الحاجة إلى تدابير اندماج طويلة المدى حيث أصبحت مجتمعات المهاجرين هذه أكثر رسوخاً.

شهدت ألمانيا بعد ذلك زيادة في عدد طالبي اللجوء خلال الثمانينيات والتسعينيات، خاصة من البلدان التي تعاني من مناطق الأزمات مثل البلقان والشرق الأوسط. وأدى ذلك أيضاً إلى مناقشات وتعديلات في السياسات في ما يتعلق بقضايا اللجوء واللاجئين.

في مطلع العقد الأول من القرن الحالي، أدخلت ألمانيا إصلاحات كبيرة في قانون الهجرة والجنسيّة تهدف إلى إنشاء نظام هجرة أكثر تنظيماً. وسمح إدخال البطاقة الزرقاء في عام 2012 (البطاقة الزرقاء تابعة للاتحاد الأوروبي هي تصريح إقامة مؤقت يتمّ إصداره لمدة أربع سنوات) للمواطنين ذوي المهارات العالية من خارج الاتحاد الأوروبي بالعمل والعيش في ألمانيا بسهولة أكبر، ما أدى إلى جذب المواهب من جميع أنحاء العالم، كما أصبحت المواطنة المزدوجة متاحة بشكل أكبر لأولاد المهاجرين، ما يمكنهم من الحفاظ على روابطهم الثقافيّة والأسريّة.

> **تؤثر مشاركة ألمانيا في سياسات الحد من الهجرة غير الشرعيّة التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي في الديناميكيات الاقليميّة، وهي تتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد لتطوير مناهج مشتركة لقضايا مثل مراقبة الحدود، وإجراءات اللجوء، وإعادة توطين اللاجئين، وإعادة المهاجرين غير النظاميين**

ونتيجة للتدفق الكبير للهجرة، واجهت ألمانيا تحديات تتعلق بالهجرة، بما في ذلك المناقشات حول اندماج المهاجرين، أكبر لأولاد المهاجرين، والتعددية الثقافيّة، والقضايا المتعلقة بالتماسك الاجتماعي، إذ شهدت البلاد تقلبات في الرأي العام والمناقشات السياسيّة المتعلقة بالهجرة، حيث دعمت بعض الأحزاب إلى فرض ضوابط أكثر صرامة على الهجرة، بينما أكد البعض الآخر على القيم الإنسانيّة والانفتاح.

معالجة تحديات الهجرة

تعمل ألمانيا بنشاط على التصدي لتحديات الهجرة التي تواجهها من خلال تنفيذ سياسات ومبادرات مختلفة تهدف إلى تحسين اندماج المهاجرين، وإدارة تدفق طالبي اللجوء، ومعالجة الآثار الاجتماعيّة والاقتصاديّة الأوسع للهجرة. وتشمل بعض الاستراتيجيات والتدابير الرئيسة التي اتخذتها ألمانيا ما يلي:

* برامج الاندماج
* اكتساب اللغة
* التدريب المهني والتوظيف
* الإسكان والخدمات الاجتماعيّة
* لم شمل الأسرة
* التبادل الثقافي والتنوع
* الاعتراف بالمؤهلات الأجنبيّة
* الإصلاحات القانونيّة
* التوعيّة العامة والتعليم
* تيسير إجراءات طلبات اللجوء
* تعزيز الرقابة على الحدود
* التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي الأخرى لتطوير مناهج مشتركة لقضايا الهجرة واللجوء.

من المهم ملاحظة أنّ معالجة تحديات الهجرة هي عمليّة مستمرة، وقد تستمر السياسات والتدابير في التطور استجابة للظروف المتغيرة.

ويعكس النهج الذي تتبناه ألمانيا في التعامل مع الهجرة التزامها بإيجاد التوازن بين القيم الإنسانيّة واحتياجاتها الاقتصاديّة والاجتماعيّة مع تعزيز التماسك الاجتماعي والتكامل والسعي لإدماجهم على المدى الطويل في المجتمع.

في الوقت الذي تجلب فيه الهجرة فوائد عديدة لدولة مثل ألمانيا، إلا أنها تفرض أيضاً تحديات ويمكن أن تكون لها آثار سلبيّة. ومن الضروري أن ندرك أنّ الآثار السلبيّة للهجرة معقدة ومتعددة الأوجه. ويمكن أن تختلف اعتماداً على عوامل مختلفة مثل حجم الهجرة، والتركيبة السكانيّة للمهاجرين، والسياسات الحكوميّة.

وتمثلت بعض الآثار السلبيّة للهجرة على ألمانيا بما يلي:

* الضغط على الخدمات العامة
* أزمة سكن
* تحديات التكامل العام
* الضغط على أنظمة الرعاية الاجتماعيّة
* المنافسة الاقتصاديّة للعمال المحليين
* خفض الأجور
* المخاوف الأمنيّة
* زيادة التوتر الاجتماعي نتيجة الاختلافات في القيم والعادات والثقافات.

بينما التأثيرات الإيجابيّة للمهاجرين كانت تقديمهم مساهماتٍ كبيرة في الاقتصاد والمجتمع الألماني، ويمكنهم لعب دور حيوي في معالجة التحديات الديموغرافيّة مثل شيخوخة السكان ونقص العمالة، ولقد تمّ تصميم سياسات الهجرة وجهود التكامل في ألمانيا لمعالجة هذه التحديات والتخفيف من حدتها، ولكنها تعكس أيضاً التعقيدات المستمرة لإدارة الهجرة في مجتمع متنوع وديناميكي.

تحديات المهاجرين العراقيين

يواجه المهاجرون العراقيون في ألمانيا، حالهم حال المهاجرين من بلدان أخرى، مجموعة من التحديات والفرص خلال عمليّة اندماجهم، في حين أنّ العديد من تجاربهم قد تكون مماثلة لتجارب مجموعات المهاجرين الأخرى، إلا أنّ هناك بعض القضايا الفريدة التي قد يواجهها المهاجرون العراقيون منها:

* الصدمة والخسارة والنزوح والسبي يمكن أن تكون لها آثار نفسيّة وعاطفيّة كبيرة
* الوثائق الرسميّة العراقيّة
* بناء الشعور بالمجتمع وإيجاد شبكات دعم للمساعدة في الاندماج.
* الاختلافات الدينيّة والثقافيّة مع الألمان
* عقبات في تعلم اللغة.
* صعوبات في الاعتراف بالمؤهلات في ظل المنافسة الكبيرة
* ديناميكيات الأسرة وتعقيدات إجراءات لم الشمل
* القوالب النمطيّة للتمييز وكراهيّة الأجانب
* عقبات في التكيف الثقافي بسبب مواجهة الاختلافات في العادات والتقاليد السائدة.

> **من الممكن أن يكون لهذا الجهد التعاوني آثار على البلدان أو المناطق المجاورة، بما في ذلك بلدان الشرق الأوسط. لذلك، يوجد في ألمانيا عدد كبير من السكان المهاجرين، ووفقا لبيانات مكتب الاحصاء الفيدرالي الألماني، في العام 2022، كان هناك ما يقارب (13.38) مليون شخص من أصول أجنبيّة يعيشون في ألمانيا، وهذا يشمل كلا من المهاجرين وأسرهم**

ولعلّ إحدى القضايا الرئيسة التي تواجه العديد من المهاجرين العراقيين في ألمانيا تتعلق بوضعهم القانوني وقضايا اللجوء، وهنا قد تكون للمهاجرين العراقيين أوضاعٌ قانونيّة مختلفة في ألمانيا.

ربما حصل البعض على اللجوء أو الحماية الثانويّة، في حين قد يواجه آخرون تحديات قانونيّة ومخاوف مستمرة تتعلق بوضعهم كمهاجرين، ويمكن أن تكون هذه القضايا أوامر قضائيّة قطعيّة وخصوصاً من الذين طلبوا اللجوء.

بالنسبة للعراقيين، فإنّ فهم قضايا الهجرة واللجوء ليس مجرد مسألة فضول، بل أصبح مفتاحاً حيوياً للتعامل مع الحقائق المعقدة للمشهد العالمي المتغير بسرعة، فلقد شهد عراقنا، نصيباً من الاضطرابات والصراع على مرّ العقود الأخيرة، فشهدنا نزوح الكثير من أبناء شعبنا، سواء داخل حدودنا أو خارجها، وعاشوا ألم الفراق عن الأحبة، والسعي نحو ملاذ آمن، والتطلع إلى مستقبل أكثر إشراقاً، وفي هذه التجارب، نتقاسم خيطاً مشتركاً مع عدد لا يحصى من الآخرين حول العالم الذين واجهوا تحديات الهجرة واللجوء لبلدان أخرى تحت عناوين كثيرة منها اللجوء الإنساني أو السياسي.

يوجد للعراقيين في الخارج جاليات كبيرة من المغتربين منتشرين في جميع أنحاء العالم ومنها ألمانيا، وإنّ الفهم الدقيق للهجرة يتيحُ لنا تقديم دعم أفضل لإخواننا العراقيين في الخارج، سواء كانوا طلاباً أو عمالاً ماهرين أو لاجئين، هذا الفهم سوف يساعدنا على التواصل والدعوة والمساعدة عند الحاجة.

وبالنسبة لأولئك الذين يختارون الهجرة وإقامة حياة جديدة في بلدان مختلفة، فإنّ فهم الهجرة يساعدهم على التغلب على تحديات الثقافات الجديدة مع الحفاظ على تراثهم العراقي، فهذا سوف يسمح لهم بالحفاظ على هويتهم الثقافيّة مع الاندماج في مجتمعاتهم الجديدة.

ومن المفيد التطرق لموضوع خطير ومهم جداً مرتبط بهجرة الأدمغة العراقيّة لخارج العراق، حيث يهاجر الأفراد المهرة إلى بلدان أخرى مثل ألمانيا، وهذا مصدر قلق للعراق، دولة ومجتمعاً، ويمثل استنزافاً للرأسمال البشري العراقي وللطبقة المتوسطة في المجتمع، وإنّ فهم أسباب الهجرة يمكن أن يساعدنا في استكشاف طرق لمعالجة هذه القضيّة وتشجيع العراقيين المهرة على المساهمة في تنمية بلدنا ونحن في أمسّ الحاجة لهم.

خاتمة

بشكل عام، تعكس سياسة الهجرة والتنمية في ألمانيا منذ الحرب العالميّة الثانية النهج المتطور الذي تتبعه البلاد في التعامل مع الهجرة، بدءاً من توظيف العمال الضيوف إلى إجراءات الهجرة والاندماج الأكثر تنظيماً. وقد تمّ تشكيل هذه السياسات من خلال الأحداث التاريخيّة والعوامل الاقتصاديّة والمناقشات السياسيّة، بهدف الموازنة بين الاهتمامات الإنسانيّة وأهداف التكامل الاقتصادي والاجتماعي.

إنّ سياسة الهجرة التي تنتهجها ألمانيا متعددة الأوجه، وتعكس التزامها بالمبادئ الإنسانيّة، والاحتياجات الاقتصاديّة، والتعاون الدولي.

وله تأثير عميق في بلدان مثل العراق، إذ يبحث الناس عن ملجأ من الصراع وعدم الاستقرار أو يبحثون عن فرص للتعليم والعمل في الخارج، ومن الضروري أن نعترف بأنّ العالم أصبح ديناميكياً أكثر من أي وقتٍ مضى، والمستقبل غامض، ومن خلال فهم الهجرة ودوافعها، فإنّنا نعد أنفسنا لعالم تكون فيه الحركة والتغيير من الثوابت، هذه المعرفة تؤهلنا للتكيف والازدهار وإيجاد الفرص حتى في مواجهة عدم اليقين.

في العقدين السابع والثامن من القرن المنصرم، نفذت ألمانيا سياسات لم شمل الأسرة التي سمحت للعمال الضيوف بإحضار أسرهم للانضمام إليهم في ألمانيا، وقد أسهمت ذلك في نمو أعداد المهاجرين في البلاد. وعليه بدأت الحكومة الألمانيّة في إدراك الحاجة إلى تدابير اندماج طويلة المدى حيث أصبحت مجتمعات المهاجرين هذه أكثر رسوخاً. شهدت ألمانيا بعد ذلك زيادة في عدد طالبي اللجوء خلال الثمانينيات والتسعينيات، خاصة من البلدان التي تعاني من مناطق البلقان والشرق الأوسط. وأدى ذلك أيضاً إلى مناقشات وتعديلات في السياسات في ما يتعلق بقضايا اللجوء واللاجئين.

السياسات البيئيَّة الألمانيَّة.. أنموذجٌ لمخططٍ مستقبلي للعراق

نشر بتاريخ 2023/11/23

الاستدامة البيئيَّة هي ضرورة عالميَّة تتجاوز الحدود والجنسيات، وبينما تتصارع البلدان في جميع أنحاء العالم مع التحديات التي يفرضها تغير المناخ والتدهور البيئي، برزت بعض الدول كرائدة في السعي لتحقيق مستقبل أكثر خضرة واستدامة، وتعد ألمانيا مثالا بارزاً لهذه الدولة، إذ تتميز بسياساتها البيئيَّة الطموحة والتزامها الثابت بالاستدامة ومن خلال دراسة الرحلة البيئيَّة لألمانيا، يمكن للمرء أنْ يكتشفَ دروساً قيّمة تحملُ القدرة على إلهام وتوجيه البلدان التي تواجه تحدياتها البيئيَّة الفريدة.

ويتناول هذا المقال السياسات البيئيَّة التي تنتهجها ألمانيا، والدروس الأساسيَّة التي يمكن للعراق، الذي يعاني من تحديات بيئيَّة كبيرة، وهو خامس أكثر دولة تأثراً بالتغييرات المناخيَّة في العالم، أنْ يتعلمَ منها ويستفيدَ منها لصياغة مسارٍ أكثر استدامة.

المقاربات الخمسة للتحول البيئي في ألمانيا:

لم يحدث التحول البيئي في ألمانيا بين عشيَّة وضحاها، بل كان نتيجة عقودٍ من صنع السياسات الدؤوبة، والمشاركة العامَّة، والمبادرات الاستباقيَّة التي تهدفُ إلى تخفيف تداعيات التحديات البيئيَّة، ويمكن إيجاز العناصر الأساس التي حددت طريق ألمانيا لتصبح رائدة بيئيَّة عالميَّة بالآتي:

1- تحول أنموذجي إنرجيويندي (Energiewende): في قلب السياسات البيئيَّة الألمانيَّة يكمن مصطلح Energiewende، وهو المصطلح الذي يترجم إلى "تحول الطاقة." تهدفُ هذه السياسة الرائدة، التي أُطلقت في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إلى تحويل ألمانيا من الوقود الأحفوري التقليدي إلى مصادر الطاقة المتجددة، ولقد أصبح برنامج "تحول الطاقة" إلى حجر الزاوية في التزام ألمانيا بالاستدامة وله خطوات رئيسة منها:

أولاً – التخلص التدريجي من الطاقة النوويَّة:

في أعقاب كارثة فوكوشيما النوويَّة اليابانيَّة في العام 2011، قررت ألمانيا التخلص التدريجي من الطاقة النوويَّة، مع إعطاء الأولويَّة للسلامة والاستدامة.

ثانياً – التوسع في الطاقة المتجددة:

قامت ألمانيا بتوسيع قدراتها بشكلٍ كبيرٍ في مجال طاقة الرياح والطاقة الشمسيَّة والكتلة الحيويَّة والطاقة الكهرومائيَّة، ما يجعلها رائدة عالميَّة في مجال الطاقة المتجددة، ولعب قانون الطاقة المتجددة دوراً محورياً في تحفيز إنتاج الطاقة المتجددة.

ثالثاً – خفض نسبة الانبعاثات:

حددت ألمانيا أهدافاً طموحة لخفض الانبعاثات، وتعهدت بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 55 % على الأقل بحلول العام 2030 مقارنة بمستويات العام 1990.

وهنا يمكن للعراق، الذي يتمتع بوفرة في أشعة الشمس وموارد الرياح، أنْ يستمدَّ الإلهام من مشروع الطاقة الألماني، ويمكنه تسخير مصادر الطاقة المتجددة هذه لتنويع مزيج الطاقة لديها وتقليل اعتمادها على الوقود الأحفوري، ومن الممكن أنْ يكون التعاون مع ألمانيا في مشاريع وسياسات الطاقة المتجددة مفيداً في تسريع هذا التحول.

2– التقدم التكنولوجي والابتكار:

كان التزام ألمانيا بالتكنولوجيا الخضراء والابتكار بمثابة القوة الدافعة وراء نجاحاتها البيئيَّة، وقد أدى تركيز البلاد على البحث والتطوير إلى تحقيق ابتكارات في مجال الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والنقل المستدام.

في ما يلي بعض مجالات الابتكار البارزة:

أولاً – الطاقة الشمسيَّة:

أدى استثمار ألمانيا في تكنولوجيا الطاقة الشمسيَّة إلى إنتاج طاقة كبيرة. ويُظهر الاعتماد الواسع النطاق للألواح الشمسيَّة على أسطح المنازل في جميع أنحاء البلاد إمكانيَّة إنتاج الطاقة اللامركزيَّة، ومن المفيد أنْ نذكرَ أنَّ مساهمة الطاقة الشمسيَّة في الإنتاج الإجمالي هي بحدود 12 ٪.

ثانياً – كفاءة الطاقة:

تعمل ألمانيا على تعزيز كفاءة الطاقة في مختلف القطاعات، من الصناعة إلى النقل إلى المباني السكنيَّة، إنَّه بمثابة شهادة على كيفيَّة دمج الممارسات المستدامة في الحياة اليوميَّة.

ثالثاً – النقل:

بوصفها مركزاً لصناعة السيارات، كانت ألمانيا في طليعة الدول التي شرعت بعمليَّة الانتقال الى الاعتماد التدريجي لمركبات النقل الكهربائيَّة، فقد كان التزامها بها وبالبِنْية التحتيَّة المرتبطة بها جزءاً محورياً من استراتيجيتها البيئيَّة. هنا يمكن للعراق أنْ يستفيدَ من اعتماد تقنيات موفرة للطاقة وممارسات النقل المستدامة، ومع تطوير بِنْيته التحتيَّة، يمكن للعراق أنْ يتطلعَ إلى تجارب ألمانيا واستكشاف إمكانات التنقل الكهربائي

لتقليل الانبعاثات الناتجة عن وسائل النقل. فضلاً عن ذلك، فإنَّ تبني التكنولوجيا الخضراء وتعزيز الابتكار يمكن أنْ يؤدي إلى حلولٍ أكثر استدامة للتحديات البيئيَّة التي تواجهها البلاد.

3- الأنظمة البيئيَّة القويَّة:

لقد أدركت ألمانيا منذ مدة طويلة أهميَّة الأنظمة والمعايير البيئيَّة الصارمة في السيطرة على التلوث وحماية الموارد الطبيعيَّة. وعليه نفذت الدولة إطاراً قانونياً شاملاً يهدف إلى حماية بيئتها، بما في ذلك:

أولاً – جودة الهواء:

تطبقُ ألمانيا معايير صارمة لجودة الهواء، حيث تنظم الانبعاثات الصادرة عن الصناعات والمركبات للحد من تلوث الهواء، وتسهمُ هذه اللوائح في خلق بيئات حضريَّة أكثر صحة.

ثانياً – إدارة المياه:

تركز الدولة بشدة على موضوع الحفاظ على المياه وجودتها، من خلال القوانين واللوائح المصممة لحماية المسطحات المائيَّة وضمان الاستخدام المستدام للمياه.

ثالثاً – إدارة النفايات:

تتمتعُ ألمانيا بنظامٍ فعالٍ لإدارة النفايات والحد منها التي تعزز إعادة التدوير، والإدارة المستدامة للموارد.

هنا يستطيع العراق تعزيز أنظمته البيئيَّة وآليات التنفيذ للتخفيف من التلوث وحماية موارده الطبيعيَّة، ومن الممكن جداً أنْ يعملَ على تطوير تشريعاته ووضع أطرٍ قانونيَّة تستفاد منها في تفعيل برامج لجودة الهواء، وإدارة المياه، والحد من النفايات.. الخ لمعالجة التحديات البيئيَّة.

4- المشاركة الدوليَّة والدبلوماسيَّة في مجال استدامة البيئة:

تشارك ألمانيا بنشاطٍ في الدبلوماسيَّة البيئيَّة الدوليَّة، وقد لعبت دوراً محورياً في تشكيل السياسات البيئيَّة العالميَّة، ومن جهود ألمانيا في هذا المجال ما يلي:

أولاً – القيادة المناخيَّة:

كانت ألمانيا مؤيداً قوياً لاتفاق باريس لعام 2015، حيث التزمت بأهدافٍ طموحة لخفض الانبعاثات ودعت إلى اتخاذ إجراءات قويَّة بشأن المناخ على الساحة العالميَّة.

ثانياً – استضافة مؤتمر الأمم المتحدة (COP23) المعني بتغير المناخ في العام 2017، مؤكدة التزامها بقيادة المناخ العالمي.

ثالثاً – التمويل الدولي للمناخ:

تسهمُ ألمانيا بشكلٍ كبيرٍ في المبادرات الدوليَّة لتمويل المناخ، إذ تقدم الدعم المالي للدول النامية لمساعدتها على التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه.

هنا يمكن للعراق أنْ يرفع دوره في الجهود البيئيَّة الدوليَّة من خلال المشاركة بشكلٍ أكثر بروزاً في دبلوماسيَّة ومفاوضات المناخ، وإنَّ المشاركة الفعالة في مؤتمرات المناخ العالميَّة والمبادرات المماثلة يمكن أنْ تعزز مكانة العراق في المجتمع الدولي وتجذب الدعم لمبادرات الاستدامة الخاصة به.

5– التوعية والتثقيف العام بموضوعات البيئة:

تركز ألمانيا بشدة على التثقيف والتوعية العامة بالبيئة، إذ إنَّ رفع مستوى الوعي حول القضايا البيئيَّة والممارسات المستدامة أمرٌ بالغ الأهميَّة في تعزيز ثقافة المسؤوليَّة البيئيَّة. وتشمل جهود ألمانيا الناجحة في هذا الصدد ما يلي:

أولا – البرامج التعليميَّة:

قامت ألمانيا بتطوير برامج تعليميَّة لتعليم الطلاب حول حماية البيئة والاستدامة منذ سنٍ مبكرة.

ثانياً – المشاركة العامة:

يشارك الجمهور الألماني بنشاطٍ في المبادرات البيئيَّة، مع العديد من الحركات الشعبيَّة والمنظمات غير الحكوميَّة التي تدافع عن حماية البيئة.

هنا يستطيع العراق تطوير برامج وحملات تعليميَّة لرفع مستوى الوعي العام حول القضايا البيئيَّة والممارسات المستدامة.

إنَّ تعزيز المعرفة البيئيَّة والمشاركة بين مواطني البلد يمكن أنْ يلعبَ دوراً محورياً في دفع التغيير البيئي الإيجابي.

6– التشريعات المعنيَّة البيئيَّة:

تركز ألمانيا بشدة على إغناء مراجعها التشريعيَّة بقوانين خاصة بحماية البيئة ودورها في نجاح السياسات الألمانيَّة الخاصة بهذا القطاع المهم.

خاتمة:

إنَّ السياسات والمبادرات البيئيَّة الألمانيَّة تقدمُ مخططاً مقنعاً لمستقبل العراق البيئي وخاصة في مجال إدارة المياه واستدامتها، وبينما يواجه العراق مجموعته الفريدة من التحديات البيئيَّة، بما في ذلك شح المياه، وتلوث

الهواء، وتأثيرات تغير المناخ، فإنَّه يمكنه أنْ يستمدَّ الإلهام والتوجيه من تجارب ألمانيا. إنَّ الدروس المستفادة من تحول الطاقة في ألمانيا، والابتكار التكنولوجي، واللوائح القويَّة، والمشاركة الدوليَّة، وجهود التوعية العامَّة يمكن أنْ تمهد الطريق للعراق لرسم مسارٍ أكثر استدامة ومسؤوليَّة بيئياً.
وفي ضوء الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة الألمانيَّة الجديدة بملف حماية المناخ والبيئة، وربط الملف بآليَّة تقديم المساعدات والدعم المستقبليَّة تجاه الدول المستفيدة، من المهم أنْ تكثفَ الحكومة العراقيَّة من جهودها في هذا الملف، ويمكن الاستفادة من توجه الحكومة الألمانيَّة لدعم مساعي العراق في هذا الصدد خصوصاً أنَّه يعدُّ دولة ناشئة في هذا المجال. وبينما يبدأ العراق رحلته نحو مستقبلٍ أكثر وئاماً مع البيئة، فإنَّ التعاون مع ألمانيا والدول الأخرى التي تعطي الأولويَّة للاستدامة يمكن أنْ يكون مفيداً. وإنَّ تبادل المعرفة والتكنولوجيا وأفضل الممارسات يمكن أنْ يحفز جهود العراق في مواجهة التحديات البيئيَّة، وحماية موارده الطبيعيَّة، والمساهمة في مستقبلٍ أكثر استدامة وازدهاراً لشعبه وكوكب الأرض.

رابط المقال

https://alsabaah.iq/87751-.html

السياسات البيئيَّة الألمانيَّة.. أنموذجٌ لمخططٍ مستقبلي للعراق

10 - 5

الاستدامة البيئيّة هي ضرورة عالميّة تتجاوز الحدود والجنسيات، وبينما تتصارع البلدان في جميع أنحاء العالم مع التحديات التي يفرضها تغير المناخ والتدهور البيئي، برزت بعض الدول كرائدة في السعي لتحقيق مستقبل أكثر خضرة واستدامة، وتعد ألمانيا مثالا بارزا لهذه الدولة، إذ تتميز بسياساتها البيئيّة الطموحة والتزامها الثابت بالاستدامة

● السياسات والمبادرات البيئيّة الألمانيّة تقدم مخططا مقنعا لمستقبل العراق البيئي

● لقمان عبد الرحيم الفيلي

ومن خلال دراسة الرحلة البيئيّة لألمانيا، يمكن للمرء أن يكتشف دروساً قيّمة تحمل القدرة على إلهام وتوجيه البلدان التي تواجه تحدياتها البيئيّة الفريدة.

ويتناول هذا المقال السياسات البيئيّة التي تنتهجها ألمانيا، والدروس الأساسية التي يمكن للعراق، الذي يعاني من تحديات بيئيّة كبيرة، وهو خامس أكثر دولة تأثراً بالتغييرات المناخيّة في العالم، أن يتعلم منها ويستفيد منها لصياغة مسار أكثر استدامة.

المقاربات الخمسة للتحول البيئي في ألمانيا

لم يحدث التحول البيئي في ألمانيا بين عشيّة وضحاها، بل كان نتيجة عقود من صنع السياسات الدؤوبة، والمشاركة العامّة، والمبادرات الاستباقيّة التي تهدف إلى تخفيف تداعيات التحديات البيئيّة، ويمكن إيجاز العناصر الأساس التي حددت طريق ألمانيا لتصبح رائدة بيئيّة عالميّة بالآتي:

1 - تحول أنموذجي نترجيويندي (Ener-giewende):

في قلب السياسات البيئيّة الألمانيّة يكمن مصطلح Energiewende، وهو المصطلح الذي يترجم إلى "تحول الطاقة". تهدف هذه السياسة الرائدة، التي أطلقت في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إلى تحويل ألمانيا من الوقود الأحفوري التقليدي إلى مصادر الطاقة المتجددة. ولقد أصبح برنامج "تحول الطاقة" إلى حجر الزاوية في التزام ألمانيا بالاستدامة وله خطوات رئيسة منها:

أولا - التخلص التدريجي من الطاقة النوويّة:

في أعقاب كارثة فوكوشيما النوويّة اليابانيّة في العام 2011، قررت ألمانيا التخلص التدريجي من الطاقة النوويّة، مع إعطاء الأولويّة للسلامة والاستدامة.

ثانيا - التوسع في الطاقة المتجددة:

قامت ألمانيا بتوسيع قدراتها بشكل كبير في مجال طاقة الرياح والطاقة الشمسيّة والكتلة الحيويّة والطاقة الكهرومائيّة، ما يجعلها رائدة عالميّة في مجال الطاقة المتجددة. ولعب قانون الطاقة المتجددة دوراً محورياً في تحفيز إنتاج الطاقة المتجددة.

ثالثا - خفض نسبة الانبعاثات:

حددت ألمانيا أهدافاً طموحة لخفض الانبعاثات، وتعهدت بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 55 % على الأقل بحلول العام 2030 مقارنة بمستويات العام 1990.

وهنا يمكن للعراق، الذي يتمتع بوفرة في أشعة الشمس وموارد الرياح، أن يستمدّ الإلهام من مشروع الطاقة الألماني، ويمكنه تسخير مصادر الطاقة المتجددة هذه لتنويع مزيج الطاقة لديها وتقليل اعتمادها على الوقود الأحفوري. ومن الممكن أن يكون التعاون مع ألمانيا في مشاريع وسياسات الطاقة المتجددة مفيداً في تسريع هذا التحول.

2 - التقدم التكنولوجي والابتكار:

كان التزام ألمانيا بالتكنولوجيا الخضراء والابتكار بمثابة القوة الدافعة وراء نجاحاتها البيئيّة. وقد أدى تركيز البلاد على البحث والتطوير إلى تحقيق ابتكارات في مجال الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والنقل المستدام.

في ما يلي بعض مجالات الابتكار البارزة:

> **يمكن للعراق، الذي يتمتع بوفرة في أشعة الشمس وموارد الرياح، أن يستمد الإلهام من مشروع الطاقة الألماني، ويمكنه تسخير مصادر الطاقة المتجددة هذه لتنويع مزيج الطاقة لديها وتقليل اعتمادها على الوقود الأحفوري**

أولا - الطاقة الشمسيّة:

أدى استثمار ألمانيا في تكنولوجيا الطاقة الشمسيّة إلى إنتاج طاقة كبيرة.

ويظهر الاعتماد الواسع النطاق للألواح الشمسيّة على أسطح المنازل في جميع أنحاء البلاد إمكانيّة إنتاج الطاقة اللامركزية. ومن المفيد أن نذكر أنّ مساهمة الطاقة الشمسيّة في الإنتاج الإجمالي هي بحدود 12 ٪.

ثانيا - كفاءة الطاقة:

تعمل ألمانيا على تعزيز كفاءة الطاقة في مختلف القطاعات، من الصناعة إلى النقل إلى المباني السكنيّة. إنّه بمثابة شهادة على كيفيّة دمج الممارسات المستدامة في الحياة اليوميّة.

ثالثا - النقل:

بوصفها مركزاً لصناعة السيارات، كانت ألمانيا في طليعة الدول التي شرعت بعمليّة الانتقال الى الاعتماد التدريجي لمركبات النقل الكهربائيّة. فقد كان التزامها بها وبالبنية التحتيّة المرتبطة بها جزءاً محورياً من استراتيجيتها البيئيّة.

هنا يمكن للعراق أن يستفيد من اعتماد تقنيات موفرة للطاقة وممارسات النقل المستدامة. ومع تطوير بنيته التحتيّة، يمكن للعراق أن يتطلع إلى تجارب ألمانيا واستكشاف إمكانات التنقل الكهربائي لتقليل الانبعاثات الناتجة عن وسائل النقل.

فضلاً عن ذلك، فإنّ تبني التكنولوجيا الخضراء وتعزيز الابتكار يمكن أن يؤدي إلى حلول أكثر استدامة للتحديات البيئيّة التي تواجهها البلاد.

3 - الأنظمة البيئيّة القويّة:

لقد أدركت ألمانيا منذ مدة طويلة أهميّة الأنظمة والمعايير البيئيّة الصارمة في السيطرة على التلوث وحماية الموارد الطبيعيّة وعليه نفذت الدولة إطاراً قانونياً شاملاً يهدف إلى حماية بيئتها، بما في ذلك:

أولا - جودة الهواء:

تطبق ألمانيا معايير صارمة لجودة الهواء، حيث تنظم الانبعاثات الصادرة عن الصناعات والمركبات للحد من تلوث الهواء، وتسهم هذه اللوائح في خلق بيئات حضريّة أكثر صحة.

ثانيا - إدارة المياه:

تركز الدولة بشدة على موضوع الحفاظ على المياه وجودتها، من خلال القوانين واللوائح المصممة لحماية المسطحات المائيّة وضمان الاستخدام المستدام للمياه.

ثالثا - إدارة النفايات:

تتمتع ألمانيا بنظام فعال لإدارة النفايات والحد منها التي تعزز إعادة التدوير، والإدارة المستدامة للموارد.

هنا يستطيع العراق تعزيز أنظمته البيئيّة وآليات التنفيذ للتخفيف من التلوث وحماية موارده الطبيعيّة. ومن الممكن جداً أن يعمل على تطوير تشريعاته ووضع أطر قانونيّة تستفاد منها في تفعيل برامج لجودة الهواء، وإدارة المياه، والحد من النفايات. الخ لمعالجة التحديات البيئيّة.

4 - المشاركة الدوليّة والدبلوماسيّة في مجال استدامة البيئة:

تشارك ألمانيا بنشاط في الدبلوماسيّة البيئيّة الدوليّة. وقد لعبت دوراً محورياً في تشكيل السياسات البيئيّة العالميّة، ومن جهود ألمانيا في هذا المجال ما يلي:

أولا - القيادة المناخيّة:

كانت ألمانيا مؤيداً قوياً لاتفاق باريس لعام 2015، حيث التزمت بأهداف طموحة لخفض الانبعاثات ودعت إلى اتخاذ إجراءات قويّة بشأن المناخ على الساحة العالميّة.

ثانيا - استضافة مؤتمر الأمم المتحدة (COP23)المعني بتغير المناخ في العام 2017، مؤكدة التزامها بقيادة المناخ العالمي.

ثالثا - التمويل الدولي للمناخ:

تسهم ألمانيا بشكل كبير في المبادرات الدوليّة لتمويل المناخ، إذ تقدم الدعم المالي للدول النامية لمساعدتها على التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه.

هنا يمكن للعراق أن يرفع دوره في الجهود البيئيّة الدوليّة من خلال المشاركة بشكل أكثر بروزاً في دبلوماسيّة ومفاوضات المناخ، وأن المشاركة الفعالة في مؤتمرات المناخ العالميّة والمبادرات المماثلة يمكن أن تعزز مكانة العراق في المجتمع الدولي وتجذب الدعم لمبادرات الاستدامة الخاصة به.

5 - التوعية والتثقيف العام بموضوعات البيئة:

تركز ألمانيا بشدة على التثقيف والتوعية العامة بالبيئة، إذ إن رفع مستوى الوعي حول القضايا البيئيّة والممارسات المستدامة أمر بالغ الأهميّة في تعزيز ثقافة المسؤوليّة البيئيّة وتشمل جهود ألمانيا الناجحة في هذا الصدد ما يلي:

أولا - البرامج التعليميّة:

قامت ألمانيا بتطوير برامج تعليميّة لتعليم الطلاب حول حماية البيئة والاستدامة منذ سن مبكرة.

ثانيا - المشاركة العامة:

يشارك الجمهور الألماني بنشاط في المبادرات البيئيّة، مع العديد من الحركات الشعبيّة والمنظمات غير الحكوميّة التي تدافع عن حماية البيئة.

هنا يستطيع العراق تطوير برامج وحملات تعليميّة لرفع مستوى الوعي العام حول القضايا البيئيّة والممارسات المستدامة.

إنّ تعزيز المعرفة البيئيّة والمشاركة بين مواطني البلد يمكن أن يلعب دوراً محورياً في دفع التغيير البيئي الإيجابي.

6 - التشريعات المعنيّة البيئيّة:

تركز ألمانيا بشدة على إغناء مراجعها التشريعية بقوانين خاصة بحماية البيئة ودورها في نجاح السياسات الألمانيّة الخاصة بهذا القطاع المهم.

> **في ضوء الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة الألمانيّة الجديدة بملف حماية المناخ والبيئة، من المهم أن تكثف الحكومة العراقيّة جهودها، ويمكن الاستفادة من توجه الحكومة الألمانيّة لدعم مساعي العراق في هذا الصدد**

خاتمة

إنّ السياسات والمبادرات البيئيّة الألمانيّة تقدمُ مخططاً مقنعاً لمستقبل العراق البيئي وخاصة في مجال إدارة المياه واستدامتها، وبينما يواجه العراق مجموعة الفريدة من التحديات البيئيّة، بما في ذلك شح المياه، وتلوث الهواء، وتأثيرات تغير المناخ، فإنّه يمكنه أن يستمدّ الإلهام والتوجيه من تجارب ألمانيا.

إنّ الدروس المستفادة من تحول الطاقة في ألمانيا، والابتكار التكنولوجي، واللوائح القويّة، والمشاركة الدوليّة، وجهود التوعية العامّة يمكن أن تمهد الطريق للعراق لرسم مسار أكثر استدامة ومسؤوليّة بيئياً.

وفي ضوء الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة الألمانيّة الجديدة بملف حماية المناخ والبيئة، وربط الملف بآليّة تقديم المساعدات والدعم المستقبليّة تجاه الدول المستفيدة، من المهم أن تكلف الحكومة العراقيّة من جهودها في هذا الملف، ويمكن الاستفادة من توجه الحكومة الألمانيّة لدعم مساعي العراق في هذا الصدد خصوصاً أنّه يعدّ دولة ناشئة في هذا المجال.

وبينما يبدأ العراق رحلته نحو مستقبل أكثر وئاماً مع البيئة، فإنّ التعاون مع ألمانيا والدول الأخرى التي تعطي الأولويّة للاستدامة يمكن أن يكون مفيداً.

وإنّ تبادل المعرفة والتكنولوجيا وأفضل الممارسات يمكن أن يحفز جهود العراق في مواجهة التحديات البيئيّة، وحماية موارده الطبيعيّة، والمساهمة في مستقبل أكثر استدامة وازدهاراً لشعبه وكوكب الأرض.

* سفير جمهورية العراق في برلين

> **قامت ألمانيا بتطوير برامج تعليميّة لتعليم الطلاب حول حماية البيئة والاستدامة منذ سن مبكرة. هنا يستطيع العراق تطوير برامج وحملات تعليميّة لرفع مستوى الوعي العام حول القضايا البيئيّة والممارسات المستدامة. إن تعزيز المعرفة البيئيّة والمشاركة بين مواطني البلد يمكن أن يلعب دورا محوريا في دفع التغيير البيئي الايجابي.**

التميّز التكنولوجي الألماني: تجربة جديرة بالاقتداء لتنمية التكنولوجيا في العراق

نشر بتاريخ 30/11/2023

تشتهرُ ألمانيا، التي يطلق عليها في كثير من الأحيان لقب «محرك أوروبا»، ببراعتها التكنولوجيَّة والابتكار في مختلف القطاعات، ومن هندسة السيارات إلى الطاقة المتجددة، كانت مساهمات ألمانيا في التقدم التكنولوجي العالمي كبيرة، وبينما يسعى العراق إلى إعادة بناء وتطوير بنيته التحتيَّة واقتصاده، هناك الكثير مما يمكن كسبه من التفاهم والتعاون مع ألمانيا في مجال التكنولوجيا. إنَّ تراث ألمانيا في العلوم مشهود له في العالم، وتتمتعُ البلاد بتقاليد قويَّة في مجال البحث العلمي والتعليم، مع وجود العديد من الجامعات والمؤسسات البحثيَّة ذات المستوى العالمي، وتستمر في لعب دورٍ محوري في تطوير المعرفة والابتكار في مختلف التخصصات العلميَّة.

الأساس الصلد:

يمكن أنْ يعزى تقدم وتطور التكنولوجيا الألمانيَّة إلى أُسسٍ رئيسة عدةٍ بما في ذلك:

* نظام تعليم قوي
* ثقافة الدقة والابتكار
* الاستثمار الكبير في البحث والتطوير
* الحماية القويَّة للملكيَّة الفكريَّة
* التركيز القوي على التكيف مع التكنولوجيا المتغيرة
* التعاون بين الجامعات والمؤسسات البحثيَّة والصناعيَّة
* الدعم الحكومي للمبادرات
* التعاون النشط مع الشركاء الدوليين في مشاريع البحث وتبادل التكنولوجيا
* النظام البيئي للابتكار

* أخيراً قاعدة وبِنْية تحتيَّة صناعيَّة قويَّة تغطي مختلف القطاعات، بما في ذلك السيارات، والآلات والمواد الكيميائيَّة والإلكترونيات.

باختصار، يعتمد التقدم التكنولوجي في ألمانيا على أساسٍ متينٍ من التعليم والابتكار والبحث والتطوير، والقطاعات الصناعيَّة القويَّة، وثقافة الدقة والجودة، وقد سمحت هذه العناصر، جنباً إلى جنب مع النظام البيئي الداعم والسياسات الحكوميَّة، لألمانيا بالتفوق المستمر في مختلف المجالات التكنولوجيَّة والمحافظة على مكانتها كدولة رائدة عالميَّة في مجال الابتكار والتكنولوجيا.

الفرص المتاحة للقطاع العام والخاص العراق تفتخرُ ألمانيا بامتلاكها للعديد من مراكز التكنولوجيا، ومراكز الابتكار، وظروف مناسبة ومتنامية للشركات الناشئة، وتوفر هذه المراكز فرصاً قيّمة لرواد الأعمال العراقيين في مجال التكنولوجيا للاستفادة من الخبرة الألمانيَّة والوصول إلى فرص الاستثمار، في ما يلي بعض المواقع والجوانب الرئيسة للمشهد التكنولوجي والشركات الناشئة في ألمانيا:

– برلين عاصمة الشركات الناشئة: هي قلب نظام بيئة العمل للشركات الناشئة في ألمانيا، والمعروفة بمشهدها التكنولوجي المتنوع والنابض بالحياة.

– ميونيخ: ترتبطُ بيئة العمل التكنولوجي في ميونيخ ارتباطاً وثيقاً بقاعدتها الصناعيَّة القويَّة، مع التركيز على صناعات مثل السيارات والفضاء.

– فرانكفورت: تعدُّ فرانكفورت مركزاً للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا الماليَّة نظراً لشهرتها كمركزٍ مالي في أوروبا.

– هامبورغ: تركز بيئة العمل للشركات الناشئة في هامبورغ على وسائل الإعلام والإعلان والصناعات الإبداعيَّة.

– شتوتغارت: هي موطنٌ لكبرى شركات السيارات مثل مرسيدس بنز وبورش، فهي توفرُ فرصاً للشركات الناشئة المتخصصة في تكنولوجيا السيارات وحلول التنقل.

خمسة مجالات لفائدتنا نحن كعراقيين:

يمكن إيجاز المجالات المحددة التي يمكن للعراق أنْ يستفيدَ فيها من الخبرة التكنولوجيَّة الألمانيَّة، بالآتي:

1– الطاقة المتجددة وتطوير البِنْية التحتيَّة:

أولاً – الطاقة الشمسيَّة: يمتلك العراق وفرة من أشعة الشمس على مدار العام، ما يجعله مرشحاً مثالياً لتوليد الطاقة الشمسيَّة، وإنَّ تجربة ألمانيا في تسخير الطاقة الشمسيَّة يمكن أنْ تدعمَ توجه العراق لتطوير مزارع الطاقة الشمسيَّة والأنظمة الكهروضوئيَّة.

ثانياً – طاقة الرياح: تتمتعُ مناطق العراق، مثل الصحراء الغربيَّة والمناطق الجبليَّة الشماليَّة، بإمكانات كبيرة في مجال طاقة الرياح. إنَّ التعاون مع الشركات المصنعة لتوربينات الرياح الألمانيَّة والخبرة في إدارة طاقة الرياح يمكن أنْ يسهلَ توليد الطاقة المستدام في العراق.

ثالثاً – تكامل الشبكة: استثمرت ألمانيا في أنظمة إدارة الشبكة المتقدمة لدمج مصادر الطاقة المتجددة بكفاءة، ويمكن لهذه الخبرة أنْ تساعدَ العراق في تحديث شبكته الكهربائيَّة لتحسين الاستقراريَّة والموثوقيَّة.

رابعاً – تطوير البِنْية التحتيَّة: يمكنُ للقدرات الهندسيَّة الألمانيَّة أنْ تدعمَ مشاريع تطوير البِنْية التحتيَّة في العراق، بدءاً من شبكات النقل إلى مبادرات المدن الذكيَّة، ويمكن للشركات الألمانيَّة المتخصصة في البناء والهندسة المدنيَّة والتخطيط الحضري أنْ تقدمَ رؤى قيّمة يستطيع من خلالها العراق محاكاة التجربة الألمانيَّة.

2 – السيارات والنقل:

أولاً– مصادر الطاقة النظيفة (الطاقة الكهربائيَّة): يمكنُ للتقدم الذي حققته ألمانيا في تكنولوجيا السيارات الكهربائيَّة أنْ يشجعَ العراق في تحويل قطاع النقل لديه نحو خياراتٍ أنظف وأكثر استدامة، بدلاً من استخدام الوقود المحروق، كما يمكن للمدن العراقيَّة أنْ تستفيدَ من المبادرات التي تروج للبِنْية التحتيَّة لشحن المركبات الكهربائيَّة.

ثانياً – النقل العام: يمكن لأنظمة النقل العام الفعالة في ألمانيا، بما في ذلك القطارات عالية السرعة والنقل الحضري جيد التخطيط، أنْ تكونَ بمثابة أنموذجٍ لجهود العراق لتعزيز التنقل وتقليل الازدحام المروري في المدن الكبرى والتنقل بين المحافظات وإنشاء شبكة من خطوط سكك الحديد تغطي العراق بأكمله.

3 – التعليم المهني والفني:

أولاً نظام التعليم المزدوج: يجمعُ نظام التعليم المزدوج الشهير في ألمانيا بين التدريب العملي والتعليم في الفصول الدراسيَّة، ما يؤدي إلى إنتاج قوة عاملة ذات مهارات عالية، وإغناء رأس المال البشري العراقي. يمكن للعراق أنْ يكيفَ مناهجه التعليميَّة والتدريبيَّة بالاستفادة من هذا النظام لسد الفجوة في المهارات وإعداد شبابه لشغل وظائف في مجال التكنولوجيا والهندسة.

4 – الاستدامة البيئيَّة:

أولاً– إدارة النفايات: يمكنُ للخبرة الألمانيَّة في إدارة النفايات، بما في ذلك إعادة التدوير وتقنيات تحويل النفايات إلى طاقة، أنْ تساعدَ العراقَ في مواجهة تحديات إدارة النفايات وانعكاساتها السلبيَّة على البيئة والصحة العامة.

ثانياً– التنظيم البيئي: يمكن للعراق أنْ يتعلمَ من الأنظمة البيئيَّة الصارمة والسياسات المستدامة في ألمانيا، ومواءمة جهوده التنمويَّة مع الاستدامة البيئيَّة طويلة المدى وسنّ التشريعات والقوانين ذات الصلة بهذا المجال.

إنَّ التعاون بين ألمانيا والعراق، لا سيما في هذه المجالات، يحمل فوائد كبيرة، من خلال الاستفادة من التقدم التكنولوجي الذي حققته ألمانيا وتكييفه مع احتياجات العراق وتحدياته الفريدة، كما يمكن لكلا البلدين تعزيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتحسين البِنْية التحتيَّة، والمساهمة في مستقبلٍ أكثر استدامة، وبالتأكيد سيكون نقل المعرفة والتكنولوجيا، وأفضل الممارسات بمثابة حافزٍ للتطور التكنولوجي والتقدم الشامل في العراق.

5 – هيئة الشركات الناشئة وريادة الأعمال: يستطيع العراق تقديم المحفزات التي تسهمُ بتسريع الأعمال على غرار نظيراتها التجربة الألمانيَّة الناجحة، وبالتأكيد فإنَّ ذلك سيسهم بتقديم الدعم والإرشاد والموارد وفرص التمويل لرواد الأعمال الناشئين، ويدرج في هذه الفقرة المزايا التالية:

أولاً– الحاضنات والمسرعات: يستطيع العراق إنشاء حاضنات ومسرعات الأعمال على غرار نظيراتها الألمانيَّة الناجحة. توفر هذه المنصات الإرشاد والموارد وفرص التمويل لرواد الأعمال الناشئين.

ثانياً– الوصول إلى الأسواق العالميَّة: يمكنُ للجهود التعاونيَّة أنْ تساعدَ الشركات العراقيَّة الناشئة على الوصول إلى السوق الأوروبيَّة عبر الشبكات الألمانيَّة، ما قد يفتح الأبواب أمام المستثمرين والعملاء الدوليين.

ويمكن أنْ تشملَ فرص التعاون والتمويل لرواد الأعمال العراقيين في مجال التكنولوجيا ما يلي:

أولاً– نقل المعرفة: يمكن لرواد الأعمال العراقيين في مجال التكنولوجيا الاستفادة من نقل المعرفة من خلال التعاون مع الشركات الناشئة والمهنيين الألمان. ويمكن أنْ يشمل ذلك المشاريع المشتركة أو الشراكات أو المشاركة في برامج التسريع، الأمر الذي سيسهم بكل تأكيد بالاستغناء عن وسائل الإنتاج التقليديَّة، وتقليل الكلفة وزيادة الفائدة المحققة للجميع.

ثانياً– فرص الاستثمار: يهتم المستثمرون الألمان، بما في ذلك أصحاب رؤوس الأموال، بالحلول التقنيَّة المبتكرة، ويمكن لرواد الأعمال العراقيين البحث عن فرصٍ استثماريَّة من خلال عرض أفكارهم على هؤلاء المستثمرين أو المشاركة في الفعاليات والمسابقات.

ثالثاً– البحث والتطوير: يمكنُ للتعاون بين الجامعات والمؤسسات البحثيَّة والأكاديميَّة العراقيَّة ومراكز البحوث مع نظيرتها الألمانيَّة أنْ يوفرَ إمكانيَّة الوصول إلى موارد البحث والتطوير المتقدمة، وهذا التعاون سينعكسُ بالفائدة على التقدم التكنولوجي المنشود في العراق.

من المهم لرواد الأعمال العراقيين أنْ يتفاعلوا مع منظمات الدعم المحليَّة والمكاتب التجاريَّة وشبكات الأعمال للتنقل في نظام بيئة العمل للشركات الناشئة الألمانيَّة بشكل فعال، فضلاً عن ذلك، يعدُّ فهم اللوائح الألمانيَّة وحقوق الملكيَّة الفكريَّة والفروق الثقافيَّة الدقيقة أمراً بالغ الأهميَّة عند دخول السوق الألمانيَّة، ومن خلال

الاستفادة من مراكز التكنولوجيا ومراكز الابتكار في ألمانيا، يستطيع رواد الأعمال العراقيون في مجال التكنولوجيا الاستفادة من الخبرات وفرص النمو والتعاون.

خاتمة:

إنَّ التزام ألمانيا بالتميز الهندسي والابتكار في مجال التقنيات الخضراء يتوافقُ مع هدفها المتمثل في تعزيز الاستدامة والحد من بصمتها البيئيَّة، ولهذه التطورات آثارٌ عالميَّة، وتقدم رؤى وحلولاً قيّمة لبلدانٍ أخرى، بما في ذلك العراق، الذي يسعى إلى تبني تقنيات تنتج طاقة أنظف وأكثر كفاءة من أجل مستقبلٍ مستدام.

وبينما يسعى العراق لإعادة البناء والتقدم، فإنَّ التفوق التكنولوجي الذي تتمتعُ به ألمانيا يشكلُ مصدراً للإلهام وشريكاً قيّماً في التنمية، ومن تحسين البِنْية التحتيَّة لوسائل النقل إلى تبني الطاقة المتجددة وتعزيز الابتكار، هناك الكثير الذي يمكن للعراق أنْ يتعلمه ويكتسبه من التجربة الألمانيَّة، ومن خلال إقامة علاقات تعاونيَّة والاستفادة من الخبرة التكنولوجيَّة الألمانيَّة، يستطيع العراق أنْ يمهدَ الطريق لمستقبلٍ أكثر إشراقاً وأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجيَّة، ومعاً، يمكن للدولتين تسخير قوة التكنولوجيا لدفع التقدم والاستدامة والرخاء لشعبيهما.

رابط المقال

https://alsabaah.iq/88148-.html

التميّز التكنولوجي الألماني:
تجربة جديرة بالاقتداء لتنمية التكنولوجيا في العراق

تشتهرُ ألمانيا، التي يطلق عليها في كثير من الأحيان لقب «محرك أوروبا» ببراعتها التكنولوجيّة والابتكار في مختلف القطاعات. ومن هندسة السيارات إلى الطاقة المتجددة، كانت مساهمات ألمانيا في التقدم التكنولوجي العالمي كبيرة. وبينما يسعى العراق إلى إعادة بناء وتطوير بنيته التحتيّة واقتصاده، هناك الكثير مما يمكن كسبه من التفاهم والتعاون مع ألمانيا في مجال التكنولوجيا. إن تراث ألمانيا في العلوم مشهود له في العالم، وتتمتع البلاد بتقاليد قويّة في مجال البحث العلمي والتعليم، مع وجود العديد من الجامعات والمؤسسات البحثيّة ذات المستوى العالمي. وتستمر في لعب دور محوري في تطوير المعرفة والابتكار في مختلف التخصصات العلميّة.

● لقمان عبد الرحيم الفيلي

الأساس الصلد

يمكن أن يعزى تقدم وتطور التكنولوجيا الألمانيّة إلى أسس رئيسة عدة بما في ذلك:

* نظام تعليم قوي
* ثقافة الدقة والابتكار
* الاستثمار الكبير في البحث والتطوير
* الحماية القويّة للملكيّة الفكريّة
* التركيز القوي على التكيف مع التكنولوجيا المتغيرة
* التعاون بين الجامعات والمؤسسات البحثيّة والصناعيّة
* الدعم الحكومي للمبادرات
* التعاون النشط مع الشركاء الدوليين في مشاريع البحث وتبادل التكنولوجيا
* النظام البيئي للابتكار
* أخيراً قاعدة وبنية تحتيّة صناعيّة قويّة تغطي مختلف القطاعات، بما في ذلك السيارات، والآلات والمواد الكيميائيّة والإلكترونيات.

باختصار، يعتمد التقدم التكنولوجي في ألمانيا على أساس متين من التعليم والابتكار والبحث والتطوير، والقطاعات الصناعيّة القويّة، وثقافة الدقة والجودة. وقد سمحت هذه العناصر، جنباً إلى جنب مع النظام البيئي الداعم والسياسات الحكوميّة، لألمانيا بالتفوق المستمر في مختلف المجالات التكنولوجيّة والمحافظة على مكانتها كدولة رائدة عالميّة في مجال الابتكار والتكنولوجيا.

الفرص المتاحة للقطاع العام والخاص العراق تفتخر ألمانيا بامتلاكها للعديد من مراكز التكنولوجيا، ومراكز الابتكار، وظروف مناسبة ومتنامية للشركات الناشئة، وتوفر هذه المراكز فرصاً قيّمة لرواد الأعمال العراقيين في مجال التكنولوجيا للاستفادة من الخبرة الألمانيّة والوصول إلى فرص الاستثمار، في ما يلي بعض المواقع والجوانب الرئيسة للمشهد التكنولوجي والشركات الناشئة في ألمانيا:

- برلين عاصمة الشركات الناشئة: هي قلب نظام بيئة العمل للشركات الناشئة في ألمانيا. والمعروفة بمشهدها التكنولوجي المتنوع والنابض بالحياة.
- ميونيخ: ترتبط بيئة العمل التكنولوجي في ميونيخ ارتباطاً وثيقاً بقاعدتها الصناعيّة القويّة، مع التركيز على صناعات مثل السيارات والفضاء.
- فرانكفورت: تعدُّ فرانكفورت مركزاً للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا الماليّة نظراً لشهرتها كمركز مالي في أوروبا.
- هامبورغ: تركز بيئة العمل للشركات الناشئة في هامبورغ على وسائل الإعلام والإعلان والصناعات الإبداعيّة.
- شتوتغارت: هي موطنٌ لكبرى شركات السيارات مثل مرسيدس بنز وبورش. فهي توفر فرصاً للشركات الناشئة المتخصصة في تكنولوجيا السيارات وحلول التنقل.

خمسة مجالات لفائدتنا نحن كعراقيين

يمكن إيجاز المجالات المحددة التي يمكن للعراق أن يستفيد فيها من الخبرة التكنولوجيّة الألمانيّة بالآتي:

1- الطاقة المتجددة وتطوير البنية التحتيّة.

أولاً - الطاقة الشمسيّة: يمتلك العراق وفرة من أشعة الشمس على مدار العام، ما يجعله مرشحاً مثالياً لتوليد الطاقة الشمسيّة، وإنّ تجربة ألمانيا في تسخير الطاقة الشمسيّة يمكن أن تدعم توجه العراق لتطوير مزارع الطاقة الشمسيّة والأنظمة الكهروضوئيّة.

> **يمكن للقدرات الهندسيّة الألمانيّة أن تدعم مشاريع تطوير البنية التحتيّة في العراق، بدءاً من شبكات النقل إلى المدن الذكيّة، ويمكن للشركات الألمانيّة المتخصصة في البناء والهندسة المدنيّة أن تقدم رؤى قيّمة يستطيع من خلالها العراق محاكاة التجربة الألمانيّة**

ثانياً - طاقة الرياح: تتمتعُ مناطق العراق، مثل الصحراء الغربيّة والمناطق الجبليّة الشماليّة، بإمكانات كبيرة في مجال طاقة الرياح. إنّ التعاون مع الشركات المصنعة لتوربينات الرياح الألمانيّة والخبرة في إدارة طاقة الرياح يمكن أن يسهل توليد الطاقة المستدام في العراق.

ثالثاً - تكامل الشبكة: استثمرت ألمانيا في أنظمة إدارة الشبكة المتقدمة لدمج مصادر الطاقة المتجددة بكفاءة، ويمكن لهذه الخبرة أن تساعد العراق في تحديث شبكته الكهربائيّة لتحسين الاستقرارية والموثوقيّة.

رابعاً - تطوير البنية التحتيّة: يمكنُ للقدرات الهندسيّة الألمانيّة أن تدعم مشاريع تطوير البنية التحتيّة في العراق، بدءاً من شبكات النقل إلى مبادرات المدن الذكيّة. ويمكن للشركات الألمانيّة المتخصصة في البناء والهندسة المدنيّة والتخطيط الحضري أن تقدم رؤى قيّمة يستطيع من خلالها العراق محاكاة التجربة الألمانيّة.

2- السيارات والنقل.

أولاً- مصادر الطاقة النظيفة (الطاقة الكهربائيّة): يمكنُ للتقدم الذي حققته ألمانيا في تكنولوجيا السيارات الكهربائيّة أن يشجع العراق في تحويل قطاع النقل لديه نحو خيارات أنظف وأكثر استدامة، بدلاً من استخدام الوقود المحروق، كما يمكن للمدن العراقيّة أن تستفيد من المبادرات التي تروج للبنية التحتيّة لشحن المركبات الكهربائيّة.

ثانياً- النقل العام: يمكن لأنظمة النقل العام الفعالة في ألمانيا، بما في ذلك القطارات عالية السرعة والنقل الحضري جيد التخطيط، أن تكون بمثابة أنموذج لجهود العراق لتعزيز التنقل وتقليل الازدحام المروري في المدن الكبرى والتنقل بين المحافظات وإنشاء شبكة من خطوط سكك الحديد تغطي العراق بأكمله.

3- التعليم المهني والفني:

أولا نظام التعليم المزدوج يجمعُ نظام التعليم المزدوج الشهير في ألمانيا بين التدريب العملي والتعليم في الفصول الدراسيّة. ما يؤدي إلى إنتاج قوة عاملة ذات مهارات عالية، وإغناء رأس المال البشري العراقي. ويمكن للعراق أن يكيف مناهجه التعليميّة والتدريبيّة بالاستفادة من هذا النظام لسد الفجوة في المهارات وإعداد شبابه لشغل وظائف في مجال التكنولوجيا والهندسة.

4- الاستدامة البيئيّة:

أولا- إدارة النفايات: يمكنُ للخبرة الألمانيّة في إدارة النفايات، بما في ذلك إعادة التدوير وتقنيات تحويل النفايات إلى طاقة، أن تساعد العراق في مواجهة تحديات إدارة النفايات وانعكاساتها السلبيّة على البيئة والصحة العامة.

ثانياً- التنظيم البيئي: يمكن للعراق أن يتعلم من الأنظمة البيئيّة الصارمة والسياسات المستدامة في ألمانيا. ومواءمة جهوده التنمويّة مع الاستدامة البيئيّة طويلة المدى وسنّ التشريعات والقوانين ذات الصلة بهذا المجال. إنّ التعاون بين ألمانيا والعراق، لا سيما في هذه المجالات، يحمل فوائد كبيرة، من خلال الاستفادة من التقدم التكنولوجي الذي حققته ألمانيا وتكييفه مع احتياجات العراق وتحدياته الفريدة، كما يمكن لكلا البلدين تعزيز النمو الاقتصادي. وخلق فرص العمل، وتحسين البنية التحتيّة، والمساهمة في مستقبل أكثر استدامة. وبالتأكيد سيكون نقل المعرفة والتكنولوجيا، وأفضل الممارسات بمثابة حافز للتطور التكنولوجي والتقدم الشامل في العراق.

5- هيئة الشركات الناشئة وريادة الأعمال.

يستطيع العراق تقديم المحفزات التي تسهم بتسريع الأعمال على غرار نظيراتها التجربة الألمانيّة الناجحة. وبالتأكيد فإنّ ذلك سيسهم بتقديم الدعم والإرشاد والموارد وفرص التمويل لرواد الأعمال الناشئين. ويدرج في هذه الفقرة المزايا التالية:

أولا- الحاضنات والمسرعات: يستطيع العراق إنشاء حاضنات ومسرعات الأعمال على غرار نظيراتها الألمانيّة الناجحة توفر هذه المنصات الإرشاد والموارد وفرص التمويل لرواد الأعمال الناشئين.

ثانياً- الوصول إلى الأسواق العالميّة: يمكنُ للجهود التعاونيّة أن تساعد الشركات العراقيّة الناشئة على الوصول إلى السوق الأوروبيّة عبر الشبكات الألمانيّة، ما قد يفتح الأبواب أمام المستثمرين والعملاء الدوليين.

ويمكن أن تشمل فرص التعاون والتمويل لرواد الأعمال العراقيين في مجال التكنولوجيا ما يلي:

أولا: نقل المعرفة: يمكن لرواد الأعمال العراقيين في مجال التكنولوجيا الاستفادة من نقل المعرفة من خلال التعاون مع الشركات الناشئة والمهنيين الألمان ويمكن أن يشمل ذلك المشاريع المشتركة أو الشراكات أو المشاركة في برامج التسريع، الأمر الذي سيسهم بكل تأكيد بالاستغناء عن وسائل الإنتاج التقليديّة، وتقليل الكلفة وزيادة الفائدة المحققة للجميع.

ثانياً- فرص الاستثمار: يهتم المستثمرون الألمان، بما في ذلك أصحاب رؤوس الأموال، بالحلول التقنيّة المبتكرة، ويمكن لرواد الأعمال العراقيين البحث عن فرص استثماريّة من خلال عرض أفكارهم على هؤلاء المستثمرين أو المشاركة في الفعاليات والمسابقات.

ثالثاً- البحث والتطوير: يمكنُ للتعاون بين الجامعات والمؤسسات البحثيّة والأكاديميّة العراقيّة ومراكز البحوث مع نظيراتها الألمانيّة أن يوفر إمكانيّة الوصول إلى موارد البحث والتطوير المتقدمة، وهذا التعاون سينعكس بالفائدة على التقدم التكنولوجي المنشود في العراق.

من المهم لرواد الأعمال العراقيين أن يتفاعلوا مع منظمات الدعم المحليّة والمكاتب التجاريّة وشبكات الأعمال للتنقل في نظام بيئة العمل للشركات الناشئة الألمانيّة بشكل فعال، فضلاً عن ذلك، يعدُّ فهم الفوائض الألمانيّة وحقوق الملكيّة الفكريّة والفروق الثقافيّة الدقيقة أمراً بالغ الأهميّة عند دخول السوق الألمانيّة، ومن خلال الاستفادة من مراكز التكنولوجيا ومراكز الابتكار في ألمانيا، يستطيع رواد الأعمال العراقيون في مجال التكنولوجيا الاستفادة من الخبرات وفرص النمو والتعاون.

> **تتمتعُ مناطق العراق، مثل الصحراء الغربيّة والمناطق الجبليّة الشماليّة، بإمكانات كبيرة في مجال طاقة الرياح. وإن التعاون مع الشركات المصنعة لتوربينات الرياح الألمانيّة والخبرة في إدارة طاقة الرياح يمكن أن يسهل توليد الطاقة المستدام في العراق**

خاتمة

إنّ التزام ألمانيا بالتميز الهندسي والابتكار في مجال التقنيات الخضراء يتوافق مع هدفها المتمثل في تعزيز الاستدامة والحد من بصمتها البيئيّة. ولهذه التطورات آثار عالميّة، وتقدم رؤى وحلولاً قيّمة لبلدان أخرى، بما في ذلك العراق، الذي يسعى إلى تبني تقنيات تنتج طاقة أنظف وأكثر كفاءة من أجل مستقبل مستدام.

وبينما يسعى العراق لإعادة البناء والتقدم، فإنّ التفوق التكنولوجي الذي تتمتع به ألمانيا يشكّل مصدراً للإلهام وشريكاً قيّماً في التنمية، ومن تحسين البنية التحتيّة لوسائل النقل إلى تبني الطاقة المتجددة وتعزيز الابتكار. هناك الكثير الذي يمكن للعراق أن يتعلمه ويكتسبه من التجربة الألمانيّة. ومن خلال إقامة علاقات تعاونيّة والاستفادة من الخبرة التكنولوجيّة الألمانيّة، يستطيع العراق أن يمهد الطريق لمستقبل أكثر إشراقاً وأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجيّة. ومعاً، يمكن للدولتين تسخير قوة التكنولوجيا لدفع التقدم والاستدامة والرخاء لشعبيهما.

> **يجمعُ نظام التعليم المزدوج الشهير في ألمانيا بين التدريب العملي والتعليم في الفصول الدراسيّة. ما يؤدي إلى إنتاج قوة عاملة ذات مهارات عالية، وإغناء رأس المال البشري العراقي. ويمكن للعراق أن يكيف مناهجه التعليميّة والتدريبيّة بالاستفادة من هذا النظام لسد الفجوة في المهارات وإعداد شبابه لشغل وظائف في مجال التكنولوجيا والهندسة**

* سفير جمهورية العراق في برلين

ستراتيجيَّة ألمانيا متعددة الأطراف: أنموذج الاتحاد الأوروبي والدروس للعراق

نشر بتاريخ 07/12/2033

تتمتع ألمانيا بتاريخ طويل ومؤثر داخل الاتحاد، وتقدم ستراتيجياتها وسياساتها في التعامل مع الاتحاد الأوروبي دروساً قيّمة لدول مثل العراق، الذي تطمح إلى التكامل وتعزيز الاستقرار الإقليمي، وتحقيق الرخاء الاقتصادي. وبينما يسعى العراق إلى التغلب على التحديات التي يواجهها وتعزيز دوره في الشرق الأوسط، فإنه يستطيع أن يستمد الإلهام من النهج الذي تتبناه ألمانيا في التعامل مع الاتحاد الأوروبي في مجالات رئيسة. يتعمق هذا المقال في ستراتيجية ألمانيا متعددة الأطراف داخل الاتحاد الأوروبي، ويظهر كيف يمكن للعراق أن يستفيد من هذه الدروس، في سعيه للتغلب على تحدياته الإقليمية المعقدة وجهود التكامل الاقتصادي مع دول الجوار والمنطقة.

التطور التاريخي لسياسات ألمانيا مع الاتحاد الأوروبي:

يمكن تقسيم التطور التاريخي للسياسات الألمانية اتجاه الاتحاد الأوروبي بمراحل رئيسة عدة، كانت بدايتها مع الحرب العالمية الثانية، ما يعكس الأولويات والتحديات المتطورة، التي تواجهها ألمانيا والاتحاد الأوروبي:

تحديات فترة المصالحة بعد الحرب (1945 – 1957) الانضمام إلى الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC 1951) معاهدة روما في العام 1957 التي تعتبر نواة الاتحاد الاوروبي إنشاء عملة اليورو والانضمام إلى معاهدة ماستريخت (التسعينيات)،احتضان التوسع وبالذات سياسية التوسع الشرقي (العقد الأول من القرن الحادي والعشرين)، الدعوة إلى الانضباط المالي وتدابير التقشف لمعالجة الأزمة المالية وإصلاحات منطقة اليورو (2008 ولاحقاً) أزمة الهجرة (2015 – 2016) خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي (Brexit) في عام 2020 خلقت Brexit تحدياً جديداً للاتحاد الأوروبي، إذ تلعب ألمانيا لمكانتها وتأثيرها، دوراً رئيسياً في المفاوضات والمناقشات بشأن العلاقة المستقبلية بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة.

ولا يزال العقد الثاني من القرن الجاري يجلب تحديات مثل جائحة كوفيد- 19، أو الحرب الروسية الأوكرانية، وجهود التعافي الاقتصادي، وتغير المناخ، والتوترات الجيوسياسية، وهو ما تسعى ألمانيا والاتحاد الأوروبي إلى معالجته بشكل جماعي.

طوال المراحل المذكورة، كان التزام ألمانيا بالتكامل الأوروبي ودورها المدافع عن الاستقرار الاقتصادي، والتعاون السياسي، وسيادة القانون داخل الاتحاد الأوروبي، من الموضوعات الثابتة، ثم تطور النهج الذي تتبناه ألمانيا في التعامل مع سياسات الاتحاد الأوروبي استجابة للظروف والتحديات المتغيرة، ولكن التزامها بالمشروع الأوروبي يظل ثابتاً لا يتزعزع.

العوامل المساهمة:

كان لموقع ألمانيا الجيوسياسي وتجاربها التاريخية تأثيرٌ عميقٌ على سياساتها التنموية في الاتحاد الأوروبي، ويعد فهم هذين العاملين أمراً ضرورياً، لفهم الأسباب التي جعلت ألمانيا لاعباً رئيساً في تشكيل الاتحاد الأوروبي، ادناه بعض العوامل الرئيسة التي تأثرت بموقع ألمانيا الجيوسياسي وتاريخها، مما أثر في سياساتها في الاتحاد الأوروبي وكما يلي:

الحرب العالمية الثانية وشعور ألمانيا بالذنب والمسؤولية التاريخية، الرغبة في الاستقرار الأوروبي، القوة الاقتصادية، وستراتيجية توجيه الصادرات، الشراكة الفرنسية – الألمانية، تحديات الهجرة واللجوء، دعم توسع الدول الشرقية بعد إعادة توحيد عام 1990، الالتزام بسيادة القانون والديمقراطية داخل الاتحاد الأوروبي، وأخيراً قانون التوازن، حيث كان موقع ألمانيا الجيوسياسي بين نصفي أوروبا الغربي والشرقي، يتطلب منها إجراء عملية توازن دقيقة، ويتعين عليها أن تحافظ على علاقات قوية مع كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، مع الاعتراف بأهمية الأمن والتعاون في كلا السياقين.

يُعد حلف شمال الأطلسي ركيزة أساسية للسياسة الأمنية والدفاعية الألمانية، اذ يُعتبر الحلف بأعضائه الثمانية والعشرين، ضمانة مهمة للأمن والاستقرار في المنطقة الأوروبية الأطلسية، إذ تسهم ألمانيا في ميزانية الحلف بنسبة 14.5% اي ما يعادل 1.4% من ناتجها القومي، ولديها خطط برفع تلك النسبة إلى 2% بحلول العام 2024، كما تشارك ألمانيا في بعثات الناتو في عدة مناطق حول العالم، وتسهم مثلاً بفعالية بعملية (ايرني) لمراقبة السواحل الليبية لمنع توريد الاسلحة إلى اطراف النزاع هناك.

وكجزء من سياق البحث عن دور فعال دولياً، خصوصاً داخل أقبية الأمم المتحدة، هناك تركيز ألماني على ملء مقاعد الدول غير دائمة العضوية في مجلس الامن، اذ تعتبر ألمانيا منظمة الأمم المتحدة اهم مؤسسة في النظام الدولي وتحتل ألمانيا مركزاً متميزاً فيها، كما تُعد ثاني مساهم انساني في برامجها، وتطالب باستمرار

ألمانيا منحها مقعداً دائماً في مجلس الامن الدولي، حيث ترى بأن لها أحقية بذلك، كونها رابع أكبر مساهم في موازنة المنظمة بنسبة 7% من ميزانية الأمم المتحدة، وثاني أكبر مانح دولي في إطار الأمم المتحدة، وتشارك في عدد من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام حول العالم، كما تدعو ألمانيا إلى إجراء اصلاحات في مجلس الامن الدولي، كونه لا يمثل واقع اليوم أو التوزيع الجغرافي العادل، حيث شكلت ألمانيا مجموعة (G4) مع اليابان والبرازيل والهند في عام 2005، وانطلقت مفاوضات الاصلاح بشكل رسمي في العام 2016.

التعددية الألمانيَّة داخل الاتحاد الأوروبي:

لقد أثرت تجارب ألمانيا التاريخية تأثيراً عميقاً في التزامها بالتعددية داخل الاتحاد الأوروبي. وقد أكد الدمار الذي خلفته الحربان العالميتان والتقسيم اللاحق للبلاد خلال الحرب الباردة على أهمية التعاون والتكامل في أوروبا، وتبنت ألمانيا التعددية كوسيلة لمنع الصراعات وتعزيز المصالحة.

ويلعب اقتصاد ألمانيا القوي دوراً محورياً في نهجها متعدد الأطراف، وباعتبارها أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي، فإنها تتمتع بنفوذ اقتصادي كبير، وتدفع السياسات التي تؤكد الاستقرار الاقتصادي، والنمو، والتكامل، وهذا الالتزام بأساس اقتصادي قوي لا يفيد ألمانيا فحسب، بل أيضاً الاتحاد الأوروبي بالكامل.

إن الزعامة السياسية الألمانية داخل الاتحاد الأوروبي، بالتعاون غالباً مع فرنسا في «المحرك الفرنسي– الألماني»، تعمل على صياغة الأجندة السياسية للاتحاد، والشراكة القوية تكون من خلال التعاون بين هذين البلدين كعنصر أساسي في تكامل الاتحاد الأوروبي، حيث سلط الضوء على قوة التعاون والوحدة بين الدول الأعضاء.

إن التزام ألمانيا بتعميق التكامل الأوروبي، يشكل مبدأ توجيهياً، وهي تدعو إلى الاتحاد السياسي والاقتصادي والنقدي، مما يدل على الإيمان بفوائد السيادة المشتركة وصنع القرار الجماعي، ويشكل هذا الالتزام حجر الزاوية في هوية الاتحاد الأوروبي وتقدمه.

المشكلات:

ورغم أن ألمانيا كانت لاعباً رئيساً في تشكيل سياسات وستراتيجيات الاتحاد الأوروبي، فإنها لم تخل من الأخطاء الستراتيجيَّة أو المجالات التي واجه فيها نهجها انتقادات عدة، أدناه بعض الأخطاء الستراتيجيَّة الرئيسة أو القضايا المثيرة للجدل المتعلقة بسياسات وستراتيجيات ألمانيا في الاتحاد الأوروبي:

تدابير التقشف خلال أزمة منطقة اليورو، واتهام ألمانيا بالسعي للهيمنة على سياسات الاتحاد الأوربي وخصوصاً اتجاه دول جنوب أوروبا، وانعدام التضامن خلال أزمة الهجرة عام 2015، والفشل في تعزيز توسيع الاتحاد

الأوروبي من غرب البلقان، والتحديات في موازنة المصالح الاقتصادية، وتقويض سياسة الطاقة في الاتحاد الأوروبي، من خلال دعم نورد ستريم 2، وبالتالي تعزيز وخلق الاعتماد على الغاز الروسي، وأخيرا النهج الحذر الذي تتبعه ألمانيا في إصلاح منطقة اليورو ومقاومتها لإجراءات، مثل سندات اليورو أو السياسة المالية الأوروبية المشتركة.

وعليه من الممكن القول إن الدور الذي تلعبه ألمانيا في الاتحاد الأوروبي معقداً، وكثيراً ما تتطلب سياساتها إيجاد توازن دقيق بين مصالحها الخاصة والمشروع الأوروبي الأوسع. وعلى هذا النحو، فإن تصورات الأخطاء الستراتيجيَّة يمكن أن تختلف بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة.

دروس للعراق:

هناك نقاط رئيسة عديدة من الفهم الألماني تجاه الاتحاد الأوروبي يجب على العراقيين اخذها بعين الاعتبار، حيث إن الفهم المذكور يمكن أن يساعد العراق، وهو يستكشف مساره بعد عزلة طويلة نحو التعاون والتنمية الإقليميين، وهي:

1 – الالتزام بالسلام والاستقرار الإقليميين: إن التزام ألمانيا التاريخي بالسلام والاستقرار في أوروبا، والذي تحقق من خلال التعاون الإقليمي، يشكل درساً قيماً، وإن العراق، الدولة التي عانت من سنوات من الصراعات وعدم الاستقرار، يمكنها أن تستلهم التزام ألمانيا بالسلام والاستقرار، ومن خلال إعطاء الأولوية للسلام والتعاون الإقليميين، يستطيع العراق أن يعمل على منع الصراعات في المستقبل وتعزيز المصالحة بين المجموعات العرقية والدينية المختلفة.

2 – الإصلاحات الاقتصادية والنمو والرخاء: النجاح الاقتصادي الذي حققته ألمانيا يقدم دروساً قيمة للعراق، وإن تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وجذب الاستثمار في البنية التحتية، وفي رأس المال البشري وخلق بيئة أعمال مواتية يمكن أن يحفز النمو الاقتصادي ويحسن مستويات المعيشة للعراقيين.

3 – المرونة في الحكم: إن النهج المرن الذي تتبعه ألمانيا في التعامل مع التكامل الأوروبي، واستيعاب الاحتياجات المتنوعة، يمكن أن يتردد صداه لدى سكان العراق المتنوعين عرقياً وثقافياً، ومن المهم بالنسبة للعراق أن يستكشف نماذج أنظمة الحكم الاتحادية وأنظمة الإدارة اللامركزية لمعالجة الفوارق الإقليمية في هياكل الحكم.

4 – حكم القانون والديمقراطية: إن تأكيد ألمانيا على حكم القانون والقيم الديمقراطية داخل الاتحاد الأوروبي يبرهن على أهمية هذه المبادئ، لتحقيق الاستقرار، وينبغي للعراق أن يعطي الأولوية لإنشاء وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون.

5 – حل الصراعات والمصالحة: يمكن للعراق أن يستفيد من تجربة ألمانيا في جهود المصالحة بعد الحرب العالمية الثانية، وأن تعزيز الحوار ومعالجة الأسباب الجذرية للصراعات وتعزيز الوحدة الوطنية هي خطوات أساسية نحو السلام الدائم.

6 – المشاركة العالمية والدبلوماسية: يمكن للعراق أن يحذو حذو ألمانيا من خلال الانخراط بنشاط في الدبلوماسية وتعزيز تراثه الثقافي على الساحة العالمية، فالقوة الناعمة والمبادرات الدبلوماسية قادرة على تعزيز نفوذ العراق والمساهمة في تعزيز مكانته الدولية.

7 – الرؤية والصبر على المدى الطويل: إن رؤية ألمانيا طويلة المدى للتكامل الأوروبي تثبت أهمية الصبر والمثابرة، وتقدم لدولة مثل العراق دروساً بوجوب وضع أهداف ستراتيجية طويلة الأمد، وأن يظل ملتزماً بجهود التعاون الإقليمي، مدركاً أن بناء الدولة يستغرق وقتاً وتركيزا.

8 – تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية والتعاون الإقليمي: يمكن للعراق أن يتعلم من قدرة ألمانيا على تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية والتعاون الإقليمي الأوسع، إذ إن إعطاء الأولوية لمصالحها الخاصة مع الاعتراف بفوائد التعاون الإقليمي أمر بالغ الأهمية لتحقيق النجاح.

9 – القيادة والدبلوماسية: بينما يسعى العراق إلى القيام بدور أكثر تأثيراً في الشؤون الإقليمية، فإنه يستطيع الاستفادة من القيادة الألمانية داخل الاتحاد الأوروبي، لتعزيز دوره الإقليمي وإدارة مصالحه الخارجية، وإن الدبلوماسية الفعالة والمشاركة النشطة مع المنظمات الإقليمية من شأنها أن تعزز نفوذ العراق.

10 – المشاركة الإقليمية: يجب على العراق أن يتعامل بشكل فعّال مع المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي لتعزيز التعاون ومعالجة التحديات المشتركة.

ومن الممكن أن يساعد دمج هذه الدروس في سياسات العراق وستراتيجياته في إيجاد حلول تُكَيف للتغلب على تحدياته الفريدة والمساهمة في الاستقرار الإقليمي، والنمو الاقتصادي، والتعاون في الشرق الأوسط، وممكن ايضاً ان تقدم بعض الرؤى القيمة للعراق في سعيه لبناء مستقبل أكثر ازدهاراً وسلاماً في المنطقة.

خاتمة:

دعونا نلقي نظرة على بعض الأمثال الألمانية التي يمكن تطبيقها على سياق الاتحاد الأوروبي: «الأيادي الكثيرة تجعل العمل خفيفًا»، «الفرد للكل، والكلُ للفرد»، وأخيرًا «الفرح المشترك هو فرح مضاعف، والحزن المشترك هو نصف حزن»، مما يعكس فكرة أن تبادل الخبرات، سواء كانت إيجابية أو سلبية، يعزز التواصل الإنساني ويخفف العبء، وفي سياق الاتحاد الأوروبي، فإنه يؤكد أهمية الدعم المتبادل خلال الأوقات الجيدة والفترات الصعبة، ورغم أن هذه الأمثال لا تقتصر على الاتحاد الأوروبي، فإنها تصور مبادئ أو ثقافة المانية

مهمة يمكن تطبيقها على مهمة الاتحاد الأوروبي المتمثلة في تعزيز الوحدة والتعاون والدعم المتبادل بين الدول الأعضاء.

إن ستراتيجيَّة التعددية التي تتبناها ألمانيا داخل الاتحاد الأوروبي توفر دروساً لا تقدر بثمن للعراق وهو يبحر في طريقه نحو الاستقرار الإقليمي، والنمو الاقتصادي، والتكامل، وإن التزام ألمانيا بالسلام والاستقرار والازدهار الاقتصادي والقيم الديمقراطية، إلى جانب استعدادها للتعاون والمشاركة دبلوماسياً، يشكِل نموذجاً يتماشى مع تطلعات العراق إلى مستقبل أكثر أمناً وازدهاراً في الشرق الأوسط.

ومن خلال تطبيق هذه الدروس، يستطيع العراق أن يخطو خطواتٍ كبيرة نحو مستقبل أكثر إشراقاً واستقراراً في المنطقة، مستفيداً من أنموذج الاتحاد الأوروبي الناجح
للتعددية.

رابط المقال

https://alsabaah.iq/88545-.html

ستراتيجيَّة ألمانيا متعددة الأطراف: أنموذج الاتحاد الأوروبي والدروس للعراق

تتمتع ألمانيا بتاريخ طويل ومؤثر داخل الاتحاد، وتقدم ستراتيجياتها وسياساتها في التعامل مع الاتحاد الأوروبي دروساً قيّمة لدول مثل العراق، الذي تطمح إلى التكامل وتعزيز الاستقرار الإقليمي، وتحقيق الرخاء الاقتصادي. وبينما يسعى العراق إلى التغلب على التحديات التي يواجهها وتعزيز دوره في الشرق الأوسط، فإنه يستطيع أن يستمد الإلهام من النهج الذي تتبناه ألمانيا في التعامل مع الاتحاد الأوروبي في مجالات رئيسة. يتعمق هذا المقال في ستراتيجية ألمانيا متعددة الأطراف داخل الاتحاد الأوروبي، ويظهر كيف يمكن للعراق أن يستفيد من هذه الدروس، في سعيه للتغلب على تحدياته الإقليمية المعقدة وجهود التكامل الاقتصادي مع دول الجوار والمنطقة.

● لقمان عبد الرحيم الفيلي

التطور التاريخي لسياسات ألمانيا مع الاتحاد الأوروبي:

يمكن تقسيم التطور التاريخي للسياسات الألمانية اتجاه الاتحاد الأوروبي بمراحل رئيسة عدة، كانت بدايتها مع الحرب العالمية الثانية، ما يعكس الأولويات والتحديات المتطورة، التي تواجهها ألمانيا والاتحاد الأوروبي:

تحديات فترة المصالحة بعد الحرب (1945 - 1957) الانضمام إلى الجماعة الأوروبية للفحم والصلب(1951 ECSC) معاهدة روما في العام 1957 التي تعتبر نواة الاتحاد الأوروبي إنشاء عملة اليورو والانضمام إلى معاهدة ماستريخت (الثمانينيات) ،احتضان التوسع وبالذات سياسة التوسع الشرقي (العقد الأول من القرن الحادي والعشرين) . الدعوة إلى الانضباط المالي وتدابير التقشف لمعالجة الأزمة المالية وإصلاحات منطقة اليورو (2008 ولاحقاً)أزمة الهجرة (2015 - 2016) خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي (Brexit) في عام 2020 خلقت Brexit تحدياً جديداً للاتحاد الأوروبي، إذ تلعب ألمانيا لمكانتها وتأثيرها، دوراً رئيسياً في المفاوضات والمناقشات بشأن العلاقة المستقبلية بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة.

ولا يزال العقد الثاني من القرن الجاري يجلب تحديات مثل جائحة كوفيد- 19، أو الحرب الروسية الأوكرانية، وجهود التعافي الاقتصادي، وتغير المناخ، والتوترات الجيوسياسية، وهو ما تسعى ألمانيا والاتحاد الأوروبي إلى معالجته بشكل جماعي.

طوال المراحل المذكورة، كان التزام ألمانيا بالتكامل الأوروبي ودورها المدافع عن الاستقرار الاقتصادي، والتعاون السياسي، وسيادة القانون داخل الاتحاد الأوروبي، من الموضوعات الثابتة. ثم تطور النهج الذي تتبناه ألمانيا في التعامل مع سياسات الاتحاد الأوروبي استجابة للظروف والتحديات المتغيرة، ولكن التزامها بالمشروع الأوروبي يظل ثابتاً لا يتزعزع.

العوامل المساهمة:

كان لموقع ألمانيا الجيوسياسي وتجاربها التاريخية تأثير عميق على سياساتها التنموية في الاتحاد الأوروبي، ويعد فهم هذين العاملين أمراً ضرورياً، لفهم الأسباب التي جعلت ألمانيا لاعباً رئيساً في تشكيل الاتحاد الأوروبي، ادناه بعض العوامل الرئيسة التي تأثرت بموقع ألمانيا الجيوسياسي وتاريخها، مما أثر في سياساتها في الاتحاد الأوروبي وكما يلي:

الحرب العالمية الثانية وشعور ألمانيا بالذنب والمسؤولية التاريخية: الرغبة في الاستقرار الأوروبي، القوة الاقتصادية. وستراتيجية توجيه الصادرات، الشراكة الفرنسية – الألمانية، تحديات الهجرة واللجوء، دعم توسع الدول الشرقية بعد إعادة توحيد عام 1990، الالتزام بسيادة القانون والديمقراطية داخل الاتحاد الأوروبي، وأخيراً قانون التوازن.

حيث كان موقع ألمانيا الجيوسياسي بين نصفي أوروبا الغربي والشرقي، يتطلب منها إجراء عملية توازن دقيقة، ويتعين عليها أن تحافظ على علاقات قوية مع كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، مع الاعتراف بأهمية الأمن والتعاون في كلا السياقين.

يُعد حلف شمال الأطلسي ركيزة أساسية للسياسة الأمنية والدفاعية الألمانية، اذ يُعتبر الحلف بأعضائه الثمانية والعشرين، ضمانة مهمة للأمن والاستقرار في المنطقة الأوروبية الأطلسية، إذ تسهم ألمانيا في ميزانية الحلف بنسبة 14.5% اي ما يعادل 1.4% من ناتجها القومي، ولديها خطط برفع تلك النسبة إلى 2% بحلول العام 2024، كما تشارك ألمانيا في بعثات التانو في عدة مناطق حول العالم، وتسهم مثلاً بفعالية بعملية (ايرني) لمراقبة السواحل الليبية لمنع توريد الاسلحة إلى اطراف النزاع هناك.

وكجزء من سياق البحث عن دور فعال دولياً، خصوصاً داخل أقبية الأمم المتحدة، هناك تركيز ألماني على ملء مقاعد الدول غير دائمة العضوية في مجلس الامن. اذ تعتبر ألمانيا منظمة الأمم المتحدة اهم مؤسسة في النظام الدولي وتحتل ألمانيا مركزاً متميزاً فيها، كما تعد ثاني مساهم انساني في برامجها، وتطالب باستمرار ألمانيا منحها مقعداً دائماً في مجلس الامن الدولي، حيث ترى بأن لها أحقية بذلك، كونها رابع أكبر مساهم في موازنة المنظمة بنسبة 7% من ميزانية الأمم المتحدة، وثاني أكبر مانح دولي في إطار الأمم المتحدة، وتشارك في عدد من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام حول العالم، كما تدعو ألمانيا إلى إجراء اصلاحات في مجلس الامن الدولي، كونه لا يمثل واقع اليوم أو التوزيع الجغرافي العادل، حيث شكلت ألمانيا مجموعة (G4) مع اليابان والبرازيل والهند في عام 2005، وانطلقت مفاوضات الاصلاح بشكل رسمي في العام 2016.

التعددية الألمانية داخل الاتحاد الأوروبي:

لقد أثرت تجارب ألمانيا التاريخية تأثيراً عميقاً في التزامها بالتعددية داخل الاتحاد الأوروبي، وقد أكد الدمار الذي خلفته الحربان العالميتان والتقسيم اللاحق لبلاد خلال الحرب الباردة على أهمية التعاون والتكامل في أوروبا، وتبنت ألمانيا التعددية كوسيلة لمنع الصراعات وتعزيز المصالحة.

ويلعب اقتصاد ألمانيا القوي دوراً محورياً في نهجها متعدد الأطراف، وباعتبارها أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي، فإنها تتمتع بنفوذ اقتصادي كبير، وتدفع السياسات التي تؤكد الاستقرار الاقتصادي، والنمو، والتكامل. وهذا الالتزام بأساس اقتصادي قوي لا يفيد ألمانيا فحسب، بل أيضاً الاتحاد الأوروبي بالكامل.

إن الزعامة السياسية الألمانية داخل الاتحاد الأوروبي، بالتعاون غالباً مع فرنسا في «المحرك الفرنسي- الألماني»، تعمل على صياغة الأجندة السياسية للاتحاد، والشراكة القوية تكون من خلال التعاون بين هذين البلدين كعنصر أساسي في تكامل الاتحاد الأوروبي، حيث سلط الضوء على قوة التعاون والوحدة بين الدول الأعضاء.

إن التزام ألمانيا بتعميق التكامل الأوروبي، يشكل مبدأ توجيهياً، وهي تدعو إلى الاتحاد السياسي والاقتصادي والنقدي، مما يدل على الإيمان بفوائد السيادة المشتركة وصنع القرار الجماعي، ويشكل هذا الالتزام حجر الزاوية في هوية الاتحاد الأوروبي وتقدمه.

المشكلات:

ورغم أن ألمانيا كانت لاعباً رئيساً في تشكيل سياسات وستراتيجيات الاتحاد الأوروبي، فإنها لم تخل من الأخطاء الستراتيجية أو المجالات التي واجه فيها نهجها انتقادات عدة، أدناه بعض الأخطاء الستراتيجية الرئيسة أو القضايا المثيرة للجدل المتعلقة بسياسات وستراتيجيات ألمانيا في الاتحاد الأوروبي:

تدابير التقشف خلال أزمة منطقة اليورو، واتهام ألمانيا بالسعي للهيمنة على سياسات الاتحاد الأوربي وخصوصاً اتجاه دول جنوب أوروبا، وانعدام التضامن خلال أزمة الهجرة عام 2015، والفشل في تعزيز توسيع الاتحاد الأوروبي من غرب البلقان، والتحديات في موازنة المصالح الاقتصادية، وتقويض سياسة الطاقة في الاتحاد الأوروبي، من خلال دعم نورد ستريم 2، وبالتالي تعزيز وخلق الاعتماد على الغاز الروسي، وأخيراً النهج الحذر الذي تتبعه ألمانيا في إصلاح منطقة اليورو ومقاومتها لإجراءات، مثل سندات اليورو أو السياسة المالية الأوروبية المشتركة.

وعليه من الممكن القول إن الدور الذي تلعبه ألمانيا في الاتحاد الأوروبي معقداً، وكثيراً ما تتطلب سياساتها إيجاد توازن دقيق بين مصالحها الخاصة والمشروع الأوروبي الأوسع.

وعلى هذا النحو، فإن تصورات الأخطاء الستراتيجية يمكن أن تختلف بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة.

دروس للعراق:

هناك نقاط رئيسة عديدة من الفهم الألماني تجاه الاتحاد الأوروبي يجب على العراقيين أخذها بعين الاعتبار، حيث إن الفهم المذكور يمكن أن يساعد العراق، وهو يستكشف مساره بعد عزلة طويلة نحو التعاون والتنمية الإقليميين، وهي:

1 - الالتزام بالسلام والاستقرار الإقليميين. إن التزام ألمانيا التاريخي بالسلام والاستقرار في أوروبا، والذي تحقق من خلال التعاون الإقليمي، يشكل درساً قيماً، وإن العراق، الدولة التي عانت من سنوات من الصراعات وعدم الاستقرار، يمكنها أن تستلهم التزام ألمانيا بالسلام والاستقرار، ومن خلال إعطاء الأولوية للسلام والتعاون الإقليميين، يستطيع العراق أن يعمل على منع الصراعات في المستقبل وتعزيز المصالحة بين المجموعات العرقية والدينية المختلفة.

2 - الإصلاحات الاقتصادية والنمو والرخاء، النجاح الاقتصادي الذي حققته ألمانيا يقدم دروساً قيمة للعراق، وإن تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وجذب الاستثمار هي البنية التحتية، وهي رأس المال البشري وخلق بيئة أعمال مواتية يمكن أن يحفز النمو الاقتصادي ويحسن مستويات المعيشة للعراقيين.

3 - المرونة في الحكم. إن النهج المرن الذي تتبعه ألمانيا في التعامل مع التكامل الأوروبي، واستيعاب الاحتياجات المتنوعة، يمكن أن يتردد صداه لدى سكان العراق المتنوعين عرقياً وثقافياً. ومن المهم بالنسبة للعراق أن يستكشف نماذج أنظمة الحكم الاتحادية وأنظمة الإدارة اللامركزية لمعالجة الفوارق الإقليمية في هياكل الحكم.

4 - حكم القانون والديمقراطية. إن تأكيد ألمانيا على حكم القانون والقيم الديمقراطية داخل الاتحاد الأوروبي يبرهن على أهمية هذه المبادئ، لتحقيق الاستقرار. وينبغي للعراق أن يعطي الأولوية لإنشاء وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون.

5 - حل الصراعات والمصالحة يمكن للعراق أن يستفيد من تجربة ألمانيا في جهود المصالحة بعد الحرب العالمية الثانية، وأن تعزيز الحوار ومعالجة الأسباب الجذرية للصراعات وتعزيز الوحدة الوطنية هي خطوات أساسية نحو السلام الدائم.

6 - المشاركة العالمية والدبلوماسية. يمكن للعراق أن يحذو حذو ألمانيا من خلال الانخراط بنشاط في الدبلوماسية وتعزيز تراثه الثقافي على الساحة العالمية، فالقوة الناعمة والمبادرات الدبلوماسية قادرة على تعزيز نفوذ العراق والمساهمة في تعزيز مكانته الدولية.

7 - الرؤية والصبر على المدى الطويل. إن رؤية ألمانيا طويلة المدى للتكامل الأوروبي تثبت أهمية الصبر والمثابرة، وتقدم لدولة مثل العراق دروساً بوجوب وضع أهداف ستراتيجية طويلة الأمد، وأن يظل ملتزماً بجهود التعاون الإقليمي، مدركاً أن بناء الدولة يستغرق وقتاً وتركيزاً.

8 - تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية والتعاون الإقليمي. يمكن للعراق أن يتعلم من قدرة ألمانيا على تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية والتعاون الإقليمي الأوسع، إذ إن إعطاء الأولوية لمصالحها الخاصة مع الاعتراف بفوائد التعاون الإقليمي أمر بالغ الأهمية لتحقيق النجاح.

9 - القيادة والدبلوماسية. بينما يسعى العراق إلى القيام بدور أكثر تأثيراً في الشؤون الإقليمية، فإنه يستطيع الاستفادة من القيادة الألمانية داخل الاتحاد الأوروبي، لتعزيز دوره الإقليمي وإدارة مصالحه الخارجية، وإن الدبلوماسية الفعالة والمشاركة النشطة مع المنظمات الإقليمية من شأنها أن تعزز نفوذ العراق.

10 - المشاركة الإقليمية. يجب على العراق أن يتعامل بشكل فعّال مع المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي لتعزيز التعاون ومعالجة التحديات المشتركة.

ومن الممكن أن يساعد دمج هذه الدروس في سياسات العراق وستراتيجياته في إيجاد حلول تكيف للتغلب على تحدياته الفريدة والمساهمة في الاستقرار الإقليمي، والنمو الاقتصادي، والتعاون في الشرق الأوسط. وممكن ايضاً أن تقدم بعض الرؤى القيمة للعراق في سعيه لبناء مستقبل أكثر ازدهاراً وسلاماً في المنطقة.

خاتمة:

دعونا نلقي نظرة على بعض الأمثال الألمانية التي يمكن تطبيقها على سياق الاتحاد الأوروبي:

«الأيادي الكثيرة تجعل العمل خفيفاً»، «الفرد للكل، والكل للفرد»، وأخيراً «الفرح المشترك هو فرح مضاعف، والحزن المشترك هو نصف حزن»، مما يعكس فكرة أن تبادل الخبرات، سواء كانت إيجابية أو سلبية، يعزز التواصل الإنساني ويخفف العبء، وفي سياق الاتحاد الأوروبي، فإنه يؤكد أهمية الدعم المتبادل خلال الأوقات الجيدة والفترات الصعبة، ورغم أن هذه الأمثال لا تقتصر على الاتحاد الأوروبي، فإنها تصور مبادئ أو ثقافة المانية مهمة يمكن تطبيقها على مهمة الاتحاد الأوروبي المتمثلة في تعزيز الوحدة والتعاون والدعم المتبادل بين الدول الأعضاء.

إن ستراتيجية التعددية التي تتبناها ألمانيا داخل الاتحاد الأوروبي توفر دروساً لا تقدر بثمن للعراق وهو يبحر في طريقه نحو الاستقرار الإقليمي، والنمو الاقتصادي، والتكامل، وإن التزام ألمانيا بالسلام والاستقرار والازدهار الاقتصادي والقيم الديمقراطية، إلى جانب استعدادها للتعاون والمشاركة دبلوماسياً، يشكل نموذجاً يتماشى مع تطلعات العراق إلى مستقبل أكثر أمناً وازدهاراً في الشرق الأوسط.

ومن خلال تطبيق هذه الدروس، يستطيع العراق أن يخطو خطوات كبيرة نحو مستقبل أكثر إشراقاً واستقراراً في المنطقة، مستفيداً من أنموذج الاتحاد الأوروبي الناجح للتعددية.

● سفير جمهورية العراق في برلين

تعزيز سيادة القانون: رحلة العراق من منظور الإصلاح القضائي في ألمانيا

نشر بتاريخ 21/12/2023

شرعت ألمانيا بعد الحرب العالميَّة الثانية، في رحلة تحولٍ صعبة لإعادة بناء نظامها القانوني وإصلاحها، والسعي لضمان العدالة، وحماية الحقوق الفرديَّة، ومنع تكرار جرائم ماضيها، فجعل التزام البلاد بالديمقراطيَّة وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان من سلطتها القضائيَّة أنموذجاً للتنمية، ويقدم دروساً قيمة للدول التي تسعى جاهدة إلى إنشاء نظامٍ قانوني قوي ومستقل. في هذا المقال، سنستنتج التطور التاريخي للقضاء الألماني وكيفيَّة إدارة ألمانيا للمهمة الهائلة المتمثلة في إصلاح قطاعها القضائي والدروس الأساسيَّة التي يحملها للعراق في سعيه لإصلاح وتعزيز مؤسساته القضائيَّة. التطورات التاريخيَّة – رحلة القضاء تميزت مرحلة ما بعد الحرب العالميَّة الثانية بانتقالٍ عميقٍ كان بمثابة نقطة تحولٍ بالنسبة للقضاء الألماني، ومرَّت بعدة مراحل من التطورات الرئيسة، نوجزها في أدناه:

1- نقطة البداية، محاكمات نورمبرغ: بدأ الطريق إلى الإصلاح القضائي في ألمانيا بمحاكمات نورمبرغ، ففي أعقاب الحرب العالميَّة الثانية مباشرةً واجهت ألمانيا المساءلة عن الجرائم التي ارتكبت خلال الحقبة النازيَّة، وكانت محاكمات نورمبرغ التي عقدت للمدة من 1945 إلى 1946، بمثابة جهدٍ دولي لمحاكمة كبار المسؤولين النازيين بتهمة ارتكاب جرائم حربٍ وجرائم ضد الإنسانيَّة.
هذه المحاكمات كانت مهمة للغاية لأنها أولاً، أسست لمبدأ المسؤوليَّة الجنائيَّة الفرديَّة في القانون الدولي، والذي كان خروجاً عن المفهوم السابق للذنب الجماعي، وقد أرسى هذا المبدأ الأساس الرصين لنظام قانوني أكثر عدلاً وإنصافاً في ألمانيا ما بعد الحرب. من جهة أخرى، ضمت المحاكمات مزيجاً من الخبراء القانونيين من دول الحلفاء الذين عملوا معاً لمحاكمة القيادة النازيَّة، ويمثل هذا التعاون الدولي مثالاً للتعاون الذي سيؤثر لاحقاً في جهود إصلاح القضاء في ألمانيا.

2- عمليَّة اجتثاث النازيَّة: كجزءٍ من عمليَّة التطهير من النازيَّة من مفاصل الدولة، تمت إزالة الأفراد ذوي الانتماءات النازيَّة من المناصب القياديَّة داخل السلطة القضائيَّة لضمان استقلال الجهاز القانوني وعدم الانحياز، وأدرك الحلفاء أنَّه من أجل بناء مجتمعٍ عادلٍ وديمقراطي في ألمانيا ما بعد الحرب، كان من الضروري إبعاد ذوي الانتماءات النازيَّة من المناصب آنفاً، وشملت إجراءات عزل النازيين التحقيق في خلفيات القضاة والمدعين

العامين وغيرهم من المسؤولين القانونيين لتحديد تورطهم مع النظام النازي، وعزل أولئك الذين تبين أنهم نازيون نشطون من مناصبهم، وفي بعض الحالات واجهوا المحاكمة، وكانت هذه العمليَّة صعبة، لأنها تطلبت تحقيق التوازن بين مساءلة الأفراد عن أفعالهم خلال الحقبة النازيَّة وضمان استمرار النظام القضائي في العمل بفعاليَّة.

3- القانون الأساسي (1949): أنشأ الدستور، والذي يسمى في ألمانيا بالقانون الأساسي، والذي اعتمد في 23 أيار 1949، الإطار القانوني لجمهوريَّة ألمانيا الاتحاديَّة، والذي يمنح الحقوق الأساسيَّة، بما في ذلك الحق في الحصول على محاكمة عادلة، ووضع الأساس للنظام القانوني في البلاد، وهذا ما أدى الى إرساء القانون الأساسي الخاص بالفصل بين السلطات، والنظام الاتحادي، وسيادة القانون كالمبادئ التوجيهيَّة للنظام القانوني الألماني في فترة ما بعد الحرب.

4- المحكمة الدستوريَّة الاتحاديَّة: في العام 1951 تمَّ تأسيس المحكمة الدستوريَّة الاتحاديَّة، وأصبحت هذه المحكمة الوصي على القانون الأساسي، وضمان امتثال القوانين والإجراءات الاتحاديَّة لأحكامه، ولعبت دوراً حيوياً في دعم سيادة القانون وحماية الحقوق والحريات العامة، ولها سلطة مراجعة وتمييز دستوريَّة القوانين والإجراءات الحكوميَّة إذا خالفت القانون الأساسي.

5- إعادة دمج ألمانيا الشرقيَّة: بعد سقوط جدار برلين في العام 1989 وإعادة توحيد ألمانيا في العام 1990، دُمجت الأنظمة القانونيَّة في ألمانيا الشرقيَّة مع الغربيَّة، مع إشراف المحكمة الدستوريَّة الاتحاديَّة على الفترة الانتقاليَّة، مع التأكيد على القانون الأساسي لعام 1949.

6- التكامل الأوروبي (التسعينيات – العقد الأول من القرن الحادي والعشرين): لعب القضاء الألماني دوراً محورياً في دمج البلاد في الاتحاد الأوروبي، إذ أكدت الأحكام التاريخيَّة التي اتخذتها المحكمة الدستوريَّة الاتحاديَّة على علويَّة قانون الاتحاد الأوروبي على القانون الوطني، الأمر الذي عزز التزام ألمانيا بالوحدة الأوروبيَّة.

7- العصر الحديث (2010 – الآن): واصلت ألمانيا دمج المعايير الدوليَّة لحقوق الإنسان في نظامها القانوني، الأمر الذي سمح للأفراد برفع قضايا أمام "المحكمة الأوروبيَّة لحقوق الإنسان"، وظل الالتزام بحماية حقوق الإنسان موضوعاً رئيساً في الفقه القانوني الألماني، وبهذا تجدر الإشارة الى أهم سمات التوجهات الألمانيَّة في السياق القانوني:

أولاً – الرقميَّة والتكيف مع التحديات القانونيَّة: كان على السلطة القضائيَّة في ألمانيا، كما هي الحال في العديد من البلدان، أنْ تتكيف مع التحديات التي يفرضها العصر الرقمي، وأصبحت القضايا المتعلقة بخصوصيَّة البيانات والأمن السيبراني والأدلة الرقميَّة ذات أهميَّة متزايدة.

ثانياً – الدور المستمر في العدالة الدوليَّة: تشارك ألمانيا بنشاطٍ في جهود العدالة الجنائيَّة الدوليَّة، وحاكمت

الأفراد بتهمة ارتكاب جرائم الإبادة الجماعيَّة، وجرائم ضدَّ الإنسانيَّة، وجرائم حرب، وجريمة العدوان، كما أسهمت في المنتديات والمنظمات القانونيَّة الدوليَّة.

ثالثاً – التحديات والإصلاحات: أدت التحديات المتعلقة بعدد القضايا والكفاءة القضائيَّة والوصول إلى العدالة إلى إجراء إصلاحات مستمرة داخل السلطة القضائيَّة الألمانيَّة لضمان بقائها فعالةً ومستجيبةً للاحتياجات المجتمعيَّة المتطورة.

بإيجاز، شهد القضاء الألماني تحولاً ملحوظاً منذ الحرب العالميَّة الثانية، إذ تطور من نظامٍ ملوثٍ بالنفوذ النازي إلى نظامٍ يدعم المبادئ الديمقراطيَّة، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان. وقد لعبت ألمانيا دوراً مهماً في المنظومة القانونيَّة الأوروبيَّة والعالميَّة، وكانت لها إسهامات مميزة وفعالة في حماية الحقوق الفرديَّة وتعزيز العدالة والمساءلة، ويعكس التطور التاريخي الذي شهده القضاء الألماني التزامه بالتعلم من الماضي وبناء نظام قانوني يساوي أمامه الجميع من دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القوميَّة أو الأصل أو اللون أو الدين أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي.

في ألمانيا، وعلى مدى القرن المنصرم، كان هناك مبدأ قانوني سائدٌ يعرف باسم «Rechtsstaat» أو مبدأ "سيادة القانون"، كان بمثابة المبدأ التوجيه المركزي في التفكير القانوني والقضائي الألماني، وكان له تأثيرٌ كبيرٌ في النظام القانوني والقضائي في البلاد، ويؤكد مبدأ Rechtsstaat على مبادئ أساسٍ تتجلى بسيادة القانون، واليقين القانوني، وحماية الحقوق والحريات، والفصل بين السلطات، واستقلال القضاء، وأهميَّة تمكن المواطن من الوصول إلى العدالة، والديمقراطيَّة.

الهيكل القضائي:

يعملُ الهيكل القضائي في ألمانيا على ثلاثة مستويات: المستوى الاتحادي، على مستوى الولايات، وعلى مستوى البلديات، وتمَّ تصميم هذا النظام اللامركزي لضمان فصل السلطات والسماح بإحلال العدل بكفاءة واستقلاليَّة، وبهذا الصدد، سنعرف في أدناه آليات عمل الأجهزة القضائيَّة حسب مستويات التمثيل:

1- المستوى الاتحادي:

أولاً – المحكمة الدستوريَّة الاتحاديَّة: وهي أعلى مستوى من السلطة القضائيَّة الألمانيَّة، ومقرها في مدينة كارلسروه التابعة لولاية بادن– فورتمبيرغ، وتتمتع هذه المحكمة بسلطة الرقابة على دستوريَّة القوانين والفصل في تنازع الاختصاص بين الحكومة المركزيَّة وحكومات الولايات أو بين حكومات الولايات في ما بينها بما يضمن عدم مخالفة التشريعات الاتحاديَّة والمحليَّة للقانون الأساسي (دستور ألمانيا)، واحترام مبدأ الفصل بين السلطات.

ثانياً – المحاكم الاتحاديَّة: وتشمل محكمة العدل الاتحاديَّة، والمحكمة الإداريَّة الاتحاديَّة، ومحكمة الماليَّة الاتحاديَّة، ومحكمة العمل الاتحاديَّة، وتتمتع هذه المحاكم الاتحاديَّة بسلطة قضائيَّة على مجالات محددة من القانون، مثل القانون المدني والإداري والضريبي وقانون العمل.

ثالثاً – المدعي العام الاتحادي: يتولى هذا المكتب ملاحقة الجرائم الفيدراليَّة الخطيرة، بما في ذلك الإرهاب والجريمة المنظمة، ويكون المدعي العام الاتحادي مستقلاً ويعمل تحت سلطة وزارة العدل الاتحاديَّة.

2- مستوى الولاية:

أولاً – محاكم الولايات: تتمتع كل ولاية من ولايات ألمانيا الفيدراليَّة الست عشرة بسلطتها القضائيَّة الخاصة، والتي تشمل محاكم الولايات، إذ تتعامل محاكم الولاية هذه مع مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك المسائل المدنيَّة والجنائيَّة والإداريَّة، وقد يختلف هيكل وتنظيم محاكم الولايات قليلاً من ولاية لأخرى.

ثانياً – المحاكم الدستوريَّة للولايات: لدى معظم الولايات الألمانيَّة محاكمها الدستوريَّة الخاصة المسؤولة عن ضمان امتثال قوانين وإجراءات الولاية لدساتير الولايات المعنيَّة، تتعامل هذه المحاكم مع القضايا الدستوريَّة على مستوى الولاية.

2- المستوى البلدي:

أولاً – المحاكم المحليَّة: هي أدنى مستوى من السلطة القضائيَّة وموجودة في كل مدينة ومنطقة، وتتعامل مع القضايا المدنيَّة والجنائيَّة الأقل خطورة، مثل مسائل قانون الأسرة، والمطالبات الصغيرة، والجنح. وتتعامل هذه المحاكم أيضاً مع المسائل غير الخلافيَّة مثل الوصيَّة والوصايات.

ثانياً – المدعون العامون: مسؤولون عن التحقيق والملاحقة القضائيَّة في القضايا الجنائيَّة في ولاياتهم القضائيَّة، ويعملون بشكلٍ وثيقٍ مع الشرطة المحليَّة ويلعبون دوراً حاسماً في نظام العدالة الجنائيَّة.

من المهم أنْ نلاحظ أنَّه بينما يعملُ القضاء الألماني ضمن هذا الهيكل ثلاثي المستوى، هناك تركيزٌ قويٌّ على استقلال القضاء، إذ يتمُّ تعيين القضاة مدى الحياة ويتمُّ اتخاذ القرارات بشكلٍ محايدٍ بناءً على القانون، فضلاً عن ذلك، يلتزمُ القضاء الألماني بمبدأ الشرعيَّة، أي أنَّ القضاة يجب أنْ يطبقوا القانون كما هو مكتوبٌ، وليس لديهم سلطة إنشاء القانون من خلال قراراتهم.

علاوة على ذلك، يعتمد النظام القانوني في ألمانيا على مبادئ القانون المدني، مع وجود مدونة قانونيَّة شاملة تغطي مختلف مجالات القانون، ويختلف هذا النظام عن أنظمة القانون العام في دولٍ مثل الولايات المتحدة الأميركيَّة والمملكة المتحدة، إذ يكون للسوابق القضائيَّة (هي ما تعرف اصطلاحاً بالقانون القضائي) دورٌ أكثر بروزاً. بكلماتٍ موجزة، يعملُ القضاء الألماني في ظل تقسيمٍ واضحٍ للسلطات بين المستوى الاتحادي، ومستوى الولايات، والبلديات، ليضمن إدارة العدالة بشكلٍ فعالٍ ومستقلٍ في جميع أنحاء البلاد.

الدروس الأساسيَّة للعراق:

لدى ألمانيا والعراق أنظمة قضائيَّة متميزة تتشكل حسب سياقاتها التاريخيَّة، وتقاليدها القانونيَّة، وبيئاتها السياسيَّة، ويرتكز النظام الألماني على المبادئ الديمقراطيَّة وتقاليد القانون المدني، مع التركيز على استقلال القضاء وحماية الحقوق والحريات، وبالمقابل، يعمل القضاء العراقي في بيئة أكثر تعقيداً، ويتأثر بالتقاليد القانونيَّة المدنيَّة والإسلاميَّة، ويواجه تحدياتٍ تتعلق بالتأثير السياسي وعدم الاستقرار، وبينما يواجه العراق تحديات إعادة بناء مؤسساته القانونيَّة والقضائيَّة بعد سنواتٍ من الصراع وعدم الاستقرار، فإنَّه يمكنه استخلاص العديد من الدروس الأساسيَّة من تجربة ألمانيا لتوجيه جهوده لإصلاح وتعزيز مؤسساته القانونيَّة والقضائيَّة، ومنها:

1- الالتزام بسيادة القانون: إنَّ التزام ألمانيا الثابت بسيادة القانون ينبغي أنْ يكون بمثابة مبدأ أساس للعراق، وإنَّ التمسك بسيادة القانون يضمن أنَّ النظام القانوني هو السلطة النهائيَّة وأنَّ جميع الأفراد، بما في ذلك المسؤولون الحكوميون، متساوون أمام القانون.

2- استقلال القضاء: يجب على العراق أنْ يضعَ النصوص الدستوريَّة والتشريعيَّة الخاصة باستقلال السلطة القضائيَّة موضع التطبيق من حيث وجود سلطة قضائيَّة متحررة من النفوذ السياسي أمرٌ ضروريٌ لدعم العدالة وضمان حصول جميع المواطنين على معاملة عادلة بموجب القانون، وهنا ينبغي تعيين القضاة على أساس الجدارة وحمايتهم من الضغوط الخارجيَّة والتدخل السياسي وألا يكون عليهم سلطانٌ إلا القانون.

3- إطار دستوري قوي: على العراق أنْ ينشئ إطاراً دستورياً قوياً يكرّسُ المبادئ الديمقراطيَّة وحقوق الإنسان والفصل بين السلطات، ويقدم أساساً قانونياً واضحاً للنظامين القانوني والقضائي في البلاد.

4- المساءلة عن جرائم الماضي: بينما لا تزال تعالج ألمانيا ماضيها النازي من خلال آليات إزالة النازيَّة والمساءلة، على العراق بالمثل معالجة انتهاكات حقوق الإنسان السابقة، والسعي إلى المساءلة عن الجرائم المرتكبة خلال فترات الصراع، وإنَّ إنشاء آليات للمساءلة والمصالحة العادلة يمكن أنْ يساعد البلاد على المضي قدماً مع احترام حقوق الضحايا وأسرهم.

5- التعليم والاحتراف القانوني: ينبغي للعراق أنْ يستثمرَ في التعليم القانوني والتطوير المهني لضمان الاستعداد الجيد للملاكات القانونيَّة المهنيَّة لدعم القيم الديمقراطيَّة وسيادة القانون، ويعدُّ التدريب الأخلاقي والقيمي والفهم العميق للمبادئ الدستوريَّة أمراً ضرورياً.

6- الوصول إلى العدالة: ضرورة إعطاء العراق الأولويَّة لوصول جميع مواطنيه إلى مؤسسات وقنوات العدالة، بغض النظر عن خلفيتهم أو وضعهم الاقتصادي، وهنا ينبغي إنشاء برامج المساعدة القانونيَّة والمساعدات لضمان قدرة الجميع على التماس سبل الإنصاف من خلال النظام القانوني.

7- التعاون الدولي: إنَّ التعاون والدعم الدوليين، كما تلقته ألمانيا بعد الحرب العالميَّة الثانية، من شأنه أنْ يزودَ العراق بالتوجيه والخبرة والموارد اللازمة لجهود الإصلاح القضائي، إذ إنَّ التعاون مع المنظمات الدوليَّة والخبراء القانونيين والتعلم من تجارب الآخرين مهمٌ ولا يقدر بثمن.

8- التكيف مع السياق المحلي: ومع استخلاص الدروس من تجربة ألمانيا، يتعين على العراق أيضاً أنْ يأخذَ في الاعتبار سياقه الثقافي والتاريخي والاجتماعي الفريد، وينبغي تصميم الإصلاحات القانونيَّة بحيث تعالج التحديات والاحتياجات الخاصة بهويَّة العراق التاريخيَّة والثقافيَّة والاجتماعيَّة.

9- الموازنة بين الحقوق والواجبات: ندرك أنَّ الحقوق تأتي مع الواجبات والمسؤوليات المقابلة، وإنَّ تحقيق التوازن بين الحقوق والحريات والاحتياجات الأوسع للمجتمع أمرٌ ضروريٌّ للتعايش المتناغم.

خاتمة:

كان إصلاح المنظومة التشريعيَّة والقطاع القضائي في ألمانيا بعد الحرب العالميَّة الثانية عمليَّة معقدة ومليئة بالتحديات، وقد تطلب الأمر معالجة إرث النظام النازي، وإرساء مبادئ ديمقراطيَّة، وبناء نظام قانوني قادر على دعم سيادة القانون وحماية الحقوق الفرديَّة، فمن خلال محاكمات نورمبرغ، وتطهير ألمانيا من النازيَّة، وإنشاء القانون الأساسي، وإنشاء المحكمة الدستوريَّة الفيدراليَّة، والالتزام بالتثقيف القانوني والمهني، تمكنت ألمانيا من تحويل نظامها القضائي إلى نموذج للإصلاح. وتقدم تجربة ألمانيا درساً قيماً للدول الأخرى التي تواجه تحدياتٍ مماثلة، إذ تبين أنَّ الالتزام بالعدالة والقيم الديمقراطيَّة من الممكن أنْ يؤدي إلى نظام قانوني قوي ومرنٍ حتى في أصعب الظروف.

بوسع بلدانٍ مثل العراق، التي تواجه تحديات التحولات السياسيَّة في مرحلة ما بعد الصراع أو التحول السياسي، أنْ تستمدَّ الإلهام من رحلة ألمانيا، من خلال إعطاء الأولويَّة لإنشاء إطار دستوري قوي وتقديم ضمانات تنفيذ أحكامه، وضمان استقلال القضاء، والاستثمار في التعليم القانوني، والمساءلة، وتعزيز الشفافيَّة، يمكن للدول أنْ تمهدَ الطريق لنظام قضائي قوي ونزيه يدعم سيادة القانون ويحمي حقوق مواطنيها ويقوي الثقة بين الدولة والمواطن العراقي، ومن خلال القيام بذلك، يمكنهم التحرك نحو مستقبلٍ تسود فيه العدالة والديمقراطيَّة واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة.

رابط المقال

https://alsabaah.iq/89083-.html

تعزيز سيادة القانون:
رحلة العراق من منظور الإصلاح القضائي في ألمانيا

شرعت ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، في رحلة تحول صعبة لإعادة بناء نظامها القانوني وإصلاحها، والسعي لضمان العدالة، وحماية الحقوق الفردية، ومنع تكرار جرائم ماضيها، فجعل التزام البلاد بالديمقراطية وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان من سلطتها القضائية أنموذجا للتنمية، ويقدم دروسا قيمة للدول التي تسعى جاهدة إلى إنشاء نظام قانوني قوي ومستقل. في هذا المقال، سنستنتج التطور التاريخي للقضاء الألماني وكيفية إدارة ألمانيا للمهمة الهائلة المتمثلة في إصلاح قطاعها القضائي والدروس الأساسيّة التي يحملها للعراق في سعيه لاصلاح وتعزيز مؤسساته القضائية.

● لقمان عبد الرحيم الفيلي

التطورات التاريخيّة - رحلة القضاء

تميزت مرحلة ما بعد الحرب العالميّة الثانية بانتقال عميق كان بمثابة نقطة تحول بالنسبة للقضاء الألماني، ومرّت بعدة مراحل من التطورات الرئيسة، نوجزها في أدناه.

1- نقطة البداية، محاكمات نورمبرغ

بدأ الطريق إلى الإصلاح القضائي في ألمانيا بمحاكمات نورمبرغ، ففي أعقاب الحرب العالميّة الثانية مباشرة واجهت ألمانيا المسألة عن الجرائم التي ارتكبت خلال الحقبة النازيّة. وكانت محاكمات نورمبرغ التي عقدت للمدة من 1945 إلى 1946، بمثابة جهد دولي لمحاكمة كبار المسؤولين النازيين بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

هذه المحاكمات كانت مهمة للغاية لأنها أولا، أسست مبدأ المسؤولية الجنائيّة الفردية في القانون الدولي، والذي كان خروجاً عن المفهوم السابق للذنب الجماعي، وقد أرسى هذا المبدأ الأساس الرصين لنظام قانوني أكثر عدلا وانصافاً في ألمانيا ما بعد الحرب.

من جهة أخرى، ضمنت المحاكمات مزيجاً من الخبراء القانونيين من دول الحلفاء الذين عملوا معاً لمحاكمة القيادة النازيّة، ويمثل هذا التعاون الدولي مثالاً للتعاون الذي سيؤثر لاحقاً في جهود إصلاح القضاء في ألمانيا.

2- عملية اجتثاث النازيّة

كجزء من عملية التطهير من النازيّة من مفاصل الدولة، تمت إزالة الأفراد ذوي التأثيرات النازيّة من المناصب القيادية داخل السلطة القضائيّة لضمان استقلال الجهاز القانوني وعدم الانحياز. وأدرك الحلفاء أنّه من أجل بناء مجتمع عادل وديمقراطي في ألمانيا ما بعد الحرب، كان من الضروري إبعاد ذوي الانتماءات النازيّة من المناصب أنفاً. وشملت إجراءات عزل النازيين التحقيق في خلفيات القضاة والمدعين العامين وغيرهم من المسؤولين القانونيين لتحديد تورطهم مع النظام النازي، وعزل أولئك الذين تبين أنهم نازيون نشطون من مناصبهم. وفي بعض الحالات واجهوا المحاكمة، وكانت هذه العملية صعبة، لأنها تطلبت تحقيق التوازن بين مسألة الأفراد عن أفعالهم خلال الحقبة النازيّة وضمان استمرار النظام القضائي في العمل بفعاليّة.

3- القانون الأساسي (1949)

أنشأ الدستور، والذي يسمى في ألمانيا بالقانون الأساسي، والذي اعتمد في 23 أيار 1949، الإطار القانوني لجمهورية ألمانيا الاتحادية، والذي يمنح الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحق في الحصول على محاكمة عادلة، ووضع الأساس للنظام القانوني في البلاد، وهذا ما أدى الى إرساء القانون الأساسي الخاص بالفصل بين السلطات، والنظام الاتحادي، وسيادة القانون كالمبادئ التوجيهيّة للنظام القانوني الألماني في فترة ما بعد الحرب.

4- المحكمة الدستورية الاتحادية

في العام 1951 تمّ تأسيس المحكمة الدستورية الاتحادية، وأصبحت هذه المحكمة الوصي على القانون الأساسي، وضمان امتثال القوانين والإجراءات الاتحادية لأحكامه، ولعبت دوراً حيوياً في دعم سيادة القانون وحماية الحقوق والحريات العامة، ولها سلطة مراجعة وتمييز دستورية القوانين والإجراءات الحكومية إذا خالفت القانون الأساسي

5- إعادة دمج ألمانيا الشرقية

بعد سقوط جدار برلين في العام 1989 وإعادة توحيد ألمانيا في العام 1990، دمجت الأنظمة القانونية في ألمانيا الشرقية مع الغربية، مع إشراف المحكمة الدستورية الاتحادية على الفترة الانتقالية، مع التأكيد على القانون الأساسي لعام 1949.

6- التكامل الأوروبي (التسعينيات - العقد الأول من القرن الحادي والعشرين)

لعب القضاء الألماني دوراً محورياً في دمج البلاد في الاتحاد الأوروبي، إذ أكدت الأحكام التاريخيّة التي اتخذتها المحكمة الدستوريّة الاتحاديّة على علوّية قانون الاتحاد الأوروبي على القانون الوطني، الأمر الذي عزز التزام ألمانيا بالوحدة الأوروبية

7- العصر الحديث (2010 - الآن)

واصلت ألمانيا دمج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في نظامها القانوني، الأمر الذي سمح للأفراد برفع قضايا أمام "المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان". وظل الالتزام بحماية حقوق الإنسان موضوعاً رئيساً في الفقه القانوني الألماني، وبهذا نجد الإشارة الى أهم سمات التوجهات الألمانيّة في السياق القانوني

أولا - الرقميّة والتكيف مع التحديات القانونيّة: كان على السلطة القضائيّة في ألمانيا، كما هي الحال في العديد من البلدان، أن تتكيف مع التحديات التي يفرضها العصر الرقمي، وأصبحت القضايا المتعلقة بخصوصية البيانات والأمن السيبراني والأدلة الرقميّة ذات أهميّة متزايدة.

ثانياً - الدور المستمر في العدالة الدولية: تشارك ألمانيا بنشاط في جهود العدالة الجنائيّة الدوليّة، وحاكمت الأفراد بتهمة ارتكاب جرائم الإبادة الجماعيّة، وجرائم ضدّ الإنسانيّة، وجرائم حرب، وجريمة العدوان، كما أسهمت في المنتديات والمنظمات القانونيّة الدوليّة

ثالثاً - التحديات والإصلاحات: أدت التحديات المتعلقة بعدد القضايا والكفاءة القضائيّة والوصول إلى العدالة إلى إجراء إصلاحات مستمرة داخل السلطة القضائيّة الألمانيّة لضمان بقائها فعالة ومستجيبة للاحتياجات المجتمعيّة المتطورة

بإيجاز، شهد القضاء الألماني تحولاً ملحوظاً منذ الحرب العالميّة الثانية، إذ تطور من نظام ملوث بالنفوذ النازي إلى نظام يدعم المبادئ الديمقراطيّة، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان.

وقد لعبت ألمانيا دوراً مهماً في المنظومة القانونيّة الأوروبيّة والعالميّة، وكانت لها إسهامات مميزة وفعالة في حماية الحقوق الفرديّة وتعزيز العدالة والمساءلة، ويعكس التطور التاريخي الذي شهده القضاء الألماني التزامه بالتعلم من الماضي وبناء نظام قانوني يسامي أمامه الجميع من دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القوميّة أو الأصل أو اللون أو الدين أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي.

في ألمانيا، وعلى مدى القرن المنصرم، كان هناك مبدأ قانوني سائد يعرف باسم "Rechtsstaat"، أو مبدأ "سيادة القانون"، كان بمثابة المبدأ التوجيه المركزي في التفكير القانوني والقضائي الألماني. وكان له تأثير كبير في النظام القانوني والقضائي في البلاد، ويؤكد مبدأ Rechtsstaat على مبادئ أساس تتجلى بسيادة القانون، واليقين القانوني، وحماية الحقوق والحريات، والفصل بين السلطات، واستقلال القضاء. وأهمية تمكن المواطن من الوصول إلى العدالة، والديمقراطية.

الهيكل القضائي

يعمل الهيكل القضائي في ألمانيا على ثلاثة مستويات المستوى الاتحادي، على مستوى الولايات، وعلى مستوى البلديات، وتمّ تصميم هذا النظام اللامركزي لضمان فصل السلطات والسماح بإحلال العدل بكفاءة واستقلاليّة، وبهذا الصدد، سنغوص في أدناه آليات عمل الأجهزة القضائيّة حسب مستويات التمثيل

1- المستوى الاتحادي:

أولا - المحكمة الدستورية الاتحادية: وهي أعلى مستوى من السلطة القضائيّة الألمانيّة، ومقرها في مدينة كارلسروه التابعة لولاية بادن- فورتمبيرغ، وتتمتع هذه المحكمة بسلطة الرقابة على دستورية القوانين والفصل في نتازع الاختصاص بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات أو بين حكومات الولايات في ما بينها بما يضمن عدم مخالفة التشريعات الاتحادية والمحلية للقانون الأساسي (دستور ألمانيا)، واحترام مبدأ الفصل بين السلطات.

ثانياً - المحاكم الاتحادية: وتشمل محكمة العدل الاتحادية، والمحكمة الإداريّة الاتحاديّة، ومحكمة المالية الاتحاديّة، ومحكمة العمل الاتحاديّة، وتتمتع هذه المحاكم الاتحاديّة بسلطة قضائيّة على مجالات محددة من القانون، مثل القانون المدني والإداري والضريبي وقانون العمل.

ثالثاً - المدعي العام الاتحادي: يتولى هذا المكتب ملاحقة الجرائم الفيدراليّة الخطيرة، بما في ذلك الإرهاب والجريمة المنظمة. ويكون المدعي العام الاتحادي مستقلاً ويعمل تحت سلطة وزارة العدل الاتحاديّة

2- مستوى الولاية

أولا- محاكم الولايات: تمتنع كل ولاية من ولايات ألمانيا الفيدراليّة الست عشرة بسلطتها القضائيّة الخاصة، والتي تشمل محاكم الولايات، إذ تتعامل محاكم الولاية هذه مع مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك المسائل المدنيّة والجنائيّة والإداريّة، وقد يختلف هيكل وتنظيم محاكم الولايات قليلا من ولاية لأخرى

ثانياً- المحاكم الدستوريّة للولايات: لدى معظم الولايات الألمانيّة محاكمها الدستوريّة الخاصة المسؤولة عن ضمان امتثال قوانين وإجراءات الولاية لدساتير الولايات المعنيّة، تتعامل هذه المحاكم مع القضايا الدستوريّة على مستوى الولاية.

3- المستوى البلدي:

أولا- المحاكم المحليّة: هي أدنى مستوى من السلطة القضائيّة وموجودة في كل مدينة ومنطقة، وتتعامل مع القضايا المدنيّة والجنائيّة الأقل خطورة، مثل مسائل قانون الأسرة، والمطالبات الصغيرة، والجنح وتتعامل هذه المحاكم أيضاً مع المسائل غير الخلافيّة مثل الوصيّة والوصايات.

ثانياً - المدعون العامون: مسؤولون عن التحقيق والملاحقة القضائيّة في القضايا الجنائيّة في ولاياتهم القضائيّة، ويعملون بشكل وثيق مع الشرطة المحليّة ويلعبون دوراً حاسماً في نظام العدالة الجنائيّة

من المهم أن نلاحظ أنّه بينما يعمل القضاء الألماني ضمن هذا الهيكل ثلاثي المستوى، هناك تركيز قويّ على استقلال القضاء، إذ يتمّ تعيين القضاة مدى الحياة وينعّم اتخاذ القرارات بشكل محايد بناء على القانون، فضلا عن ذلك، يلتزم القضاء الألماني بمبدأ الشرعيّة، أي أنّ القضاة يجب أن يطبقوا القانون كما هو مكتوب، وليس لديهم سلطة إنشاء القانون من خلال قراراتهم.

علاوة على ذلك، يعتمد النظام القانوني في ألمانيا على مبادئ القانون المدني، مع وجود مدونة قانونيّة شاملة تغطي مختلف مجالات القانون، ويختلف هذا النظام عن أنظمة القانون العام في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكيّة والمملكة المتحدة، إذ يكون للسوابق القضائيّة (هي ما تعرف اصطلاحاً بالقانون القضائي) دورٌ أكثر بروزاً.

بكلمات موجزة، يعمل القضاء الألماني في ظل تقسيم واضح للسلطات بين المستوى الاتحادي، ومستوى الولايات، والبلديات، ليضمن إدارة العدالة بشكل فعال ومستقل في جميع أنحاء البلاد.

الدروس الأساسيّة للعراق

لدى ألمانيا والعراق أنظمة قضائيّة متميزة تتشكل حسب سياقاتها التاريخيّة وتقاليدها القانونيّة، وبيئاتها السياسيّة، ويرتكز النظام الألماني على المبادئ الديمقراطيّة وتقاليد القانون المدني، مع التركيز على استقلال القضاء وحماية الحقوق والحريات، وبالمقابل، يعمل القضاء العراقي في بيئة أكثر تعقيداً، ويتأثر بالتقاليد القانونيّة المدنيّة والإسلاميّة، ويواجه تحديات تتعلق بالتأثير السياسي وعدم الاستقرار، وبينما يواجه العراق تحديات إعادة بناء مؤسساته القانونيّة يمكنه استخلاص العديد من الدروس الأساسيّة من تجربة ألمانيا لتوجيه جهوده لإصلاح وتعزيز مؤسساته القانونيّة والقضائيّة، ومنها:

1- الالتزام بسيادة القانون: إنّ التزام ألمانيا الثابت بسيادة القانون ينبغي أن يكون بمثابة مبدأ أساس للعراق، وإنّ التمسك بسيادة القانون يضمن أنّ النظام القانوني هو السلطة النهائيّة وأنّ جميع الأفراد، بما في ذلك المسؤولين الحكوميين، متساوون أمام القانون

2- استقلال القضاء: يجب على العراق أن يضع النصوص الدستوريّة والتشريعيّة الخاصة باستقلال السلطة القضائيّة موضع التطبيق من حيث وجود سلطة قضائيّة متحررة من النفوذ السياسي أمرٌ ضروري لدعم العدالة وضمان حصول جميع المواطنين على معاملة عادلة بموجب القانون، وهنا ينبغي تعيين القضاة على أساس الجدارة وحمايتهم من الضغوط الخارجيّة والتدخل السياسي وألا يكون عليهم سلطانٌ إلا القانون

3- إطار دستوري قوي: على العراق أن ينشئ إطاراً دستورياً قوياً يكرّس المبادئ الديمقراطيّة وحقوق الإنسان والفصل بين السلطات، ويقدم أساساً قانونياً واضحاً للتنظيم القانوني والقضائي في البلاد.

4- المساءلة عن جرائم الماضي: بينما لا تزال تعالج ألمانيا ماضيها النازي من خلال آليات إزالة النازيّة والمساءلة، على العراق بالمثل معالجة انتهاكات حقوق الإنسان السابقة، والسعي إلى المساءلة عن الجرائم المرتكبة خلال فترات الصراع، وإنّ إنشاء آليات للمساءلة والمصالحة العادلة يمكن أن يساعد البلاد على المضي قدماً مع احترام حقوق الضحايا وأسرهم.

5- التعليم والاحتراف القانوني: ينبغي للعراق أن يستثمر في التعليم القانوني والتطوير المهني لضمان الاستعداد الجيد للملاكات القانونيّة المهنيّة لدعم القيم الديمقراطيّة وسيادة القانون، ويعدّ التدريب الأخلاقي والقيمي والفهم العميق للمبادئ الدستوريّة أمراً ضرورياً

6- الوصول إلى العدالة: ضرورة إعطاء العراق الأولويّة لوصول جميع مواطنيه إلى مؤسسات وقنوات العدالة، بغض النظر عن خلفيتهم أو وضعهم الاقتصادي، وهنا ينبغي إنشاء برامج المساعدة القانونيّة والمساعدات لضمان قدرة الجميع على التماس سبل الإنصاف من خلال النظام القانوني

7- التعاون الدولي: إنّ التعاون والدعم الدوليين، كما تلقته ألمانيا بعد الحرب العالميّة الثانية، من شأنه أن يزود العراق بالتوجيه والخبرة والموارد اللازمة لجهود الإصلاح القضائي، إذ إنّ التعاون مع المنظمات الدوليّة والخبراء القانونيين والتعلم من تجارب الآخرين مهم ولا يقدر بثمن.

8- التكيف مع السياق المحلي: ومع استخلاص الدروس من تجربة ألمانيا، يتعين على العراق أيضاً أن يأخذ في الاعتبار سياقه الثقافي والتاريخي والاجتماعي الفريد، وينبغي تصميم الإصلاحات القانونيّة بحيث تعالج التحديات والاحتياجات الخاصة بهوية العراق التاريخيّة والثقافيّة والاجتماعيّة

9- الموازنة بين الحقوق والواجبات: ندرك أنّ الحقوق تأتي مع الواجبات والمسؤوليات المقابلة، وإنّ تحقيق التوازن بين الحقوق والحريات والاحتياجات الأوسع للمجتمع أمر ضروريّ للتعايش المتناغم.

خاتمة

كان إصلاح المنظومة التشريعيّة والقطاع القضائي في ألمانيا بعد الحرب العالميّة الثانية عمليّة معقدةً ومليئة بالتحديات، وقد تطلب الأمر معالجة إرث النظام النازي، وإرساء مبادئ ديمقراطيّة، وبناء نظام قانوني قادر على دعم سيادة القانون وحماية الحقوق الفرديّة. فمن خلال محاكمات نورمبرغ، وتطهير ألمانيا من النازيّة، وانشاء القانون الأساسي، وإنشاء المحكمة الدستوريّة الفيدراليّة، والالتزام بالتثقيف القانوني والمهني، تمكنت ألمانيا من تحويل نظامها القضائي إلى نموذج للإصلاح وتقدم تجربة ألمانيا درساً قيماً للدول الأخرى التي تواجه تحديات مماثلة، إذ تبين أنّ الالتزام بالعدالة والقيم الديمقراطيّة من الممكن أن يؤدي إلى نظام قانوني قوي ومرن حتى في أصعب الظروف

يوسع بلدان مثل العراق، التي تواجه تحديات التحولات السياسيّة في مرحلة ما بعد الصراع أو التحول السياسي، أن تستمدّ الإلهام من رحلة ألمانيا، من خلال إعطاء الأولويّة لانشاء إطار دستوري قوي وتقديم ضمانات تنفيذ أحكامه، وضمان استقلال القضاء، والاستثمار في التعليم القانوني، والمساءلة، وتعزيز الشفافيّة، يمكن للدول أن تمهد الطريق لنظام قضائي قوي ونزيه يدعم سيادة القانون ويحمي حقوق مواطنيها ويقوي الثقة بين الدولة والمواطن العراقي، ومن خلال القيام بذلك، يمكنهم التحرك نحو مستقبل تسود فيه العدالة والديمقراطيّة واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة.

● سفير جمهورية العراق في برلين

من برلين إلى بغداد – النجاح التعليمي في ألمانيا وتطلعات العراق

نشر بتاريخ 28/12/2023

نظراً لاعتبار التعليم حجر الزاوية في التقدم المجتمعي، وإنَّ الدولة تسعى في جميع أنحاء العالم باستمرار إلى إيجاد طرقٍ لتحسين أنظمتها التعليميَّة، كانت ألمانيا من بين الدول التي قطعت خطواتٍ كبيرة في هذا الصدد، إذ يُنظر إلى نظام التعليم الألماني منذ مُدة طويلة بوصفه معياراً عالمياً لالتزامه بالجودة والكمال والصرامة والممارسات المبدعة، وبفضل تاريخها الغني من التميز التعليمي، تقدمُ ألمانيا دروساً قيمةً للدول التي تسعى جاهدة لإصلاح وتعزيز أنظمتها التعليميَّة، وفي هذا المقال، سنبين سياسات التعليم في ألمانيا، ونناقش كيف يمكن لدولة مثل العراق الاستفادة من نظام التعليم الألماني لتحسين المشهد التعليمي فيها.

السياق التاريخي:

شهدت ألمانيا بعد الحرب العالميَّة الثانية تطوراتٍ وإصلاحاتٍ تاريخيَّة مهمة في سياساتها التعليميَّة، في ما يأتي نظرة عامة تاريخيَّة على المعالم الرئيسة والتغيرات والتطورات في سياسات التعليم الألمانيَّة منذ نهاية الحرب المذكورة:

1 – إصلاحات ما بعد الحرب (1945 – 1950):

بعد الحرب، خضعت ألمانيا لإصلاحٍ شاملٍ لنظامها التعليمي للقضاء على التأثيرات النازيَّة وتعزيز القيم الديمقراطيَّة، وكان الهدف من هذه الإصلاحات إلى توفير فرصٍ تعليميَّة متساوية للجميع، وشددت ألمانيا خلال هذه المرحلة على أهميَّة التعليم الديمقراطي الشامل.

2 – التوسع التعليمي في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين:

خلال هذه المرحلة، كان هناك توسعٌ في الفرص التعليميَّة، بما في ذلك زيادة وصول المواطنين للتعليم العالي، وإنَّ تفعيل نظام تقديم الجامعة (Abitur) أهَّلَ مجموعة واسعةً من الطلاب للالتحاق بالجامعات.

3 – الولايات والاستقلال التعليمي في مرحلة من السبعينيات وعقد الثمانينيات من القرن العشرين:

يتميز نظام التعليم في ألمانيا بدرجة عالية من الاستقلال، وخلال هذه المرحلة، اكتسبت الولايات الاتحاديَّة (Länder) مزيداً من الاستقلاليَّة في تشكيل سياساتها التعليميَّة، وشهدت هذه المرحلة اختلافاتٍ في المناهج والممارسات التعليميَّة عبر الولايات المختلفة.

4 – الإصلاحات في التعليم المهني (السبعينيات والثمانينيات):

واصلت ألمانيا التركيز على التعليم والتدريب المهنيين وسيلة للتوظيف، وتهدف الإصلاحات إلى تحديث التعليم المهني وتكييفه مع احتياجات الصناعة المتطورة.

5 – البرنامج الدولي لتقييم الطلاب والإصلاحات التعليميَّة (العقد الأول من القرن الحادي والعشرين):

أدت جهود ألمانيا في التقييمات الدوليَّة، مثل برنامج التقييم الدولي للطلاب (PISA)، إلى نقاش وطني حول جودة التعليم، وفي الاستجابة لذلك، ونفذت ألمانيا إصلاحات تعليميَّة كبيرة لتحسين نتائج الطلاب، وتعزيز تدريب المعلمين والتدريسيين، وتحديث المناهج الدراسيَّة.

6 – التعليم الشامل (2000 – 2010):

بذلت ألمانيا جهوداً لتعزيز التعليم الشامل، الأمر الذي يشمل ويضمن أيضاً تأمين وصول الطلاب ذوي الإعاقة إلى المدارس العاديَّة وتوفير خدمات الدعم.

7 – الرقميَّة وتكامل التكنولوجيا (2010):

بدأت ألمانيا بطرح مبادرات لدمج الأدوات والموارد الرقميَّة في الفصول الدراسيَّة، بهدف تعزيز التدريس والتعلم، وذلك لما للتكنولوجيا من أهميَّة كبيرة في التعليم.

8 – التعليم البيئي (2010):

اكتسب التعليم البيئي أهميَّة كبيرة، إذ قامت ألمانيا بدمج الاستدامة والوعي البيئي في المناهج الدراسيَّة، ما يعكس الاهتمامات العالميَّة بشأن القضايا البيئيَّة.

9 – التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (2010):

يؤكد استثمار ألمانيا في برامج التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة التزامها بتوفير أساسٍ قوي للتعلم مدى الحياة، ويعدُّ التعليم عالي الجودة في مرحلة الطفولة المبكرة أمراً ضرورياً لنمو الطفل ونجاحه الأكاديمي في المستقبل.

10 – الاستجابة لجائحة (كوفيد – 19) (2020):

استلزم مواجهة الجائحة إجراء تعديلات كبيرة في التعليم، لذا اتخذت ألمانيا تدابير لدعم التعلم عن بعد وضمان سلامة الطلاب والمعلمين.

11 – التعدديَّة اللغويَّة والتدويل (مستمر):

تحافظ ألمانيا على التزامها بالتعدديَّة اللغويَّة، مع التركيز على أهميَّة تعليم اللغة وبرامج التبادل الدولي لإعداد الطلاب للعولمة، ويتمُّ تدريس اللغة الإنكليزيَّة عادة في سنٍ مبكرة، ويُنظر إلى الكفاءة في لغات متعددة على أنَّها ميزة في عالمٍ مترابطٍ بشكلٍ متزايد.

على مدى هذه التطورات التاريخيَّة، أكدت ألمانيا باستمرار الالتزام بالديمقراطيَّة، والشموليَّة، والتعليم المهني، وتدريب المعلمين تدريباً عالي الجودة.

سياسات التعليم في ألمانيا.. إطار للتميز العراقي:

من جهة العراق تواجه المؤسسة التعليميَّة تحدياتٍ عدة بما في ذلك:

*تحديات ما بعد الحروب.

*العنف.

*النقص في أعداد المعلمين الأكفاء.

*تحديات المناهج الدراسيَّة وتطويرها.

*البنيَّة التحتيَّة.

*ربط التعليم بحاجات سوق العمل.

*التمويل.

دعونا الآن ننظر إلى ما يمكن أنْ تقدمه التجربة التعليميَّة الألمانيَّة لنا:

1 – نظام التعليم المزدوج:

يعدُّ نظام التعليم المزدوج في ألمانيا سمة مميزة لالتزامها بإعداد الطلاب لسوق العمل، ويجمع هذا النظام بين التعليم في الفصول الدراسيَّة (على مستوى الجامعات والمعاهد) والتدريب المهني العملي (التدرّب على المهنة)، ما يضمن تطوير الطلاب للمهارات العمليَّة التي تنطبق بشكلٍ مباشرٍ على المهن التي اختاروها، وإنَّ الالتزام بالتعليم المهني يساعد على تقليل البطالة ويعزز وجود صلة قويَّة بين التعليم والتوظيف، ويمكن لصانعي السياسة العراقيين استكشاف مسارات مماثلة لإعداد الطلاب لمجموعة متنوعة من المهن مع تعزيز الروابط الصناعيَّة القويَّة. وكذلك يمكن للتعاون بين المؤسسات التعليميَّة وأصحاب المصلحة في الصناعة أنْ يساعد العراق على سد فجوة المهارات وإعداد الطلاب للمهن ذات الصلة.

2 – التعليم الشامل:

تركز ألمانيا بقوة على التعليم الشامل، وقد تمَّ سنُّ القوانين وصياغة السياسات التي تتضمن حصول الطلاب ذوي الإعاقة على فرصٍ متساوية في الالتحاق بالمدارس العاديَّة، هنا يستطيع العراق أنْ يتبنى سياساتٍ تعزز تكافؤ الفرص، وتضييق الفوارق التعليميَّة، وتوفير التعليم الجيد للجميع.

3 – تدريب المعلمين والتطوير المهني:

تشتهر ألمانيا ببرامج تدريب المعلمين الصارمة، إذ يخضع المعلمون عادةً لدورات تعليم وتدريب شاملين، ما يضمن إعدادهم جيداً لأدوارهم في الفصل الدراسي، فضلاً عن ذلك، تركز ألمانيا بشدة على التطوير المهني المستمر للمعلمين، وتعزيز ثقافة التعلم مدى الحياة بين المعلمين، هنا يمكن للعراق أنْ يستثمرَ في تعليم المعلمين لضمان إعدادهم بشكلٍ جيدٍ، وتحفيزهم، وتجهيزهم لتقديم تعليمٍ عالي الجودة، وحديث يتمحور حول الطالب، وتعزيز التفكير النقدي، والإبداع، ومهارات حل المشكلات.

4 – برامج التبادل الدولي:

تشارك ألمانيا بنشاطٍ في برامج تبادل الطلاب والمدرسين الدوليين، إذ يساعد هذا الالتزام بالتعاون الدولي الطلابَ والمعلمين الألمان على اكتساب منظورٍ أوسع وتعزيز التفاهم العالمي.

5 – التعدديَّة اللغويَّة والمهارات العالميَّة:

إدراكاً لأهميَّة المهارات اللغويَّة في عالم اليوم المترابط، تركز ألمانيا على التعدديَّة اللغويَّة، لا سيما في اللغة الإنكليزيَّة، ويمكن للعراق أنْ يحذو حذوها، من خلال إعداد الطلاب للتواصل والتعاون العالمي.

6 – التوازن بين العمل والحياة:

تعمل ألمانيا على تعزيز التوازن الصحي بين العمل والحياة في نظامها التعليمي، مع الاعتراف بأهميَّة الرفاهيَّة الشخصيَّة إلى جانب الإنجازات الأكاديميَّة، وهنا يمكن للعراق أنْ يدمجَ مثل هذه الممارسات لخلق أفرادٍ متمكنين ومجهزين للتعامل مع تحديات الحياة ومواجهتها.

7 – الدقة الأكاديميَّة ومتابعة الطلبة:

يركز نظام التعليم في ألمانيا على التميز الأكاديمي وتتبع الطلاب، وهذا يساعدُ على التواصل المستمر مع المسارات التي تتناسب وقدراتهم واهتماماتهم، وهنا يمكن للعراق استكشاف نهجٍ أكثر مرونة لمتابعة طلبته مع الحفاظ على الدقة الأكاديميَّة، وتمكينهم من استكشاف موضوعات متنوعة قبل اختيار المسارات المتخصصة.

8 – الاستقلاليَّة والمرونة المحليَّة:

يمنح نظام التعليم اللامركزي في ألمانيا استقلاليَّة كبيرة للولايات الاتحاديَّة، وهنا يمكن للعراق أنْ يفكرَ في نقل بعض صلاحيات اتخاذ القرار التعليمي إلى السلطات المحليَّة (في المحافظات)، وهذا ما سيسمح بمناهج مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المحليَّة المحددة.

9 – التقييم المستمر والتفكير النقدي:

تعمل أساليب التقييم في ألمانيا على تعزيز التفكير النقدي ومهارات حل المشكلات، ترجمة للمثل الألماني الشهير "التعلم بدون تفكير مضيعة للوقت"، على العراق أنْ يتبنى تقييمات تتجاوز الحفظ عن ظهر قلب، والأخذ بنظر الاعتبار أهميَّة تشجع الطلبة على التفكير النقدي وتطبيق معارفهم، ويمكن للعراق أنْ يقدمَ أساليب التقييم المستمر التي تعزز التفكير النقدي والقدرة على التكيف، إذ ينبغي تشجيع الابتكار في أساليب التعليم والتعلم لمواكبة التقدم التعليمي العالمي.

10 – التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة:

تركيز ألمانيا على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة يؤكد أهميَّة وجود أساسٍ صلدٍ للتعلم في وقتٍ لاحقٍ، ويمكن للعراق أنْ يستثمرَ في برامج عالية الجودة لمرحلة الطفولة المبكرة لضمان إعداد الأطفال جيداً لرحلتهم التعليميَّة. يتعين على العراق أنْ يكيفَ سياسات ألمانيا مع سياقها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي الفريد وفقاً للحاجة والخصوصيَّة العراقيَّة، وعلى الرغم من أنَّ النظام الألماني متطور، إلا أنَّه من الضروري تصميم إصلاحات تعليميَّة لتلبية احتياجات العراق وتحدياته المحددة. ومن الأهميَّة بمكان تكييف هذه الدروس مع البيئة العراقيَّة واحتياجاتها الفريدة، مع استخلاص الإلهام من الاستراتيجيات الناجحة المنفذة في بلدانٍ أخرى، مثل ألمانيا، لتحسين النظام التعليمي بشكلٍ مستمر، من دون إغفال أنَّ سياسات التعليم يجب أنْ تكون ديناميكيَّة ومستجيبة للاحتياجات المجتمعيَّة المتغيرة والاتجاهات العالميَّة.

خاتمة:

من المهم أنْ نلاحظَ أنَّ سياسات التعليم الألمانيَّة تطورت مع مرور الوقت، استجابة للاحتياجات المجتمعيَّة المتغيرة والاتجاهات العالميَّة، وفي حين أنَّ بعض المبادئ، مثل نظام التعليم المزدوج والالتزام بالشمول، ظلت ثابتة، إلا أنَّ السياسات والتأكيدات المحددة تباينت على مدار القرن الماضي، وعليه تستمرُّ هذه السياسات في التطور مع تقدم ألمانيا في سعيها لتلبية متطلبات القرن الحادي والعشرين.

وفي حين أنَّ الوضع العراقي خاصٌّ وفريدٌ من نوعه، إلا أنَّ مبادئ الشموليَّة والتدريب المهني وإعداد المعلمين والتميز الأكاديمي قابلة للتطبيق عالمياً، ومن خلال استيعاب هذه الدروس وتكييفها، الألمانيَّة وغيرها، يستطيع العراق تطوير نظامٍ تعليمي يعملُ على تمكين شبابه، ويعزز الابتكار، ويسهم في ازدهار البلاد على المدى الطويل.

رابط المقال

https://alsabaah.iq/89481-.html

من برلين إلى بغداد:

النجاح التعليمي في ألمانيا وتطلعات العراق

نظرا لاعتبار التعليم حجر الزاوية في التقدم المجتمعي، وإن الدولة تسعى في جميع أنحاء العالم باستمرار إلى إيجاد طرق لتحسين أنظمتها التعليمية، كانت ألمانيا من بين الدول التي قطعت خطوات كبيرة في هذا الصدد، إذ ينظر إلى نظام التعليم الألماني منذ مدة طويلة بوصفه معيارا عاليا لالتزامه بالجودة والكمال والصرامة والممارسات المبدعة، ويفضل تاريخها الغني من التميز التعليمي، تقدم ألمانيا دروسا قيمة للدول التي تسعى جاهدة لإصلاح وتعزيز أنظمتها التعليمية، وفي هذا المقال، سنبين سياسات التعليم في ألمانيا، ونناقش كيف يمكن لدولة مثل العراق الاستفادة من نظام التعليم الألماني لتحسين المشهد التعليمي فيها.

● لقمان عبد الرحيم الفيلي

السياق التاريخي

شهدت ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية تطورات وإصلاحات تاريخية مهمة في سياساتها التعليمية، في ما يأتي نظرة عامة تاريخية على المعالم الرئيسة والتغيرات والتطورات في سياسات التعليم الألمانية منذ نهاية الحرب المذكورة:

1 - إصلاحات ما بعد الحرب (1945 - 1950):
بعد الحرب، خضعت ألمانيا لإصلاح شامل لنظامها التعليمي للقضاء على التأثيرات النازية وتعزيز القيم الديمقراطية، وكان الهدف من هذه الإصلاحات إلى توفير فرص تعليمية متساوية للجميع، وشددت ألمانيا خلال هذه المرحلة على أهمية التعليم الديمقراطي الشامل.

2 - التوسع التعليمي في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين:
خلال هذه المرحلة، كان هناك توسع في الفرص التعليمية، بما في ذلك زيادة وصول المواطنين للتعليم العالي، وأن تفعيل نظام تقديم الجامعة (Abitur) أهل مجموعة واسعة من الطلاب للالتحاق بالجامعات.

3 - الولايات والاستقلال التعليمي في مرحلة من السبعينيات وعقد الثمانينيات من القرن العشرين:
يتميز نظام التعليم في ألمانيا بدرجة عالية من الاستقلال، وخلال هذه المرحلة، اكتسبت الولايات الاتحادية (Länder) مزيداً من الاستقلالية في تشكيل سياساتها التعليمية، وشهدت هذه المرحلة اختلافات في المناهج والممارسات التعليمية عبر الولايات المختلفة

4 - الإصلاحات في التعليم المهني (السبعينيات والثمانينيات):
واصلت ألمانيا التركيز على التعليم والتدريب المهنيين وسيلة للتوظيف، وتهدف الإصلاحات إلى تحديث التعليم المهني وتكييفه مع احتياجات الصناعة المتطورة.

5 - البرنامج الدولي لتقييم الطلاب والإصلاحات التعليمية (العقد الأول من القرن الحادي والعشرين):
أدت جهود ألمانيا في التقييمات الدولية، مثل برنامج التقييم الدولي للطلاب (PISA)، إلى نقاش وطني حول جودة التعليم، وفي الاستجابة لذلك، ونفذت ألمانيا إصلاحات تعليمية كبيرة لتحسين نتائج الطلاب، وتعزيز تدريب المعلمين والتدريسيين، وتحديث المناهج الدراسية.

6 - التعليم الشامل (2000 - 2010):
بذلت ألمانيا جهوداً لتعزيز التعليم الشامل، الأمر الذي يشمل ويضمن أيضاً تأمين وصول الطلاب ذوي الإعاقة إلى المدارس العادية وتوفير خدمات الدعم.

7 - الرقمنة وتكامل التكنولوجيا (2010):
بدأت ألمانيا بطرح مبادرات لدمج الأدوات والموارد الرقمية في الفصول الدراسية، بهدف تعزيز التدريس والتعلم، وذلك لما للتكنولوجيا من أهمية كبيرة في التعليم.

8 - التعليم البيئي (2010):
اكتسب التعليم البيئي أهمية كبيرة، إذ قامت ألمانيا بدمج الاستدامة والوعي البيئي في المناهج الدراسية، ما يعكس الاهتمامات العالمية بشأن القضايا البيئية.

9 - التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (2010):
يؤكد استثمار ألمانيا في برامج التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة التزامها بتوفير أساس قوي للتعلم مدى الحياة، ويعدّ التعليم عالي الجودة في مرحلة الطفولة المبكرة أمراً ضرورياً لنمو الطفل ونجاحه الأكاديمي في المستقبل.

10 - الاستجابة لجائحة (كوفيد - 19) (2020):
استلزم مواجهة الجائحة إجراء تعديلات كبيرة في التعليم، لذا اتخذت ألمانيا تدابير لدعم التعلم عن بعد وضمان سلامة الطلاب والمعلمين.

11 - التعددية اللغوية والتدويل (مستمر):
تحافظ ألمانيا على التزامها بالتعددية اللغوية، مع التركيز على أهمية تعليم اللغة وبرامج التبادل الدولي لإعداد الطلاب للعولمة، ويتمّ تدريس اللغة الإنكليزية عادة في سن مبكرة، ويُنظر إلى الكفاءة في لغات متعددة على أنها ميزة في عالم مترابط بشكل متزايد.

على مدى هذه التطورات التاريخية، أكدت ألمانيا باستمرار الالتزام بالديمقراطية، والشمولية، والتعليم المهني، وتدريب المعلمين تدريباً عالي الجودة.

سياسات التعليم في ألمانيا- إطار للتميز المراقي

من جهة العراق تواجه المؤسسة التعليمية تحديات عدة بما في ذلك:

- تحديات ما بعد الحروب.
- العنف.
- النقص في أعداد المعلمين الأكفاء.
- تحديات المناهج الدراسية وتطويرها.
- البنية التحتية.
- ربط التعليم بحاجات سوق العمل.
- التمويل.

دعونا الآن ننظر إلى ما يمكن أن تقدمه التجربة التعليمية الألمانية لنا:

1 - نظام التعليم المزدوج:
يعدّ نظام التعليم المزدوج في ألمانيا سمة مميزة لالتزامها بإعداد الطلاب لسوق العمل، ويجمع هذا النظام بين التعليم في الفصول الدراسية (على مستوى الجامعات والمعاهد) والتدريب المهني العملي (التدرب على المهنة)، ما يضمن تطوير الطلاب للمهارات العمليّة التي تتطبق بشكل مباشر على المهن التي اختاروها، وإن الالتزام بالتعليم المهني يساعد على تقليل البطالة ويعزز وجود صلة قويّة بين التعليم والتوظيف، ويمكن لصانعي السياسة العراقيين استكشاف مسارات مماثلة لإعداد الطلاب لمجموعة متنوعة من المهن مع تعزيز الروابط الصناعيّة القويّة. وكذلك يمكن للتعاون بين المؤسسات التعليميّة وأصحاب المصلحة في الصناعة أن يساعد العراق على سد فجوة المهارات وإعداد الطلاب للمهن ذات الصلة

2 - التعليم الشامل:
تركز ألمانيا بقوة على التعليم الشامل، وقد تمّ سنّ القوانين وصياغة السياسات التي تتضمن حصول الطلاب ذوي الإعاقة على فرص مساوية في الالتحاق بالمدارس العادية، هنا يستطيع العراق أن يتبنى سياسات تعزز تكافؤ الفرص، وتطبيق الفوارق التعليمية، وتوفير التعليم الجيد للجميع.

3 - تدريب المعلمين والتطوير المهني:
تشتهر ألمانيا ببرامج تدريب المعلمين الصارمة، إذ يخضع المعلمون عادة لدورات تعليم وتدريب شاملين، ما يضمن إعدادهم جيداً لأدوارهم في الفصل الدراسي، فضلاً عن ذلك، تركز ألمانيا بشدة على التطوير المهني المستمر للمعلمين، وتعزيز ثقافة التعلم مدى الحياة بين المعلمين، هنا يمكن للعراق أن يستثمر في تعليم المعلمين لضمان إعدادهم بشكل جيد، وتحفيزهم، وتجهيزهم لتقديم تعليم عالي الجودة، وحديث يتمحور حول الطالب، وتعزيز التفكير النقدي، والإبداع، ومهارات حل المشكلات.

4 - برامج التبادل الدولي
تشارك ألمانيا بنشاط في برامج تبادل الطلاب والمدرسين الدوليين، إذ يساعد هذا الالتزام بالتعاون الدولي الطلاب والمعلمين الألمان على اكتساب منظور أوسع وتعزيز التفاهم العالمي

5 - التعددية اللغوية والمهارات العالمية
إدراكاً لأهمية المهارات اللغوية في عالم اليوم المترابط، تركز ألمانيا على التعددية اللغوية، لا سيما في اللغة الإنكليزية، ويمكن للعراق أن يحذو حذوها، من خلال إعداد الطلاب للتواصل والتعاون العالمي.

6 - التوازن بين العمل والحياة:
تعمل ألمانيا على تعزيز التوازن الصحي بين العمل والحياة في نظامها التعليمي، مع الاعتراف بأهمية الرفاهية الشخصية إلى جانب الإنجازات الأكاديمية، وهنا يمكن للعراق أن يدمج مثل هذه الممارسات لخلق أفراد متمكنين ومجهزين للتعامل مع تحديات الحياة ومواجهتها

7 - الدقة الأكاديمية ومتابعة الطلبة:
يركز نظام التعليم في ألمانيا على التميز الأكاديمي وتتبع الطلاب، وهذا يساعد على التواصل المستمر مع المسارات التي تتناسب وقدراتهم واهتماماتهم، وهنا يمكن للعراق استكشاف نهج أكثر مرونة لمتابعة طلبته مع الحفاظ على الدقة الأكاديمية، وتمكينهم من استكشاف موضوعات متنوعة قبل اختيار المسارات المتخصصة.

8 - الاستقلالية والمرونة المحلية:
يمنح نظام التعليم اللامركزي في ألمانيا استقلالية كبيرة للولايات الاتحادية، وهنا يمكن للعراق أن يفكر في نقل بعض صلاحيات اتخاذ القرار التعليمي إلى السلطات المحلية (في المحافظات)، وهذا ما سيسمح ببناهج مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المحلية المحددة.

9 - التقييم المستمر والتفكير النقدي:
تعمل أساليب التقييم في ألمانيا على تعزيز التفكير النقدي ومهارات حل المشكلات، ترجمة للمثل الألماني الشهير التعلم بدون تفكير مضيعة للوقت . على العراق أن يتبنى تقييمات تتجاوز الحفظ عن ظهر قلب، والأخذ بنظر الاعتبار أهمية تشجع الطلبة على التفكير النقدي وتطبيق معارفهم، ويمكن للعراق أن يقدم أساليب التقييم المستمر التي تعزز التفكير النقدي والقدرة على التكيف، إذ ينبغي تشجيع الابتكار في أساليب التعليم والتعلم لمواكبة التقدم التعليمي العالمي

10 - التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة:
تركيز ألمانيا على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة يؤكد أهمية وجود أساس صلب للتعلم في وقت لاحق، ويمكن للعراق أن يستثمر في برامج عالية الجودة لمرحلة الطفولة المبكرة لضمان إعداد الأطفال جيداً لرحلتهم التعليمية

يتعين على العراق أن يكيف سياسات ألمانيا مع سياقها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي الفريد، وفقاً للحاجة والخصوصية العراقية، وعلى الرغم من أن النظام الألماني متطور، إلا أنه من الضروري تصميم إصلاحات تعليمية لتلبية احتياجات العراق وتحدياته المحددة، ومن الأهمية بمكان تكييف هذه الدروس مع البيئة العراقية واحتياجاتها الفريدة، مع استخلاص الإلهام من الاستراتيجيات الناجحة المنفذة في بلدان أخرى، مثل ألمانيا، لتحسين النظام التعليمي بشكل مستمر، من دون إغفال أنّ سياسات التعليم يجب أن تكون ديناميكية ومستجيبة للاحتياجات المجتمعيّة المتغيرة والاتجاهات العالميّة.

خاتمة:

من المهم أن نلاحظ أنّ سياسات التعليم الألمانيّة تطورت مع مرور الوقت، استجابة للاحتياجات المجتمعيّة المتغيرة والاتجاهات العالميّة، وفي حين أنّ بعض المبادئ، مثل نظام التعليم المزدوج والالتزام بالشمول، ظلت ثابتة، إلا أنّ السياسات والتأكيدات المحددة تباينت على مدار القرن الماضي، وعليه ستتمكّن هذه السياسات في التطور مع تقدم ألمانيا في سعيها لتلبية متطلبات القرن الحادي والعشرين

وفي حين أنّ الوضع العراقي خاصّ وفريد من نوعه، إلا أنّ مبادئ الشمولية والتدريب المهني وإعداد المعلمين والتميز الأكاديمي قابلة للتطبيق عالمياً، ومن خلال استيعاب هذه الدروس وتكييفها، الألمانيّة وغيرها، يستطيع العراق تطوير نظام تعليمي يعمل على تمكين شبابه، ويعزز الابتكار، ويسهم في ازدهار البلاد على المدى الطويل.

سياسات الهويَّة الألمانيَّة: التنمية والدروس للعراق

نشر بتاريخ 04/01/2024

تزداد أهميَّة الهويَّة الوطنيَّة بشكلٍ كبيرٍ في عالم يتجه نحو العولمة، وفي بلد مثل ألمانيا يتميز بتاريخه المعقد، وتنوع سكانه، فإنه يحتاج التوفيق بين تعزيز شعور الوحدة الوطنيَّة، مع الاحتفال باختلافاته، خاصة في أعقاب ماضيه المضطرب والتزامه في التاريخ الحديث بالديمقراطيَّة وحقوق الإنسان والتعدديَّة الثقافيَّة والتماسك الاجتماعي، وهو ما يقدم في حد ذاته دروساً قيّمة للدول التي تواجه تحديات مماثلة. وفي هذا المقال يسلط الضوء على سياسات الهويَّة الألمانيَّة وكيف يمكن لدولة مثل العراق الاستفادة منها لتعزيز مفهومي الشموليَّة والتنوع وتقبلها، ورغم أنَّ تفاصيل السياق الألماني قد تختلفُ عن السياق العراقي، إلا أنَّ هناك دروساً قيَّمةً تمكن العراق على الاستفادة من تجارب ألمانيا في تشكيل سياسات الهويَّة الخاصة بها في أعقاب ظروف الحرب والدمار الشامل والانقسام الذي عاشته.
ومن ناحية أخرى، فإنَّ العراق، أرض الحضارات القديمة والثقافات المتنوعة، يجدُ نفسه عند مفترق طرقٍ في العصر الحديث، حيث يتصارع أبناء مجتمعه مع شبكة معقدة من الهويات الإقليميَّة والوطنيَّة والمناطقيَّة والدينيَّة والمذهبيَّة والقبليَّة، وإنَّ التحديات التي تواجه سياسات الهويَّة، وهو مجتمعٌ يتميز بالتنوع العرقي والديني والطائفي والقومي، معقدة بقدر ما هي عميقة، ويتعمقُ هذا السرد في القضايا المتعددة الأوجه التي تكمن وراء هذه التحديات، ويكشف عن نسيجٍ محبوكٍ بالصراعات التاريخيَّة، والانقسامات عميقة الجذور، مع السعي ببطء إلى هويَّة وطنيَّة جديدة موحدة، وفي خضم الاضطرابات التي شهدتها العقود الأخيرة، يواجه العراق مهمَّة هائلة تتمثلُ في التغلب على هذه التحديات لبناء مجتمعٍ أكثر استيعاباً وانسجاماً ومرونةً، وهنا نحاول في هذه المقالة تقديم بعض الأمثلة على جهود ألمانيا في تحقيق هذا الهدف وإدارته، وكذلك تسليط الضوء على الطريق الممكنة للعراقيين للاستفادة منها.

تطور سياسات ومفاهيم الهويَّة الألمانيَّة:

لنرجع للمشهد الألماني الذي تميز التطور التاريخي لسياسات الهويَّة عندها منذ الحرب العالميَّة الثانية بتحولاتٍ كبيرة ووجهات نظر متطورة بسبب ما شهدته من تغيرات سياسيَّة واجتماعيَّة وتاريخيَّة، أثرت في تطورها في مجالات عدةٍ بما في ذلك سياسات الهويَّة والمدارس الفكريَّة حول التعايش والتماسك الاجتماعي، وكيف شهد تاريخ ألمانيا ما بعد الحرب تحولاً من أمة تتصارع مع تراث النازيَّة إلى أمة ملتزمة بالقيم الديمقراطيَّة،

وحقوق الإنسان، والتعدديَّة الثقافيَّة، وفي ما يلي نظرة عامَّة على التطورات الرئيسة في سياسات الهويَّة الألمانيَّة منذ الحرب العالميَّة الثانية:

1- التفهم التاريخي (1945 إلى الوقت الحاضر) : أحد الجوانب الحاسمة في سياسات الهويَّة الألمانيَّة التزامها بفهم التاريخ وتحمل ضريبة أفعالها، وبدلاً من الهروب، قررت مواجهة ماضيها النازي الذي تسبب بالمحرقة، وحرصت على تناقل هذا الفهم للتاريخ في ما بين أجيالها المتعاقبة. ويصاحب قرارها في المواجهة، الاعتراف بالمظالم التي نتجت عن أفعال الماضي والسعي لمعالجتها، وإنَّ إنشاء المواقع التاريخيَّة والمتاحف والبرامج التعليميَّة والثقافيَّة ما هو إلا تذكيرٌ للأجيال المتعاقبة بالماضي وضمان عدم تكرار حدوثه، وعلى نحوٍ مماثلٍ، كانت هذه الفترة بمثابة بداية التزام ألمانيا بحقوق الإنسان، والديمقراطيَّة، وسيادة القانون، كما أنَّ اعتماد القانون الأساسي (الدستور) في العام 1949 وضع الأساس للحكم الديمقراطي واحترام الحقوق الفرديَّة.

2- مرحلة استضافة العمالة الأجنبيَّة (من الخمسينيات إلى السبعينيات): دعت ألمانيا "العمال الضيوف" من دولٍ مثل تركيا للمساعدة في إعادة بناء اقتصاد البلاد، وكان هذا بمثابة بداية تجربة ألمانيا مع الهجرة على نطاقٍ واسعٍ، وبمرور الوقت، أصبح كثيرٌ من هؤلاء العمال الضيوف وأسرهم مقيمين دائمين ومواطنين، الأمر الذي أسهم في إغناء هويَّة ألمانيا متعددة الثقافات.

3- إعادة التوحيد (1990) : طرحت إعادة توحيد ألمانيا الشرقيَّة والغربيَّة في العام 1990 تحدياتٍ تتعلق بالهويَّة، وعاشت ألمانيا الشرقيَّة والغربيَّة تجاربَ تاريخيَّة مختلفة على مدى أربعة عقود من الزمن، وشددت عمليَّة إعادة التوحيد على أهميَّة الوحدة في ظل التنوع، وعملت ألمانيا على سد الفجوات وتحقيق التكامل بين المجتمعين، فإنَّ قدرة ألمانيا على اجتياز هذه العمليَّة هي بمثابة مثالٍ لكيفيَّة قيام أممٍ أخرى بتعزيز الوحدة في التنوع.

4- الهويَّة الأوروبيَّة (من بداية القرن الحادي والعشرين إلى الوقت الحاضر). بصفتها عضواً فعّالاً في الاتحاد الأوروبي، أصبحت ألمانيا تتمسك بشكلٍ متزايدٍ بهويَّة أوروبيَّة أوسع، وتتعايش أو تمزج هذه الهويَّة مع هويتها الوطنيَّة وتعكسُ الالتزامَ بالتكامل والتعاون الأوروبي.

5- الحقبة الراهنة (من القرن الحادي والعشرين إلى الوقت الحاضر): عززت ألمانيا في العقود الأخيرة هويَّة متعددة الثقافات، وتقدر التنوع وتشجع التكامل الداخلي بين أفراد مجتمعه، وتدرك الدولة أنَّ التنوع يمكن أنْ يكون مصدرَ قوة، أو خطورة إذا لم تهندس بدقة، وتسعى إلى ضمان تعايش مختلف المجموعات الثقافيَّة والعرقيَّة بشكلٍ متناغم.

6- التكامل مع الحفاظ على التراث الثقافي: تشجع ألمانيا التكامل مع احترام الهويات الثقافيَّة، ويسمح هذا النهج للقادمين الجدد بالمشاركة في المجتمع مع الحفاظ على تميزهم، إذ تساعد برامج التعليم والاندماج القادمين الجدد، بما في ذلك اللاجئون والمهاجرون، على أنْ يصبحوا أعضاءً نشطين في المجتمع الألماني مع الحفاظ على هويتهم الثقافيَّة.

7- التنوع في السياسة والإعلام: شهدت ألمانيا زيادة في تمثيل الأفراد من خلفيات متنوعة في السياسة والإعلام، ويعكس هذا التنوع النسيج المتعدد الثقافات في البلاد، ولا ينصب التركيز على مجرد التسامح مع التنوع، بل على احتضانه بفعاليَّة مع إدراك أنَّ هذا النهج من التنوع يمكن أنْ يكون مصدراً للقوة والابتكار.

8- الإطار القانوني: لدى ألمانيا قوانين صارمة ضد التمييز على أساس العرق والانتماء العرقي والدين وغيرها من الخصائص، وتحمي هذه القوانين حقوق الأقليات وتعزز المساواة، وتلعب منظمات المجتمع المدني والمبادرات الشعبيَّة دوراً مهماً في تشكيل سياسات الهويَّة، والدعوة إلى الإدماج، ومكافحة التمييز، والاحتفال بالتنوع.

تضُم ألمانيا بوصفها مجتمعاً متنوعاً مدارس فكريَّة ووجهات نظرٍ مختلفة بشأن الهويَّة، ومن المهم ملاحظة أنَّ مدارس التفكير هذه ليست متجانسة، وقد يتوافق الأفراد والمجموعات المختلفة مع أفكار مختلفة مثل: التعدديَّة الثقافيَّة، التكامل، الاستيعاب، القوميَّة، الوعي التاريخي، الهويَّة الأوروبيَّة، المواطنة العالميَّة، الهويَّة البيئيَّة، وهي ليست سوى بعضٍ من المدارس الفكريَّة الرئيسة في ما يتعلق بالهويَّة في المجتمع الألماني. وشهدت ألمانيا، كما هي الحال في البلدان الأخرى، صعود سياسات الهويَّة، حيث تدافع مجموعات مختلفة عن حقوقها والاعتراف بها على أساس هوياتها المحددة، مثل العرق أو الجنس أو الدين أو اللون، وكثيراً ما يسعى هذا النهج إلى معالجة المظالم التاريخيَّة وأوجه عدم المساواة.

ومن المهم أنْ نلاحظ أنَّ سياسات ومبادئ الهويَّة هذه ليست ثابتة في ألمانيا، وقد تطورت استجابة للأحداث التاريخيَّة والتغيرات السياسيَّة والتحولات المجتمعيَّة، وقد أصبح التزام ألمانيا بالقيم الديمقراطيَّة، وحقوق الإنسان، والهويَّة متعددة الثقافات، معلماً بارزاً على نحوٍ متزايدٍ في العقود الأخيرة، لكنَّ هذه المبادئ لها جذورٌ عميقة في عمليَّة إعادة بناء هويَّة الألمان في مرحلة ما بعد الحرب، إذ يستمرُّ الخطابُ العامُّ والبحث الأكاديمي والمناقشات السياسيَّة في ألمانيا في تشكيل فهم البلاد المتطور للهويَّة، وتعدُّ هذه الجهود بمثابة دروسٍ قيّمة لدول، مثل العراق، التي تسير في مساراتها الخاصة نحو احتضان التنوع وتعزيز التماسك الاجتماعي.

الحالة العراقيَّة:

إنَّ العراق بلدٌ متنوعُ الأطياف وله تاريخٌ معقدٌ بالأحداث، وعلى هذا النحو، لا توجد هويَّة واحدة موحدة تشملُ جميع العراقيين، وبدلاً من ذلك، فإنَّ هويَّة العراق متعددة الأوجه ويمكن أنْ تختلفَ بشكلٍ كبيرٍ بين الأفراد والمجتمعات العراقيَّة المختلفة، وتسهمُ عوامل عدة في هذا التنوع في الهويَّة: التنوع العرقي، والتنوع الديني، والاختلافات الثقافيَّة، والإرث التاريخي، والانقسامات الطائفيَّة، والصراعات، وأخيراً التشتت السياسي. وفي حين أنَّه قد لا تكون هناك هويَّة عراقيَّة واحدة موحدة تتجاوز الهويات المختلفة هذه، إلا أنَّ كثيراً من العراقيين يشتركون في حسٍ مشتركٍ بالهويَّة الوطنيَّة والفخر بتاريخ بلدهم وتراثه، ومع ذلك، فإنَّ قوة وأهميَّة الهويَّة الوطنيَّة يمكن أنْ يختلفَ بين الأفراد والمجتمعات، وتواجه سياسات تشكيل الهويَّة في العراق تحدياتٍ معقدة عدة، الناجمة عن تاريخ البلاد الحافل بالصراعات والانقسامات الطائفيَّة والحروب، وتشمل بعض التحديات الرئيسيَّة ما يلي:

*الصراعات التاريخيَّة.
*الصراعات الطائفيَّة.
*التنوع العرقي والديني.
*المخاوف الأمنيَّة.
*النزوح الداخلي.
*الحكم والفساد.
*الانقسام السياسي.
*التأثيرات الخارجيَّة.
*اضطهاد الأقليات.
*المصالحة وبناء الثقة.
*المنافسة على الموارد.
*التعليم والإعلام.
*الحفاظ على التراث الثقافي والمعوقات المتعلقة به.

ويتطلب التصدي للتحديات المذكورة جهداً متضافراً من جانب القادة السياسيين والدينيين، والعراقيين عموماً، والمجتمع الدولي، وإنَّ تعزيز الحكم الشامل، واحترام حقوق الأقليات، وتعزيز الحوار بين مجموعات الهويَّة المختلفة هي خطوات حاسمة نحو بناء عراق أكثر انسجاماً ووحدةً.

غالباً ما تركز الجهود المبذولة لتعزيز الوحدة والشعور المشترك بالهويَّة الوطنيَّة في العراق على تعزيز الشمول الاجتماعي والحوار والمصالحة والتفاهم بين المجموعات العرقيَّة والدينيَّة والثقافيَّة المختلفة، وإنَّ بناء هويَّة وطنيَّة متماسكة هي عمليَّة معقدة ومستمرة في العراق، تتشكلُ من خلال الموروثات التاريخيَّة والتحديات المعاصرة.

الهويَّة الواضحة:

إنَّ مفهوم الهويَّة الواضحة والموحدة للعراقيين معقدٌ ومتعددُ الأوجه، فالعراق بلدٌ متنوعٌ وله تاريخٌ غنيٌّ يشملُ مجتمعات عرقيَّة ودينيَّة وثقافيَّة مختلفة، وبالتالي فإنَّ مسألة الهويَّة فيه تخضعُ لتفسيراتٍ ووجهاتِ نظرٍ متنوعة.

وفي حين أنَّ بعض العراقيين قد يتعاطفون بقوة مع هويَّة عراقيَّة مشتركة تتجاوز الحدود العرقيَّة أو الطائفيَّة، فإنَّ البعض الآخر قد يعطي الأولويَّة لهوياتهم العرقيَّة أو الدينيَّة أو الإقليميَّة او المناطقيَّة أو القبليَّة، وإنَّ ظهور هويَّة كرديَّة وعربيَّة وسنيَّة وشيعيَّة ومسيحيَّة وغيرها من العلامات المميزة يسلطُ الضوءَ على مدى تعقيد مشروع الهويَّة في العراق.

من المهم أنْ ندركَ أنَّ الهويَّة ليست ثابتة، وأنَّها تتطور مع مرور الزمن، وعلى الرغم من أنَّه قد لا تكون هناك هويَّة عراقيَّة واحدة مقبولة عالمياً، فإنَّ العديد من العراقيين يواصلون الكفاح من أجل الشعور بالوحدة والهويَّة الوطنيَّة المشتركة، وتستمر الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار والمصالحة والشمول في الوقت الذي يسعى فيه العراق إلى معالجة التعقيدات المتعلقة بهويته وبناء مجتمع أكثر تماسكاً، وهنا نستطيع أنْ نقول إنَّ الدور الذي من الضروري أنْ تلعبه الدولة في تعزيز الهويَّة الوطنيَّة متعدد الأوجه، وهو يشتملُ على سياسات تعملُ على تعزيز الهويَّة الوطنيَّة مع احترام التنوع وشعور المواطن بمشتركات الانتماء للبلد الواحد، ومع ذلك، فمن الضروري أنْ تكون هذه السياسات شاملة وألا تستبعد أو تهمش أي مجموعة أو مجتمع معين داخل الدولة. إنَّ تعزيز الوحدة بين العراقيين بشأن الهويَّة هو مسعى معقد ومليء بالتحديات حسب وجهة نظرهم، بالنظر للتنوع السكاني في البلاد وتاريخ الصراع، ومع ذلك، يمكن اتخاذ خطوات وأساليب عدة لتعزيز الشعور بالوحدة والهويَّة الوطنيَّة المشتركة ومنها:

*الحوار الوطني والمصالحة

*المشاركة بالحكم
*الإعلام والخطاب العام
*التبادل الثقافي والمهرجانات
*آليات حل النزاعات
*إصلاح التعليم والمناهج
*مشاركة المجتمع
*الإصلاحات الدستوريَّة
*مشاركة الشباب
*الدعم الدولي
*التزام القيادة والصبر
*أخيراً رؤية طويلة المدى

خاتمة:

تبين سياسات الهويَّة الألمانيَّة مخططاً مقنعاً للدول التي تسعى إلى التغلب على تعقيدات التنوع، وبالرغم من أنَّ التحديات والسياقات المحددة قد تختلف، فإنَّ مبادئ تفهم التاريخ، والحماية القانونيَّة، والمحافظة على الثقافة قابلة للتطبيق عالمياً.

إنَّ العراق، بتاريخه الغني وتنوع سكانه، لديه الفرصة لاستخلاص دروسٍ قيّمة من تجارب ألمانيا والشروع في طريقه نحو مجتمعٍ أكثر شمولاً وانسجاماً، ومع استمرار العالم في التطور والتعايش، فإنَّ المثال الذي قدمته ألمانيا يذكرنا بأنَّ التمسك بالتنوع وتعزيز الوحدة ليسا عنصرين متعارضين، بل هما عنصران أساسيان لدول مزدهرة وتبحث عن استقرار مجتمعي.

ورغم أنَّ الوضع في العراق فريدٌ من نوعه، إلا أنَّ هناك دروساً قيَّمة يمكن استخلاصها من مسيرة ألمانيا، ومن خلال تعزيز المشاركة بالحكم، والاعتراف بالمظالم التاريخيَّة، وتعزيز مجتمعٍ متعدد الثقافات، يستطيع العراق بناء مستقبلٍ أكثر انسجاماً وازدهاراً يحترم هويات جميع مواطنيه ويصون حقوقهم.

رابط المقال

https://alsabaah.iq/89855-.html

سياسات الهويّة الألمانيّة:

التنمية والدروس للعراق

تزداد أهميّة الهويّة الوطنيّة بشكل كبير في عالم يتجه نحو العولمة. وفي بلد مثل ألمانيا يتميز بتاريخه المعقد، وتنوع سكانه، فإنه يحتاج التوفيق بين تعزيز شعور الوحدة الوطنيّة، مع الاحتفال باختلافاته، خاصة في أعقاب ماضيه المضطرب والتزامه في التاريخ الحديث بالديمقراطيّة وحقوق الإنسان والتعددية الثقافيّة والتماسك الاجتماعي، وهو ما يقدم في حد ذاته دروساً قيّمة للدول التي تواجه تحديات مماثلة.

● **لقمان عبد الرحيم الفيلي**

وفي هذا المقال يسلط الضوء على سياسات الهويّة الألمانيّة وكيف يمكن لدولة مثل العراق الاستفادة منها لتعزيز مفهومي الشموليّة والتنوع وتقبلها، ورغم أنّ تفاصيل السياق الألماني قد تختلف عن السياق العراقي، إلا أنّ هناك دروساً قيّمة تمكن العراق على الاستفادة من تجارب ألمانيا في تشكيل سياسات الهويّة الحاسمة بها في أعقاب ظروف الحرب والدمار الشامل والانقسام الذي عاشته.

ومن ناحية أخرى، فإنّ العراق، أرض الحضارات القديمة والثقافات المتنوعة، يجد نفسه عند مفترق طرق في العصر الحديث، حيث يتصارع أبناء مجتمعه مع شبكة معقدة من الهويات الإقليميّة والوطنيّة والمناطقيّة والدينيّة والمذهبيّة والقبليّة. وإنّ التحديات التي تواجه سياسات الهويّة، وهو مجتمع يتميز بالتنوع العرقي والديني والطائفي والقومي، معقدة بقدر ما هي عميقة، ويتعمق هذا السرد في القضايا المتعددة الأوجه التي تكمن وراء هذه التحديات. ويكشف عن نسيج محبوك بالصراعات التاريخيّة، والانقسامات عميقة الجذور، مع السعي بيطء إلى هويّة وطنيّة جديدة موحدة، وفي خضم الاضطرابات التي شهدتها العقود الأخيرة، يواجه العراق مهمّة هائلة تتمثل في التغلب على هذه التحديات ولهذا نحاول في هذه المقالة تقديم بعض الأمثلة على جهود ألمانيا في تحقيق هذا الهدف وإدارته، وكذلك تسليط الضوء على الطريق الممكنة للعراقيين للاستفادة منها

تطور سياسات ومفاهيم الهويّة الألمانيّة

لنرجع للمشهد الألماني الذي تميز التطور التاريخي لسياسات الهويّة عندما منذ الحرب العالميّة الثانية بتحولات كبيرة ووجهات نظر متطورة بسبب ما شهدته من تغيرات سياسيّة واجتماعيّة وتاريخيّة، أثرت في تطورها في مجالات عدة بما في ذلك سياسات الهويّة والمدارس الفكريّة حول التعايش والتماسك الاجتماعي، وكيف شهد تاريخ ألمانيا ما بعد الحرب تحولاً من أمة تتصارع مع تراث النازيّة إلى أمة ملتزمة بالقيم الديمقراطيّة، وحقوق الإنسان، والتعدديّة الثقافيّة، وفي ما يلي نظرة عامّة على التطورات الرئيسة في سياسات الهويّة الألمانيّة منذ الحرب العالميّة الثانية:

1 - التقسيم التاريخي (1945 إلى الوقت الحاضر):

أحد الجوانب الحاسمة في سياسات الهويّة الألمانيّة التزامها بفهم التاريخ وتحمل ضريبة أفعالها، وبدلاً من الهروب، قررت مواجهة ماضيها النازي الذي تسبب بالمحرقة، وحرصت على تناقل هذا الفهم للتاريخ في ما بين أجيالها المتعاقبة

ويصاحب قرارها في المواجهة، الاعتراف بالمظالم التي نتجت عن أفعال الماضي والسعي لمعالجتها، وإنّ إنشاء المواقع التاريخيّة والمتاحف والبرامج التعليميّة والثقافيّة ما هو إلا تذكير للأجيال المتعاقبة بالماضي وضمان عدم تكرار حدوثه، وعلى نحو مماثل، كانت هذه الفترة بمثابة بداية التزام ألمانيا بحقوق الإنسان، والديمقراطيّة، وسيادة القانون، كما أنّ اعتماد القانون الأساسي (الدستور) في العام 1949 وضع الأساس للحكم الديمقراطي واحترام الحقوق الفرديّة.

2 - مرحلة استضافة العمالة الأجنبيّة (من الخمسينيات إلى السبعينيات):

دعت ألمانيا "العمال الضيوف" من دول مثل تركيا للمساعدة في إعادة بناء اقتصاد البلاد، وكان هذا بمثابة بداية تجربة ألمانيا مع الهجرة على نطاق واسع، وبمرور الوقت، أصبح كثير من هؤلاء العمال الضيوف وأسرهم مقيمين دائمين ومواطنين، الأمر الذي أسهم في إغناء هويّة ألمانيا متعددة الثقافات.

3 - إعادة التوحيد (1990):

طرحت إعادة توحيد ألمانيا الشرقيّة والغربيّة في العام 1990 تحديات تتعلق بالهويّة، وعاشت ألمانيا الشرقيّة والغربيّة تجارب تاريخيّة مختلفة على مدى أربعة عقود من الزمن، وشددت عمليّة إعادة التوحيد على أهميّة الوحدة في ظل التنوع، وعملت ألمانيا على سد الفجوات وتحقيق التكامل بين المجتمعين، فإنّ قدرة ألمانيا على اجتياز هذه العمليّة هي بمثابة مثال لكيفيّة قيام أمم أخرى بتعزيز الوحدة في التنوع

4 - الهويّة الأوروبيّة (من بداية القرن الحادي والعشرين إلى الوقت الحاضر):

بصفتها عضواً فعّالاً في الاتحاد الأوروبي، أصبحت ألمانيا تتمسك بشكل متزايد بهويّة أوروبيّة أوسع، وتتعايش أو تمزج هذه الهويّة مع هويتها الوطنيّة وتعكس الالتزام بالتكامل والتعاون الأوروبي

5 - الحقبة الراهنة (من القرن الحادي والعشرين إلى الوقت الحاضر):

عززت ألمانيا في العقود الأخيرة هويّة متعددة الثقافات، وتقدر التنوع وتشجع التكامل الداخلي بين أفراد مجتمعه، وتدرك الدولة أنّ التنوع يمكن أن يكون مصدر قوة، أو خطورة إذا لم تهندس بدقة، وتسعى إلى ضمان تعايش مختلف المجموعات الثقافيّة والعرقيّة بشكل متناغم.

6 - التكامل مع الحفاظ على التراث الثقافي:

تشجع ألمانيا التكامل مع احترام الهويات الثقافيّة، ويسمح هذا النهج للقادمين الجدد بالمشاركة في المجتمع مع الحفاظ على تميزهم، إذ تساعد برامج التعليم والاندماج القادمين الجدد، بما في ذلك اللاجئون والمهاجرون، على أن يصبحوا أعضاء نشطين في المجتمع الألماني مع الحفاظ على هويتهم الثقافيّة

7 - التنوع في السياسة والإعلام:

شهدت ألمانيا زيادة في تمثيل الأفراد من خلفيات متنوعة في السياسة والإعلام، ويعكس هذا التنوع النسيج المتعدد الثقافات في البلاد، ولا ينصب التركيز على مجرد التسامح مع التنوع، بل على احتضانه بفعاليّة مع إدراك أنّ هذا النهج من التنوع يمكن أن يكون مصدراً للقوة والابتكار.

8 - الإطار القانوني:

لدى ألمانيا قوانين صارمة ضد التمييز على أساس العرق والانتماء العرقي والدين وغيرها من الخصائص، وتحمي هذه القوانين حقوق الأقليات وتعزز المساواة، وتلعب منظمات المجتمع المدني والمبادرات الشعبيّة دوراً مهماً في تشكيل سياسات الهويّة، والدعوة إلى الإدماج، ومكافحة التمييز، والاحتفال بالتنوع

تضم ألمانيا بوصفها مجتمعاً متنوعاً مدارس فكريّة ووجهات نظر مختلفة بشأن الهويّة، ومن المهم ملاحظة أنّ مدارس التفكير هذه ليست متجانسة، وقد يتوافق الأفراد والمجموعات المختلفة مع أفكار مختلفة مثل التعدديّة الثقافيّة، التكامل، الاستيعاب، القوميّة، الوعي التاريخي، الهويّة الأوروبيّة، المواطنة العالميّة، الهويّة البيئيّة، وهي ليست سوى بعض من مدارس الفكريّة الرئيسة في ما يتعلق بالهويّة في المجتمع الألماني

وشهدت ألمانيا، كما هي الحال في البلدان الأخرى، صعود سياسات الهويّة، حيث تدافع مجموعات مختلفة عن حقوقها والاعتراف بها على أساس هوياتها المحددة، مثل العرق أو الجنس أو الدين أو اللون، وكثيراً ما يسعى هذا النهج إلى معالجة المظالم التاريخيّة وأوجه عدم المساواة

ومن المهم أن نلاحظ أنّ سياسات ومبادئ الهويّة هذه ليست ثابتة في ألمانيا، وقد تطورت استجابة للأحداث التاريخيّة والتغيرات السياسيّة والتحولات المجتمعيّة، وقد أصبح التزام ألمانيا بالقيم الديمقراطيّة، وحقوق الإنسان، والهويّة متعددة الثقافات، معلماً بارزاً على نحو متزايد في العقود الأخيرة، لكنّ هذه المبادئ لها جذور عميقة في عمليّة إعادة بناء هويّة ألمان ما بعد الحرب، إذ يستمرّ الخطاب العام والبحث الأكاديمي والمناقشات السياسيّة في ألمانيا في تشكيل فهم البلاد المتطور للهويّة، وتعد هذه الجهود بمثابة دروس قيّمة لدول، مثل العراق، التي تسير في مساراتها الخاصة نحو احتضان التنوع وتعزيز التماسك الاجتماعي

الحالة العراقيّة

إنّ العراق بلد متنوع الأطياف وله تاريخ معقد بالأحداث، وعلى هذا النحو، لا توجد هويّة واحدة موحدة تشمل جميع العراقيين، وبدلاً من ذلك، فإنّ هويّة العراق متعددة الأوجه ويمكن أن تختلف بشكل كبير بين الأفراد والمجتمعات العراقيّة المختلفة، وتشمل عوامل عدة في هذا التنوع في الهويّة التنوع العرقي، والتنوع الديني، والاختلافات الثقافيّة، والإرث التاريخي، والانقسامات الطائفيّة، والصراعات، وأخيراً التشتت السياسي

وفي حين أنّه قد لا تكون هناك هويّة عراقيّة واحدة موحدة تتجاوز الهويات المختلفة هذه، إلا أنّ كثيراً من العراقيين يشتركون في حس مشترك بالهويّة الوطنيّة والفخر بتاريخ بلدهم وتراثه، ومع ذلك، فإنّ قوة وأهميّة الهويّة الوطنيّة يمكن أن يختلف بين الأفراد والمجتمعات، وتواجه سياسات تشكيل الهويّة في العراق تحديات معقدة عدة، الناجمة عن تاريخ البلاد الحافل بالصراعات والانقسامات الطائفيّة والحروب، وتشمل بعض التحديات الرئيسيّة ما يلي

* الصراعات التاريخيّة
* الصراعات الطائفيّة
* التنوع العرقي والديني
* المخاوف الأمنيّة
* النزوح الداخلي
* الحكم والفساد
* الانقسام السياسي
* التأثيرات الخارجيّة
* اضطهاد الأقليات
* المصالحة وبناء الثقة
* المنافسة على الموارد
* التعليم والإعلام

* الحفاظ على التراث الثقافي والموقفات المتعلقة به

ويتطلب التصدي للتحديات المذكورة جهداً متضافراً من جانب القادة السياسيين والدينيين، والعراقيين عموماً، والمجتمع الدولي، وإنّ تعزيز الحكم الشامل، واحترام حقوق الأقليات، وتعزيز الحوار بين مجموعات الهويّة المختلفة هي خطوات حاسمة نحو بناء، عراق أكثر انسجاماً ووحدة.

غالباً ما تركز الجهود المبذولة لتعزيز الوحدة والشعور المشترك بالهويّة الوطنيّة في العراق على تعزيز الشمول الاجتماعي والحوار والمصالحة والتفاهم بين المجموعات العرقيّة والدينيّة والثقافيّة المختلفة، وإنّ بناء هويّة وطنيّة متماسكة هي عمليّة معقدة ومستمرة في العراق، تتشكل من خلال الموروثات التاريخيّة والتحديات المعاصرة.

الهويّة الواضحة

إنّ مفهوم الهويّة الواضحة والموحدة للعراقيين معقد ومتعدد الأوجه، فالعراق بلد متنوع وله تاريخ غنيّ يشمل مجتمعات عرقيّة ودينيّة وثقافيّة مختلفة، وبالتالي فإنّ مسألة الهويّة فيه تخضع لتفسيرات ووجهات نظر متنوعة

وفي حين أنّ بعض العراقيين قد يتعاطفون بقوة مع هويّة عراقيّة مشتركة تتجاوز الحدود العرقيّة أو الطائفيّة، فإنّ البعض الآخر قد يعطي الأولويّة لهوياتهم العرقيّة أو الدينيّة أو الإقليميّة او المناطقيّة أو القبليّة، وإنّ ظهور هويّة كردية وعربيّة وسنيّة وشيعيّة ومسيحيّة وغيرها من العلامات المميزة يسلط الضوء على مدى تعقيد مشروع الهويّة في العراق

من المهم أن ندرك أنّ الهويّة ليست ثابتة، وأنّها تتطور مع مرور الزمن، وعلى الرغم من أنّه قد لا تكون هناك هويّة عراقيّة واحدة مقبولة عالميّاً، فإنّ العديد من العراقيين يواصلون الكفاح من أجل الشعور بالوحدة والهويّة الوطنيّة المشتركة، وتستمر الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار والمصالحة والشمول في الوقت الذي يسعى فيه العراق إلى معالجة التعقيدات المتعلقة بهويته وبناء مجتمع أكثر تماسكاً، وهنا نستطيع أن نقول إنّ الدور الذي من الضروري أن تلعبه الدولة في تعزيز الهويّة الوطنيّة متعدد الأوجه، وهو يشتمل على سياسات تعمل على تعزيز الهويّة الوطنيّة مع احترام التنوع وشعور المواطن بمشتركات الانتماء للبلد الواحد، ومع ذلك، فمن الضروري أن تكون هذه السياسات شاملة وألا تستهدف أو تهمش أي مجموعة أو مجتمع معين داخل الدولة

إنّ تعزيز الوحدة بين العراقيين بشأن الهويّة هو مسعى معقد وملي، بالتحديات حسب وجهة نظرهم، بالنظر للتنوع السكاني في البلاد وتاريخ الصراع، ومع ذلك، يمكن اتخاذ خطوات وأساليب عدة لتعزيز الشعور بالوحدة والهويّة الوطنيّة المشتركة ومنها

* الحوار الوطني والمصالحة
* المشاركة بالحكم
* الإعلام والخطاب العام
* التبادل الثقافي والمهرجانات
* آليات حل النزاعات
* إصلاح التعليم والمناهج
* مشاركة المجتمع
* الإصلاحات الدستوريّة
* مشاركة الشباب
* الدعم الدولي
* التزام القيادة والصبر
* أخيراً رؤية طويلة المدى

خاتمة

تبين سياسات الهويّة الألمانيّة مخططاً مقنعاً للدول التي تسعى إلى التغلب على تعقيدات التنوع، وبالرغم من أنّ التحديات والسياقات المحددة قد تختلف، فإنّ مبادئ فهم التاريخ، والحماية القانونيّة، والمحافظة على الثقافة قابلة للتطبيق عالميّاً

إنّ العراق، بتاريخه الغني وتنوع سكانه، لديه الفرصة لاستخلاص دروس قيّمة من تجارب ألمانيا والشروع في طريقه نحو مجتمع أكثر شمولاً وانسجاماً، ومع استمرار العالم في التطور والتغيير، فإنّ المثال الذي قدمته ألمانيا يذكرنا بأنّ التمسك بالتنوع وتعزيز الوحدة ليسا عنصرين متعارضين، بل هما عنصران أساسيان لدول مزدهرة وتبحث عن استقرار مجتمعي

ورغم أنّ الوضع في العراق فريد من نوعه، إلا أنّ هناك دروساً قيّمة يمكن استخلاصها من مسيرة ألمانيا، ومن خلال تعزيز المشاركة بالحكم، والاعتراف بالمظالم التاريخيّة، وتعزيز مجتمع متعدد الثقافات، يستطيع العراق بناء مستقبل أكثر انسجاماً وازدهاراً يحترم هويات جميع مواطنيه ويصون حقوقهم.

● **سفير جمهورية العراق في برلين**

سياساتُ ألمانيا لمكافحة الفساد: دروسٌ لرحلة العراق

نشر بتاريخ 11/01/2024

الفساد هو قضيَّة عالميَّة تقوض التنمية الاقتصاديَّة، وتقوض ثقة الجمهور في الحكومة، وتعرقل التقدم الاجتماعي، وبالمثل فإنه يشكل تحدياً كبيراً للدول التي تسعى جاهدة لتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي. لقد عملت ألمانيا، الدولة التي تتمتع بتاريخٍ يتسمُ بإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الحرب وتوطيد الديمقراطيَّة، على تطوير مجموعة قويَّة من سياسات مكافحة الفساد على مرِّ السنين، ويمكن لنجاحها في هذا المسعى أنْ يكون بمثابة مخطط عمل قيّم لدولة مثل العراق، التي تتصارع مع التحديات المرتبطة بالفساد.

ستكشفُ هذه المقالة التطورَ التاريخيَّ لسياسات مكافحة الفساد في ألمانيا وتستخلصُ الدروس الأساسيَّة التي يمكن للعراق تطبيقها لمعالجة الفساد بشكلٍ فعال.

المنظور التاريخي:

لقد تطورَ النهج الألماني في التعامل مع سياسات مكافحة الفساد بشكلٍ ملحوظٍ منذ الحرب العالميَّة الثانية، إذ شهدت فترة ما بعد الحرب تحول البلاد من دولة منقسمة إلى دولة ديمقراطيَّة موحدة، وفي ما يلي لمحة تاريخيَّة عن تطور سياسات مكافحة الفساد في ألمانيا:

1 – إعادة الإعمار بعد الحرب العالميَّة الثانية (1945 – 1949):

في أعقاب الحرب العالميَّة الثانية مباشرة، قُسمت ألمانيا إلى (ألمانيا الشرقيَّة) و(ألمانيا الغربيَّة)، وقد تأثرت كلتا الدولتين بأنظمة سياسيَّة وإيديولوجيات مختلفة، ما كان له آثارٌ في جهود مكافحة الفساد في كلٍ منهما.

ففي ألمانيا الشرقيَّة، تحت النفوذ السوفييتي في حينه، وغالباً ما كانت جهود مكافحة الفساد تُستخدم في عمليات التطهير السياسي والسيطرة، بينما في ألمانيا الغربيَّة، تركزت الجهود على إعادة بناء المؤسسات الديمقراطيَّة وتعزيز الشفافيَّة.

2 – المعجزة الاقتصاديَّة لألمانيا الغربيَّة (الخمسينيات والستينيات):

شهدت ألمانيا الغربيَّة طفرة اقتصاديَّة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، فلقد سار الازدهار الاقتصادي جنباً إلى جنب مع التركيز على الممارسات التجاريَّة الأخلاقيَّة والحكم الرشيد، وشهدت هذه المدة إنشاء أطرٍ ومؤسسات قانونيَّة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافيَّة.

3 – إعادة التوحيد (1990):

طرحت إعادة توحيد ألمانيا الشرقيَّة والغربيَّة في العام 1990 تحدياتٍ كبيرة، بما في ذلك التعامل مع الفساد الذي كان سائداً في الاقتصاد الذي تديره الدولة في ألمانيا الشرقيَّة، وشهدت هذه السنوات جهوداً لدمج ألمانيا الشرقيَّة في إطار مكافحة الفساد مع ألمانيا الغربيَّة الاتحاديَّة.

4 – التحديث والمشاركة الدوليَّة (من التسعينيات إلى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين):

تماشياً مع التطورات الدوليَّة، قامت ألمانيا، بتعزيز قوانينها ومؤسساتها الخاصة بمكافحة الفساد، إذ إنَّ إدخال قانون مكافحة الفساد في المعاملات التجاريَّة الدوليَّة في العام 1999 جعل رشوة المسؤولين الأجانب جريمة جنائيَّة في ألمانيا، كما صادقت ألمانيا على الاتفاقيات الدوليَّة لمكافحة الفساد، مثل اتفاقيَّة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) في العام 2003.

5 – الشفافيَّة وحماية المبلغين عن المخالفات (2010 إلى الوقت الحاضر):

في السنوات الأخيرة، ركزت ألمانيا بقوة على الشفافيَّة وحمايَة المبلغين عن المخالفات، ودخل قانون حماية المبلغين عن المخالفات حيز التنفيذ في العام 2021، الأمر الذي وفَّرَ الحماية القانونيَّة للمبلغين عن المخالفات في القطاعين العام والخاص. وهذا القانون جعل ألمانيا متوافقة مع أفضل الممارسات الدوليَّة وشجع الأفراد على الإبلاغ عن الفساد من دون خوفٍ من الانتقام.

6 – التحديات والإصلاحات المستمرة:

لا تزال ألمانيا تواجه تحدياتٍ تتعلقُ بالفساد المؤسسي والسياسي، وخاصة في مجالات مثل مجموعات الضغط والمشتريات العامَّة الحكوميَّة، وتشملُ الجهود المبذولة لمواجهة هذه التحديات الإصلاحات القانونيَّة الجارية، وزيادة متطلبات الشفافيَّة، وحملات التوعية العامة.

يعتمدُ النهج الذي تتبعه ألمانيا في مكافحة الفساد على عدة مبادئ ومدارس فكريَّة أساسيَّة، والتي تطورت مع مرور الوقت، وفي حين أنَّ سياسات مكافحة الفساد في البلاد قد لا ترتبطُ بشكلٍ واضحٍ بمدرسة فكريَّة واحدة، إلا أنَّها تتضمنُ عناصر من وجهات نظرٍ مختلفة، بعض المبادئ والأطر الرئيسة التي تقومُ عليها الحكومة الألمانيَّة المناهضة لموقف الفساد يشمل:

1 – الشفافيَّة والمساءلة:

تركزُ ألمانيا بقوة على الشفافيَّة والمساءلة في العمليات الحكوميَّة، ويلتزم المسؤولون العموميون بمعايير أخلاقيَّة عالية، والإفصاحات الماليَّة إلزاميَّة، ويصنف مؤشر مدركات الفساد التابع لمنظمة الشفافيَّة الدوليَّة ألمانيا باستمرار بوصفها واحدة من الدول الأقل فساداً على مستوى العالم.

2 – القضاء المستقل:

تحتفظ ألمانيا بسلطة قضائيَّة مستقلة تلعب دوراً حاسماً في محاكمة الأفراد والكيانات الفاسدة، ويضمن استقلال القضاء بقاء العمليات القانونيَّة خالية من التدخل السياسي، وهو أمرٌ حيويٌّ في مكافحة الفساد.

3 – حماية المبلغين عن المخالفات:

تشجع القوانين القويَّة لحماية المبلغين عن المخالفات مع التأكيد على الأفراد أنَّ الإبلاغ عن الفساد سيكون من دون خوفٍ من الانتقام، كون الإطار القانوني يوفر في ألمانيا ضمانات للمبلغين عن هذه المخالفات، ويضمن عدم الكشف عن هويتهم ويحميهم من ردود الفعل الانتقاميَّة.

4 – قوانين فعّالة وصارمة لمكافحة الرشوة:

لدى ألمانيا قوانين صارمة لمكافحة الرشوة، بما في ذلك قانون مكافحة الفساد في المعاملات التجاريَّة الدوليَّة، إذ يجرمُ هذا التشريع الرشوة، على الصعيدين المحلي والدولي، الأمر الذي يجعل تورط الشركات الألمانيَّة في ممارسات فاسدة في الخارج جريمة.

5 – التنفيذ الفعال:

تتمتعُ وكالات إنفاذ القانون في ألمانيا بموارد جيدة واستباقيَّة في التحقيق والملاحقة القضائيَّة في قضايا الفساد، وتتعاون الدولة أيضاً مع المنظمات الدوليَّة لمكافحة الفساد عبر الحدود.

فوائد التجربة الألمانيَّة للعراق:

تقدم التطورات في سياسات ألمانيا لمكافحة الفساد معلوماتٍ قيّمة للعراقيين في سعيهم لمواجهة تحديات الفساد في بلدهم، وفي ما يلي الدروس الرئيسة:

1 – التمسك بالشفافيَّة:

الشفافيَّة هي حجر الزاوية في جهود ألمانيا لمكافحة الفساد، ويمكن لدولة مثل العراق أنْ تستفيدَ من تنفيذ مبادرات الشفافيَّة مثل: عمليات الموازنة المفتوحة، وشفافيَّة المشتريات العامة، والبيانات الحكوميَّة التي يمكن الوصول إليها، ويمكن أنْ تساعد هذه التدابير في تقليل فرص الممارسات الفاسدة.

2 – تعزيز الأطر القانونيَّة:

يعدُّ تطوير وإنفاذ قوانين شاملة لمكافحة الفساد أمراً ضرورياً، وينبغي للعراق أنْ يفكرَ في آلياتٍ فعالة لتطبيق تشريعاته التي تجرم الرشوة والمحسوبيَّة وغيرها من أشكال الفساد، مع فرض عقوبات صارمة على المخالفين، مع وجوب توفير أحكامٍ لاسترداد الأصول المسروقة أو الأشخاص المطلوبين في الأطر القانونيَّة المعتمدة.

3 – حماية المبلغين عن الفساد:

يعدُّ تشجيع الأفراد على الإبلاغ عن الفساد أمراً بالغ الأهميَّة، ويمكن للعراق وضع قوانين قويَّة لحماية المبلغين عن المخالفات، والتي تحمي المخبرين من الانتقام، مع تقديم حوافز للإبلاغ عن الفساد، مثل المكافآت الماليَّة أو الحصانة القانونيَّة.

4 – تعزيز استقلال القضاء:

إنَّ وجود سلطة قضائيَّة مستقلة أمرٌ ضروريٌّ لمحاكمة الأفراد الفاسدين، وينبغي للعراق أنْ يستثمرَ في الإصلاحات القضائيَّة، بما يضمن عزل القضاة عن الضغوط السياسيَّة والتعامل مع قضايا الفساد بنزاهة.

5 – التعاون الدولي:

التعاون مع المنظمات الدوليَّة والدول ذات الخبرة في جهود مكافحة الفساد يمكن أنْ يساعدَ العراق في الحصول على رؤى قيّمة ومساعدة فنيَّة، ويمكن أنْ يشملَ هذا التعاون تبادل أفضل الممارسات، وتدريب وكالات إنفاذ القانون، وإجراء تحقيقات مشتركة.

6 – التوعية والتثقيف العام:

إنَّ رفع مستوى الوعي العام حول الآثار الضارة للفساد اجتماعياً وقانونياً وشرعياً وغيرها، أمرٌ بالغُ الأهميَّة، وسعياً وراء ذلك، من الممكن أنْ تعملَ الحملات التثقيفيَّة ومبادرات المشاركة المدنيَّة على تمكين المواطنين من المطالبة بالشفافيَّة ومحاسبة قادتهم.

إنَّ مكافحة الفساد مسعى طويل الأمد، وهذا ما يتطلب من العراقيين أنْ يظلوا ملتزمين بمكافحة الفساد، وأنْ يدركوا أنَّ التغيير المستدام يستغرق وقتاً ومثابرةً.

ومن خلال الاستفادة من هذه الدروس من تجربة ألمانيا، يستطيع العراق العمل نحو مستقبل، حيث تتم معالجة الفساد بشكلٍ فعالٍ، وتعزيز التنمية الاقتصاديَّة، والاستقرار السياسي، ورفاهيَّة مواطنيه، فهو يتطلبُ نهجاً متعدد الأوجه يشمل الإصلاحات القانونيَّة، وتعزيز المؤسسات، والمشاركة العامة، والتعاون الدولي.

خاتمة:

تعدُّ سياسات مكافحة الفساد التي تنتهجها ألمانيا بمثابة نموذجٍ مقنعٍ للدول التي تسعى إلى مكافحة الفساد بشكلٍ فعالٍ، ومن خلال إعطاء الأولويَّة للشفافيَّة والمساءلة والإصلاحات القانونيَّة، وتستطيع دولة مثل العراق أنْ تحققَ خطوات كبيرة في جهودها لمكافحة الفساد. وأنْ تبني هذه المبادئ، وبناء أطرٍ قانونيَّة قويَّة، وحماية المبلغين عن المخالفات، وتعزيز التعاون الدولي سيكون له دورٌ فعالٌ في تحقيق تغييرٍ دائمٍ وتعزيز مجتمعٍ عادلٍ ومنصف، وإنَّ مكافحة الفساد تتطلب الالتزام والتصميم والرؤية لمستقبلٍ تسود فيه النزاهة على الإفلات من العقاب.

ورغم أنَّ سياسات مكافحة الفساد في ألمانيا لا تلتزم بمدرسة فكريَّة واحدة، فإنَّها تمثلُ نهجاً متوازناً وشاملاً يجمع بين التدابير القانونيَّة، والاستراتيجيات الوقائيَّة، والتعاون الدولي، ويعكس هذا النهج التزام ألمانيا بدعم سيادة القانون، وتعزيز الشفافيَّة، والحفاظ على الحكم الأخلاقي في كلٍ من القطاعين العام والخاص.

بإيجاز، تختلفُ ألمانيا والعراق بشكلٍ كبيرٍ في أساليبهما لمكافحة الفساد، فإنَّ ألمانيا تركز بشكلٍ قويٍ على الشفافيَّة، والمساءلة، والسلطة القضائيَّة المستقلة، وحماية المبلغين عن المخالفات، وقوانين مكافحة الرشوة الصارمة، كلها أسهمت في انخفاض مستويات الفساد نسبياً.

وفي المقابل، يواجه العراق تحدياتٍ في تنفيذ تدابير مماثلة بسبب عدم الاستقرار السياسي، والإطار القانوني الأقل قوة، والموارد المحدودة للتنفيذ، والثقافة المؤسساتيَّة والمجتمعيَّة والدينيَّة المطلوبة في هذا المجال، ومع إدراك أهميَّة التصدي للفساد، فإنَّ الطريق أمام العراق أطول في تطوير المؤسسات وتمكين تطبيق القوانين وتنفيذ الأحكام اللازمة لمكافحة الفساد بشكلٍ فعالٍ وبناء ثقة الجمهور في الحكومة.

رابط المقال

https://alsabaah.iq/90236-.html

سياساتُ ألمانيا لمكافحة الفساد: دروسٌ لرحلة العراق

الفساد هو قضيّة عالميّة تقوض التنمية الاقتصاديّة، وتقوض ثقة الجمهور في الحكومة، وتعرقل التقدم الاجتماعي، وبالتالي فإنه يشكل تحديا كبيرا للدول التي تسعى جاهدة لتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي. لقد عملت ألمانيا، الدولة التي تتمتع بتاريخ يتسم بإعادة الاعمار في مرحلة ما بعد الحرب وتوطيد الديمقراطيّة، على تطوير مجموعة قويّة من سياسات مكافحة الفساد على مرّ السنين. ويمكن لنجاحها في هذا المسعى أن يكون بمثابة مخطط عمل قيّم لدولة مثل العراق، التي تتصارع مع التحديات المرتبطة بالفساد.

● السفير لقمان عبد الرحيم الفيلي

ستكشفُ هذه المقالة التطور التاريخيّ لسياسات مكافحة الفساد في ألمانيا وتستخلص الدروس الأساسيّة التي يمكن للعراق تطبيقها لمعالجة الفساد بشكل فعال.

المنظور التاريخي

لقد تطور النهج الألماني في التعامل مع سياسات مكافحة الفساد بشكل ملحوظ منذ الحرب العالميّة الثانية. إذ شهدت فترة ما بعد الحرب تحول البلاد من دولة منقسمة إلى دولة ديمقراطيّة موحدة. وفي ما يلي لمحة تاريخيّة عن تطور سياسات مكافحة الفساد في ألمانيا:

1 - إعادة الإعمار بعد الحرب العالميّة الثانية (1945 - 1949).

في أعقاب الحرب العالميّة الثانية مباشرة، قُسمت ألمانيا إلى (ألمانيا الشرقيّة) و(ألمانيا الغربيّة)، وقد تأثرت كلتا الدولتين بأنظمة سياسيّة وإيديولوجيات مختلفة. ما كان له آثار في جهود مكافحة الفساد في كل منهما.

ففي ألمانيا الشرقيّة، تحت النفوذ السوفييتي في حينه، وغالباً ما كانت جهود مكافحة الفساد تُستخدم في عمليات التطهير السياسي والسيطرة، بينما في ألمانيا الغربيّة، تركزت الجهود على إعادة بناء المؤسسات الديمقراطيّة وتعزيز الشفافيّة.

2 - المعجزة الاقتصاديّة لألمانيا الغربيّة (الخمسينيات والستينيات):

شهدت ألمانيا الغربيّة طفرة اقتصاديّة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، فلقد سار الازدهار الاقتصادي جنباً إلى جنب مع التركيز على الممارسات التجاريّة الأخلاقيّة والحكم الرشيد. وشهدت هذه المدة إنشاء أطر ومؤسسات قانونيّة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافيّة.

3 - إعادة التوحيد (1990):

طرحت إعادة توحيد ألمانيا الشرقيّة والغربيّة في العام 1990 تحديات كبيرة، بما في ذلك التعامل مع الفساد الذي كان سائداً في الاقتصاد الذي تديره الدولة في ألمانيا الشرقيّة. وشهدت هذه السنوات جهوداً لدمج ألمانيا الشرقيّة في إطار مكافحة الفساد مع ألمانيا الغربيّة الاتحاديّة.

4 - التحديث والمشاركة الدوليّة (من التسعينيات إلى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين):

تماشياً مع التطورات الدوليّة، قامت ألمانيا، بتعزيز قوانينها ومؤسساتها الخاصة بمكافحة الفساد، إذ إنّ إدخال قانون مكافحة الفساد في المعاملات التجاريّة الدوليّة في العام 1999 جعل رشوة المسؤولين الأجانب جريمة جنائيّة في ألمانيا، كما صادقت ألمانيا على الاتفاقيات الدوليّة لمكافحة الفساد، مثل اتفاقيّة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UN-CAC) في العام 2003

5 - الشفافيّة وحماية المبلغين عن المخالفات (2010 إلى الوقت الحاضر):

في السنوات الأخيرة، ركزت ألمانيا بقوة على الشفافيّة وحماية المبلغين عن المخالفات. ودخل قانون حماية المبلغين عن المخالفات حيز التنفيذ في العام 2021، الأمر الذي وفر الحماية القانونيّة للمبلغين عن المخالفات في القطاعين العام والخاص. وهذا القانون جعل ألمانيا متوافقة مع أفضل الممارسات الدوليّة وشجع الأفراد على الإبلاغ عن الفساد من دون خوف من الانتقام.

تركز ألمانيا بقوة على الشفافيّة والمساءلة في العمليات الحكوميّة، ويلتزم المسؤولون العموميون بمعايير أخلاقيّة عالية، والإفصاحات الماليّة الإلزاميّة، ويصنف مؤشر مدركات الفساد التابع لمنظمة الشفافيّة الدوليّة ألمانيا باستمرار بوصفها واحدة من الدول الأقل فسادا على مستوى العالم.

6 - التحديات والإصلاحات المستمرة:

لا تزال ألمانيا تواجه تحديات تتعلق بالفساد المؤسسي والسياسي، وخاصة في مجالات مثل مجموعات الضغط والمشتريات العامة الحكوميّة. وتشمل الجهود المبذولة لمواجهة هذه التحديات الإصلاحات القانونيّة الجارية، وزيادة متطلبات الشفافيّة، وحملات التوعية العامة.

يعتمد النهج الذي تتبعه ألمانيا في مكافحة الفساد على عدة مبادئ ومدارس فكريّة أساسيّة، والتي تطورت مع مرور الوقت. وفي حين أنّ سياسات مكافحة الفساد في البلاد قد لا ترتبط بشكل واضح بمدرسة فكريّة واحدة، إلا أنها تتضمن عناصر من وجهات نظر مختلفة، بعض المبادئ والأطر الرئيسة التي تقوم عليها الحكومة الألمانيّة المناهضة لموقف الفساد يشمل:

1 - الشفافيّة والمساءلة:

تركز ألمانيا بقوة على الشفافيّة والمساءلة في العمليات الحكوميّة. ويلتزم المسؤولون العموميون بمعايير أخلاقيّة عالية، والإفصاحات الماليّة الإلزاميّة. ويصنف مؤشر مدركات الفساد التابع لمنظمة الشفافيّة الدوليّة ألمانيا باستمرار بوصفها واحدة من الدول الأقل فسادا على مستوى العالم.

2 - القضاء المستقل:

تحتفظ ألمانيا بسلطة قضائيّة مستقلة تلعب دوراً حاسماً في محاكمة الأفراد والكيانات الفاسدة. ويضمن استقلال القضاء بقاء العمليات القانونيّة خالية من التدخل السياسي. وهو أمرٌ حيويٌ في مكافحة الفساد.

3 - حماية المبلغين عن المخالفات:

تشجع القوانين القويّة لحماية المبلغين عن المخالفات مع التأكيد على الأفراد أنّ الإبلاغ عن الفساد سيكون من دون خوف من الانتقام، كون الإطار القانوني يوفر في ألمانيا ضمانات للمبلغين عن هذه المخالفات، ويضمن عدم الكشف عن هوياتهم وبحميهم من ردود الفعل الانتقاميّة.

4 - قوانين فعالة وصارمة لمكافحة الرشوة:

لدى ألمانيا قوانين صارمة لمكافحة الرشوة، بما في ذلك قانون مكافحة الفساد في المعاملات التجاريّة الدوليّة. إذ يجرم هذا التشريع الرشوة، على الصعيدين المحلي والدولي، الأمر الذي يجعل تورط الشركات الألمانيّة في ممارسات فاسدة في الخارج جريمة.

5 - التنفيذ الفعال:

تتمتع وكالات إنفاذ القانون في ألمانيا بموارد جيدة واستباقيّة في التحقيق والملاحقة القضائيّة في قضايا الفساد. وتتعاون الدولة أيضاً مع المنظمات الدوليّة لمكافحة الفساد عبر الحدود.

فوائد التجربة الألمانيّة للعراق

تقدم التطورات في سياسات ألمانيا لمكافحة الفساد معلومات قيّمة للعراقيين في سعيهم لمواجهة تحديات الفساد في بلدهم. وفي ما يلي الدروس الرئيسة:

1 - التمسك بالشفافيّة:

الشفافيّة هي حجر الزاوية في جهود ألمانيا لمكافحة الفساد. ويمكن لدولة مثل العراق أن تستفيد من تنفيذ مبادرات الشفافيّة مثل: عمليات الموازنة المفتوحة. وشفافيّة المشتريات العامة. والبيانات الحكوميّة التي يمكن الوصول إليها. ويمكن أن تساعد هذه التدابير في تقليل فرص الممارسات الفاسدة.

2 - تعزيز الأطر القانونيّة:

يعدّ تطوير وإنفاذ قوانين شاملة لمكافحة الفساد أمراً ضرورياً. وينبغي للعراق أن يفكر في آليات فعالة لتطبيق تشريعاته التي تجرم الرشوة والمحسوبيّة وغيرها من أشكال الفساد. مع فرض عقوبات صارمة على المخالفين. مع وجوب توفير أحكام لاسترداد الأصول المسروقة أو الأشخاص المطلوبين في الأطر القانونيّة المعتمدة.

3 - حماية المبلغين عن الفساد:

يعدُ تشجيع الأفراد على الإبلاغ عن الفساد أمراً بالغ الأهميّة. ويمكن للعراق وضع قوانين قويّة لحماية المبلغين عن المخالفات، والتي تحمي المخبرين من الانتقام. مع تقديم حوافز للإبلاغ عن الفساد، مثل المكافآت الماليّة أو الحصانة القانونيّة.

4 - تعزيز استقلال القضاء:

إنّ وجود سلطة قضائيّة مستقلة أمر ضروريّ لمحاكمة الأفراد الفاسدين. وينبغي للعراق أن يستثمر في الإصلاحات القضائيّة، بما يضمن عزل القضاة عن الضغوط

تشجع القوانين القويّة لحماية المبلغين عن المخالفات مع التأكيد على الأفراد أن الإبلاغ عن الفساد سيكون من دون خوف من الانتقام، كون الإطار القانوني يوفر في ألمانيا ضمانات للمبلغين عن هذه المخالفات، ويضمن عدم الكشف عن هوياتهم وبحميهم من ردود الفعل الانتقاميّة

السياسيّة والتعامل مع قضايا الفساد بنزاهة.

5 - التعاون الدولي:

التعاون مع المنظمات الدوليّة والدول ذات الخبرة في جهود مكافحة الفساد يمكن أن يساعد العراق في الحصول على رؤى قيّمة ومساعدة فنيّة. ويمكن أن يشمل هذا التعاون تبادل أفضل الممارسات، وتدريب وكالات إنفاذ القانون، وإجراء تحقيقات مشتركة.

6 - التوعية والتثقيف العام:

إنّ رفع مستوى الوعي العام حول الآثار الضارة للفساد اجتماعياً وقانونياً وشرعياً وغيرها، أمرٌ بالغ الأهميّة. وسعياً وراء ذلك، من الممكن أن تعمل الحملات التثقيفيّة ومبادرات المشاركة المدنيّة على تمكين المواطنين من المطالبة بالشفافيّة ومحاسبة قادتهم.

إنّ مكافحة الفساد مسعى طويل الأمد. وهذا ما يتطلب من العراقيين أن يظلوا ملتزمين بمكافحة الفساد. وأن يدركوا أنّ التغيير المستدام يستغرق وقتاً ومثابرة.

ومن خلال الاستفادة من هذه الدروس من تجربة ألمانيا، يستطيع العراق العمل نحو مستقبل، حيث تتم معالجة الفساد بشكل فعال، وتعزيز التنمية الاقتصاديّة، والاستقرار السياسي. ورفاهيّة مواطنيه. فهو يتطلب نهجاً متعدد الأوجه يشمل الإصلاحات القانونيّة، وتعزيز المؤسسات، والمشاركة العامة، والتعاون الدولي.

خاتمة

تعدُ سياسات مكافحة الفساد التي تنتهجها ألمانيا بمثابة نموذج مقنع للدول التي تسعى إلى مكافحة الفساد بشكل فعال. ومن خلال إعطاء الأولويّة للشفافيّة والمساءلة والإصلاحات القانونيّة، وتستطيع دولة مثل العراق أن تحقق خطوات كبيرة في جهودها لمكافحة الفساد. وأن تبني هذه المبادئ، وبناء أطر قانونيّة قويّة. وحماية المبلغين عن المخالفات. وتعزيز التعاون الدولي وتعزيز مجتمع عادل ومنصف. وإنّ مكافحة الفساد تتطلب الالتزام والتصميم والرؤية لمستقبل تسود فيه النزاهة على الإفلات من العقاب.

ورغم أنّ سياسات مكافحة الفساد في ألمانيا لا تلتزم بمدرسة فكريّة واحدة. فإنها تمثل نهجاً متوازناً وشاملاً يجمع بين التدابير القانونيّة. والاستراتيجيات الوقائيّة. والتعاون الدولي. ويعكس هذا النهج التزام ألمانيا بدعم سيادة القانون. وتعزيز الشفافيّة. والحفاظ على الحكم الأخلاقي في كل من القطاعين العام والخاص.

بإيجاز: تختلف ألمانيا والعراق بشكل كبير في أساليبهما لمكافحة الفساد. فإنّ ألمانيا تركز بشكل قوي على الشفافيّة. والمساءلة. والسلطة القضائيّة المستقلة. وحماية المبلغين عن المخالفات. وقوانين مكافحة الرشوة الصارمة. كلها أسهمت في انخفاض مستويات الفساد نسبياً.

وفي المقابل. يواجه العراق تحديات في تنفيذ تدابير مماثلة بسبب عدم الاستقرار السياسي. والإطار القانوني الأقل قوة. والموارد المحدودة للتنفيذ. والثقافة المؤسساتية والمجتمعيّة والدينيّة المطلوبة في هذا المجال. ومع إدراك أهميّة التصدي للفساد. فإنّ الطريق أمام العراق أطول في تطوير المؤسسات وتمكين تطبيق القوانين وتنفيذ الأحكام اللازمة لمكافحة الفساد بشكل فعال وبناء ثقة الجمهور في الحكومة.

بناء الجسور.. نحو نهجٍ عراقيٍّ في فهمِ الألمان اجتماعياً

نشر بتاريخ 2024-01-17

التفاعلات الثقافيَّة عبارة عن نسيجٍ من التجارب والقصص ووجهات النظر التي تتجمع عندما يلتقي أفراد من مناطق مختلفة من أنحاء العالم، وبالنسبة للعراقيين الذين يجدون أنفسهم في ألمانيا، فإن فهم تعقيدات الشخصيَّة الاجتماعيَّة الألمانيَّة يمكن أن يكون مفيداً، وفي بعض الأحيان صعباً. وفي هذه المقالة نتعمق في تجارب العراقيين الذين تفاعلوا مع المشهد الاجتماعي الألماني، سعياً إلى بناء جسور التفاهم بين ثقافتين متنوعتين.

إنَّ الطابع الاجتماعي الألماني هو انعكاسٌ للتاريخ الغني والقيم الثقافيَّة والأعراف المجتمعيَّة التي تطورت على مرّ القرون، وعندما يتعامل العراقيون مع الألمان، سواء على المستوى المهني أو الشخصي، فمن الضروري فهم تعقيدات هذه الشخصيَّة الاجتماعيَّة المختلفة عنهم، وفي هذه المقالة سنسعى لكشف تطور الشخصيَّة الاجتماعيَّة الألمانيَّة وقيمها الأساسيَّة والاعتبارات المهمَّة والتي على العراقيين أنْ يأخذوها بنظر الاعتبار عند التعامل مع الألمان.

السياق التاريخي:

لفهم الشخصيَّة الاجتماعيَّة الألمانيَّة، من الضروري الخوض في السياق التاريخي الذي شكلها، إذ يتميز تاريخ ألمانيا بنسيجٍ من الأحداث، بما في ذلك الإمبراطوريَّة الرومانيَّة المقدسة، والإصلاح البروتستانتي، ومُثل التنوير، والمراحل الزمنيَّة المضطربة مثل الحرب العالميَّة الأولى والحرب العالميَّة الثانية، وكان لآثار الحرب العالميَّة الثانية وتقسيم ألمانيا إلى شرقٍ وغربٍ تأثيرٌ عميقٌ في تلك الشخصيَّة، وإنَّ جدار برلين الذي ظلَّ يفصلُ بين شرق برلين وغربها لمدة تقرب من ثلاثة عقود لم يكن يرمز إلى الانقسام المادي فحسب، بل كان يرمز أيضاً إلى الاختلافات الصارخة في الإيديولوجيات السياسيَّة وأساليب الحياة.

كانت يوم إعادة توحيد ألمانيا الشرقيَّة والغربيَّة في العام 1990 بمثابة لحظة محوريَّة في تاريخها، ولقد جمعت مجتمعين لهما خصائص مميزة، وخلقت مزيجاً معقداً من الثقافات والقيم، ولعلَّ عمليَّة إعادة التوحيد هذه تستمرُ في التأثير على الطابع الاجتماعي الألماني.

من بغداد إلى برلين – العراقيون في ألمانيا:

العراق، «مهد الحضارة» له تاريخٌ يمتدُّ لآلاف السنين، وتشملُ مساهمته في الحضارة الإنسانيَّة التقدم في الرياضيات وعلم الفلك والأدب والهندسة المعماريَّة وسنّ التشريعات القانونيَّة، ومع تنوع سكانه الذي يشمل مختلف الأعراق والأديان والتقاليد، يعدُّ العراق بلداً عامراً في الثراء الثقافي، والشخصيَّة الاجتماعيَّة العراقيَّة هي انعكاسٌ لهذا التنوع، وإنّ كرم الضيافة والروابط الأسريَّة الوثيقة والتمسك القوي بالتقاليد هي من السمات المميزة للثقافة العراقيَّة، وعلى الرغم من التحديات التي واجهتها البلاد في العقود الأخيرة، إلا أنَّ صمود الشعب العراقي وقوته أمام هذه التحديات سجل علامة بارزة في تاريخه.

من جانبٍ آخر تقدم ألمانيا مشهداً ثقافياً متميزاً، فهي دولة معروفة بالدقة والكفاءة والوعي البيئي، وهي قوة أوروبيَّة ذات تاريخ غني بالمساهمات الثقافيَّة والفلسفيَّة والفكريَّة، وعندما يجد العراقيون أنفسهم على الأراضي الألمانيَّة، فإنَّهم يشرعون في رحلة الاستكشاف والتكيف.

وبالنسبة للعراقيين في ألمانيا يعدُّ بناء جسور التفاهم الثقافي عمليَّة مستمرة، ويبدأ الأمر بالاعتراف بالاختلافات في الطابع الاجتماعي بين الثقافتين واغتنام فرصة التعلم المتبادل، هنا يجب على العراقيين أنْ يأخذوا الوقت الكافي للتعرف على العادات والتحيات والآداب الاجتماعيَّة الألمانيَّة، وإنَّ فهم هذه المعايير واحترامها خطوات أساسيَّة في بناء علاقات إيجابيَّة.

إنَّ أحد الجوانب الأولى التي يواجهها العراقيون عند التعامل مع الألمان هو أهميَّة الالتزام بالمواعيد، ففي ألمانيا لا يعدُّ الحضور في الوقت المحدد مجرد مسألة مجاملة، بل إنها علامة على احترام وقت الآخرين، وقد تكون الأعراف الثقافيَّة العراقيَّة أكثر استرخاءً في هذا الصدد، لكنَّ التكيف مع الإحساس الألماني بالالتزام بالمواعيد أمرٌ بالغ الأهميَّة للتفاعل معهم والتأثير فيهم.

سمة أخرى من سمات الشخصيَّة الاجتماعيَّة الألمانيَّة هي الصراحة، إذ يقدّر الألمان التواصل الواضح والمفتوح، وقد يظهرون على أنهم صريحون ومباشرون في طرحهم لأفكارهم، وتتجذّر هذه الصراحة في الالتزام بالشفافيَّة والصدق، وقد يحتاج العراقيون إلى تكييف أسلوب تواصلهم ليتوافق مع هذه السمة الاجتماعيَّة. تعدُّ الكفاءة وأخلاقيات العمل القويَّة أيضاً جزءاً لا يتجزأ من الشخصيَّة الاجتماعيَّة الألمانيَّة، ويفخر الألمان بقدرتهم على العمل بجدٍ وتحقيق معايير عالية في مساعيهم المهنيَّة، وفي حين أنَّ العراقيين قد يشتركون في الالتزام بالعمل الجاد، فإنَّ فهم النهج الألماني في الكفاءة يمكن أنْ يعززَ التعاون في البيئات المهنيَّة. وينبغي للعراقيين في البيئات المهنيَّة أنْ يتكيفوا مع ثقافة العمل الألمانيَّة، التي تؤكد على العمل الجماعي والكفاءة والاهتمام بالتفاصيل، ومن خلال التوافق مع هذه القيم، يمكنهم المساهمة بفعاليَّة في أماكن عملهم.

بالإضافة الى كل ما تقدم فإنَّ احترام البيئة هو قيمة متجذرة بعمق في الثقافة الألمانيَّة، وتعدُّ إعادة التدوير والحفاظ على الطاقة من الممارسات الشائعة عندهم، وقد يجد العراقيون في ألمانيا أنفسهم يتبنون أسلوب حياة أكثر وعياً بالبيئة، وهذا الالتزام المشترك بالاستدامة البيئيَّة يمكن أنْ يكون بمثابة جسرٍ بي الثقافتين. وبالرغم من أنَّ اللغة الإنكليزيَّة مستخدمة على نطاقٍ واسعٍ في ألمانيا، إلا أنَّه ينبغي على العراقيين تعزيز اندماجهم الثقافي من خلال تعلم بعض العبارات الألمانيَّة الأساسيَّة، ولا يسهل هذا الجهد التواصل فحسب، بل يوضح أيضاً احترام الثقافة المضيفة. ومن المهم أنْ نتذكر أنَّ هذه الخصائص يمكن أنْ تختلفَ بين الأفراد، وليس كل الألمان سيظهرون هذه السمات بالدرجة نفسها، ففضلاً عن ذلك، ألمانيا بلدٌ متنوعٌ يضمُّ أشخاصاً من خلفيات مختلفة، لذلك يمكن أنْ تكون هناك اختلافاتٌ إقليميَّة وفرديَّة في السلوك والقيم، ويمكن أنْ تكون القوالب النمطيَّة أو التعميمات الواسعة حول أي مجموعة من الأشخاص مضللة وغير عادلة، لذلك من الضروري التعامل مع هذه الأوصاف بحذرٍ وفهم التنوع الثقافي.

كيفيَّة التعامل مع الألمان:

عندما يتعين على العراقيين التعامل مع الألمان، سواء على المستوى المهني أو الشخصي، فمن الضروري التعامل مع هذه التفاعلات بحساسيَّة ثقافيَّة وعقليَّة منفتحة، وإنَّ بناء العلاقات الإيجابيَّة والتواصل الفعال بين الثقافات يتطلب فهم واحترام اختلافات بعضنا البعض، في ما يلي بعض الأفكار التي يجب مراعاتها عندما يرغب العراقيون في التفاعل مع الألمان:

* كن دقيقاً.
* تواصل بشكلٍ مباشرٍ وواضح.
* احترم المساحة الشخصيَّة للآخر.
* تعرف وافهم ثقافة العمل الألمانيَّة.
* أكد على الاحتراف.
* كن منفتحاً على ملاحظاتهم.
* تكيف مع الأعراف الاجتماعيَّة.
* تعلم اللغة الألمانيَّة.
* قم ببناء العلاقات وتطويرها تدريجياً.
* تمسك بالتنوع المجتمعي.

* كن واعياً من الصور النمطيَّة.

وتذكر أنّ بناء علاقات ناجحة عبر الثقافات ينطوي على الاحترام المتبادل والفضول والرغبة في التعلم من بعضنا البعض، ومن خلال إظهار الحساسيَّة الثقافيَّة والقدرة على التكيف، ويستطيع العراقيون تعزيز التفاعلات الإيجابيَّة والمثمرة مع الألمان على المستويين المهن والشخصي.

خاتمة:

غالباً ما تعكس الأمثال الألمانيَّة جوانب الشخصيَّة الاجتماعيَّة الألمانيَّة، بما في ذلك القيم وأخلاقيات العمل والعلاقات الشخصيَّة، في ما يلي بعض الأمثال الألمانيَّة التي تقدم نظرة ثاقبة للقيم والمواقف الاجتماعيَّة الألمانيَّة:

* النظام نصف الحياة.
* مشغول كالنمل
* الأفكار حرة ولا تكلف.
* الأشياء الجيدة تستغرق وقتاً.
* الصدق يدوم أطول
* ما لا تريد أنْ يفعله بك. لا تفعله بأي شخص آخر.
* كل بداية صعبة.
* القوة تكمن في الهدوء.

وأخيراً تتجاذب الأضداد. هنا نرى تركز القيم الشخصيَّة الاجتماعيَّة للألمان على صفات مثل الاجتهاد والصدق والصبر واحترام الآخرين، وإنها توفر لمحة عن الحكمة الثقافيَّة والأعراف الاجتماعيَّة التي شكلت المجتمع الألماني مع مرور الوقت.

وتمثل الرحلة من بغداد إلى برلين رحلة تحويليَّة بالنسبة للعراقيين الذين يجدون أنفسهم في ألمانيا، وإنَّ فهم الشخصيَّة الاجتماعيَّة الألمانيَّة والتكيف معها أمرٌ ضروريٌ لبناء جسور التفاهم الثقافي بين مجتمعين متنوعين، وبينما يتنقل العراقيون في المشهد الألماني الذي يتسمُ بالكفاءة والتوجيه والوعي البيئي، فإنَّهم يشرعون في رحلة من التعلم المتبادل والنمو، ومن خلال فهم الحساسيَّة الثقافيَّة، والتكيف مع ثقافة مكان العمل، وتعزيز الالتزام

المشترك بالاستدامة البيئيَّة، يستطيع العراقيون في ألمانيا سدّ الفجوة بين تراثهم العراقي الغني والطابع الاجتماعي الألماني الديناميكي.

ومن المهم أنْ نلاحظَ أنَّ هذه التحديات وليست مستعصية على الحل، وأنّ العديد من الأجانب يندمجون بنجاحٍ في المجتمع الألماني مع الحفاظ على هوياتهم الثقافيَّة الخاصة، وإن بناء التفاهم بين الثقافات، وتعلم اللغة، والانفتاح على الاختلافات الثقافيَّة يمكن أنْ يساعد في التغلب على هذه التحديات وتعزيز التفاعلات الإيجابيَّة بين الألمان والأجانب. وفي هذا التبادل الثقافي، يحظى كل من العراقيين والألمان بفرصة الاحتفال بنقاط قوتهم وتقاليدهم مع إقامة روابط تتجاوز الحدود، وإنَّ بناء جسور التفاهم ليس مجرد رحلة، بل هي شهادة على جمال التنوع الثقافي والتجربة الإنسانيَّة المشتركة.

رابط المقال

https://alsabaah.iq/90624-.html

بناء الجسور..
نحو نهجٍ عراقيٍّ في فهمِ الألمان اجتماعياً

التفاعلات الثقافيّة عبارة عن نسيج من التجارب والقصص ووجهات النظر التي تتجمع عندما يلتقي أفراد من مناطق مختلفة من أنحاء العالم. وبالنسبة للعراقيين الذين يجدون أنفسهم في ألمانيا، فإن فهم تعقيدات الشخصيّة الاجتماعيّة الألمانيّة يمكن أن يكون مفيدا، وفي بعض الأحيان صعبا. وفي هذه المقالة نتعمق في تجارب العراقيين الذين تفاعلوا مع المشهد الاجتماعي الألماني، سعيا إلى بناء جسور التفاهم بين ثقافتين متنوعتين.

● السفير لقمان عبد الرحيم الفيلي

إنّ الطابع الاجتماعي الألماني هو انعكاس للتاريخ الغني والقيم الثقافيّة والأعراف المجتمعيّة التي تطورت على مرّ القرون. وعندما يتعامل العراقيون مع الألمان، سواء على المستوى المهني أو الشخصي، فمن الضروري فهم تعقيدات هذه الشخصيّة الاجتماعيّة المختلفة عنهم. وفي هذه المقالة سنسعى لكشف تطور الشخصية الاجتماعيّة الألمانيّة وقيمها الأساسيّة والاعتبارات المهمّة والتي على العراقيين أن يأخذوها بنظر الاعتبار عند التعامل مع الألمان.

السياق التاريخي

لفهم الشخصيّة الاجتماعيّة الألمانيّة، من الضروري الخوض في السياق التاريخي الذي شكلها، إذ يتميز تاريخ ألمانيا بنسيج من الأحداث، بما هي ذلك الإمبراطوريّة الرومانيّة المقدسة، والإصلاح البروتستانتي، ومثل التنوير، والمراحل الزمنيّة المضطربة مثل الحرب العالميّة الأولى والحرب العالميّة الثانية، وكان لآثار الحرب العالميّة الثانية وتقسيم ألمانيا إلى شرق وغرب تأثير عميق في تلك الشخصيّة، وإنّ جدار برلين الذي طالما فصلَ بين شرق برلين وغربها لمدة تقرب من ثلاثة عقود لم يكن يرمز إلى الانقسام المادي فحسب، بل كان يرمز أيضاً إلى الاختلافات الصارخة في الإيديولوجيات السياسيّة وأساليب الحياة.

كانت يوم إعادة توحيد ألمانيا الشرقيّة والغربيّة في العام 1990 بمثابة لحظة محوريّة في تاريخها، ولقد جمعت مجتمعين لهما خصائص مميزة، وخلقت مزيجاً معقداً من الثقافات والقيم، ولعلّ عمليّة إعادة التوحيد هذه تستمرّ في التأثير على الطابع الاجتماعي الألماني.

من بغداد إلى برلين - العراقيون في ألمانيا

العراق، «مهد الحضارة» له تاريخ يمتدّ لآلاف السنين، وتشمل مساهمته في الحضارة الإنسانيّة التقدم في الرياضيات وعلم الفلك والأدب والهندسة المعمارية وسنّ التشريعات القانونيّة، ومع تنوع سكانه الذي يشمل مختلف الأعراق والأديان والتقاليد، يعدّ العراق بلداً عامراً في الثراء الثقافي، والشخصيّة الاجتماعيّة العراقيّة هي انعكاس لهذا التنوع، وإنّ كرم الضيافة والروابط الأسريّة الوثيقة والتمسك القوي بالتقاليد هي من السمات المميزة للثقافة العراقيّة. وعلى الرغم من التحديات التي واجهتها البلاد في العقود الأخيرة، إلا أنّ صمود الشعب العراقي وقوته أمام هذه التحديات سجل علامة بارزة في تاريخه.

العراق، «مهد الحضارة» له تاريخ يمتد لآلاف السنين، وتشمل مساهمته في الحضارة الإنسانية التقدم في الرياضيات وعلم الفلك والأدب والهندسة المعمارية وسن التشريعات القانونية، ومع تنوع سكانه الذي يشمل مختلف الأعراق والأديان والتقاليد، يعد العراق بلدا عامرا في الثراء الثقافي، والشخصية الاجتماعية العراقية هي انعكاس لهذا التنوع، وإن كرم الضيافة والروابط الأسرية الوثيقة والتمسك القوي بالتقاليد هي من السمات المميزة للثقافة العراقية

ويبدأ الأمر بالاعتراف بالاختلافات في المطابع الاجتماعي بين الثقافتين واغتنام فرصة التعلم المتبادل، هنا يجب على العراقيين أن يأخذوا الوقت الكافي للتعرف على العادات والتحيات والآداب الاجتماعية الألمانية، وإن فهم هذه المعايير واحترامها خطوات أساسيّة في بناء علاقات إيجابيّة.

إنّ أحد الجوانب الأولى التي يواجهها العراقيون عند التعامل مع الألمان هو أهميّة الالتزام بالمواعيد، ففي ألمانيا لا يعدّ الحضور في الوقت المحدد مجرد مسألة مجاملة، بل إنها علامة على احترام وقت الآخرين، وقد تكون الأعراف الثقافيّة العراقيّة أكثر استرخاء في هذا الصدد، لكنّ التكيف مع الإحساس الألماني بالالتزام بالمواعيد أمرٌ بالغ الأهميّة للتفاعل معهم والتأثير فيهم.

سمة أخرى من سمات الشخصيّة الاجتماعيّة الألمانيّة هي الصراحة، إذ يقدّر الألمان التواصل الواضح والمفتوح، وقد يظهرون على أنهم مسرحيون ومباشرون في طرحهم لأفكارهم. وتتجذّر هذه الصراحة في الالتزام بالشفافيّة والصدق. وقد يحتاج العراقيون إلى تكييف أسلوب تواصلهم ليتوافق مع هذه السمة الاجتماعيّة.

تعدّ الكفاءة وأخلاقيات العمل القويّة أيضاً جزءاً لا يتجزأ من الشخصيّة الاجتماعيّة الألمانيّة، ويفخر الألمان بقدرتهم على العمل بجد وتحقيق معايير عالية في مساعيهم المهنيّة، وفي حين أنّ العراقيين قد يشتركون في الالتزام بالعمل الجاد، فإنّ فهم النهج الألماني في الكفاءة يمكن أن يعزز التعاون في البيئات المهنيّة.

وينبغي للعراقيين في البيئات المهنيّة أن يتكيفوا مع ثقافة العمل الألمانيّة، التي تؤكد على العمل الجماعي والكفاءة والاهتمام بالتفاصيل، ومن خلال التوافق مع هذه القيم، يمكنهم المساهمة بفعاليّة في أماكن عملهم. بالإضافة الى كل ما تقدم فإنّ احترام البيئة هو قيمة متجذرة بعمق في الثقافة الألمانيّة، وتعدّ إعادة التدوير والحفاظ على الطاقة من الممارسات الشائعة عندهم، وقد يجد العراقيون في ألمانيا أنفسهم يتبنون أسلوب حياة أكثر وعياً بالبيئة. وهذا الالتزام المشترك بالاستدامة البيئيّة يمكن أن يكون بمثابة جسر بين الثقافتين.

ينبغي للعراقيين في البيئات المهنيّة أن يتكيفوا مع ثقافة العمل الألمانيّة، التي تؤكد على العمل الجماعي والكفاءة والاهتمام بالتفاصيل، ومن خلال التوافق مع هذه القيم، يمكنهم المساهمة بفعاليّة في أماكن عملهم. فضلا عن كل ما تقدم فإن احترام البيئة هو قيمة متجذرة بعمق في الثقافة الألمانيّة، وتعدّ إعادة التدوير والحفاظ على الطاقة من الممارسات الشائعة عندهم، وقد يجد العراقيون في ألمانيا أنفسهم يتبنون أسلوب حياة أكثر وعياً بالبيئة، وهذا الالتزام المشترك بالاستدامة البيئيّة يمكن أن يكون بمثابة جسر بين الثقافتين

وبالرغم من أنّ اللغة الإنكليزيّة مستخدمة على نطاق واسع في ألمانيا، إلا أنّه ينبغي على العراقيين تعزيز اندماجهم الثقافي من خلال تعلم بعض العبارات الألمانيّة الأساسيّة، ولا يسهل هذا الجهد التواصل فحسب، بل يوضح أيضاً احترام الثقافة المضيفة. ومن المهم أن نتذكر أنّ هذه الخصائص يمكن أن تختلف بين الأفراد، وليس كل الألمان سيظهرون هذه السمات بالدرجة نفسها، فضلا عن ذلك، ألمانيا بلد متنوع يضمّ أشخاصاً من خلفيات مختلفة.

لذلك يمكن أن تكون هناك اختلافات إقليميّة وفرديّة في السلوك والقيم، ويمكن أن تكون القوالب النمطيّة أو التعميمات الواسعة حول أي مجموعة من الأشخاص مضللة وغير عادلة، لذلك من الضروري التعامل مع هذه الأوصاف بحذر، وفهم التنوع الثقافي.

كيفيّة التعامل مع الألمان

عندما يتعين على العراقيين التعامل مع الألمان، سواء على المستوى المهني أو الشخصي، فمن الضروري التعامل مع هذه التفاعلات بحساسيّة ثقافيّة وعقليّة منفتحة، وإنّ بناء العلاقات الإيجابيّة والتواصل الفعال بين الثقافات يتطلب فهم واحترام اختلافات بعضنا البعض، في ما يلي بعض الأفكار التي يجب مراعاتها عندما يرغب العراقيون في التفاعل مع الألمان:

* كن دقيقاً
* تواصل بشكل مباشر وواضح.
* احترم المساحة الشخصيّة للآخر.
*

ينبغي للعراقيين في البيئات المهنيّة أن يتكيفوا مع ثقافة العمل الألمانيّة، التي تؤكد على العمل الجماعي والكفاءة والاهتمام بالتفاصيل، ومن خلال التوافق مع هذه القيم، يمكنهم المساهمة بفعاليّة في أماكن عملهم. فضلا عن كل ما تقدم فإن احترام البيئة هو قيمة متجذرة بعمق في الثقافة الألمانيّة، وتعدّ إعادة التدوير والحفاظ على الطاقة من الممارسات الشائعة عندهم، وقد يجد العراقيون في ألمانيا أنفسهم يتبنون أسلوب حياة أكثر وعياً بالبيئة، وهذا الالتزام المشترك بالاستدامة البيئيّة يمكن أن يكون بمثابة جسر بين الثقافتين

تعرف وافهم ثقافة العمل الألمانيّة.

* أكد على الاحتراف.
* كن منفتحاً على ملاحظاتهم.
* تكيف مع الأعراف الاجتماعيّة.
* تعلم اللغة الألمانيّة.
* قم ببناء العلاقات وتطويرها تدريجياً.
* تمسك بالتنوع المجتمعي.
* كن واعياً من الصور النمطيّة.

وتذكر أنّ بناء علاقات ناجحة عبر الثقافات ينطوي على الاحترام المتبادل والفضول والرغبة في التعلم من بعضنا البعض، ومن خلال إظهار الحساسيّة الثقافيّة والقدرة على التكيف، يستطيع العراقيون تعزيز التفاعلات الإيجابيّة والمثمرة مع الألمان على المستويين المهني والشخصي.

خاتمة

غالباً ما تعكس الأمثال الألمانيّة جوانب الشخصيّة الاجتماعيّة الألمانيّة، بما في ذلك القيم وأخلاقيات العمل والعلاقات الشخصيّة، في ما يلي بعض الأمثال الألمانيّة التي تقدم نظرة ثاقبة للقيم والمواقف الاجتماعيّة الألمانيّة:

* النظام نصف الحياة.
* مشغول كالنمل
* الأفكار حرة ولا تكلف.
* الأشياء الجيدة تستغرق وقتاً.
* الصدق يدوم أطول
* ما لا تريد أن يفعله بك، لا تفعله بأي شخص آخر.
* كل بداية صعبة.
* القوة تكمن في الهدوء.

وأخيراً تتجاذب الأحداد هنا نرى تركز القيم الشخصيّة الاجتماعيّة للألمان على صفات مثل الاجتهاد والصدق والصبر واحترام الآخرين، وإنها توفر لمحة عن الحكمة الثقافيّة والأعراف الاجتماعيّة التي شكلت المجتمع الألماني مع مرور الوقت.

وتمثل الرحلة من بغداد إلى برلين رحلة تحويليّة بالنسبة للعراقيين الذين يجدون أنفسهم في ألمانيا، وإنّ فهم الشخصيّة الاجتماعيّة الألمانيّة والتكيف معها أمرٌ ضروري لبناء جسور التفاهم الثقافي بين مجتمعين متنوعين، وبينما يتنقل العراقيون في المشهد الألماني الذي يتسم بالكفاءة والتوجيه والوعي البيئي، فإنهم يشرعون في رحلة من التعلم المتبادل والنمو، ومن خلال فهم الحساسيّة الثقافيّة، والتكيف مع ثقافة مكان العمل، وتعزيز الالتزام المشترك بالاستدامة البيئيّة، يستطيع العراقيون في ألمانيا سدّ الفجوة بين تراثهم العراقي الغني والطابع الاجتماعي الألماني الديناميكي.

ومن المهم أن نلاحظ أنّ هذه التحديات ليست مستعصية على الحل، وأنّ العديد من الأجانب يندمجون بنجاح في المجتمع الألماني مع الحفاظ على هوياتهم الثقافيّة الخاصة، وإن بناء التفاهم بين الثقافات، وتعلم اللغة، والانفتاح على الاختلافات الثقافيّة يمكن أن يساعد في التغلب على هذه التحديات وتعزيز التفاعلات الإيجابيّة بين الألمان والأجانب. وفي هذا التبادل الثقافي، يحظى كل من العراقيين والألمان بفرصة الاحتفال بنقاط قوتهم وتقاليدهم مع إقامة روابط تتجاوز الحدود، وإنّ بناء جسور التفاهم ليس مجرد رحلة، بل هي شهادة على جمال التنوع الثقافي والتجربة الإنسانيّة المشتركة

* سفير جمهورية العراق في برلين

نحو علاقات ثنائيَّة قويَّة بين العراق وألمانيا

نشر بتاريخ 25-01-2024

العلاقات الثنائيَّة بين الدول عبارة عن روايات ديناميكيَّة، غالباً ما تتميز بالأهداف المشتركة والسياق التاريخي والتحديات الآنيَّة وتطور المسارات، والشراكة بين العراق وألمانيا ليست استثناء. وبالرغم من أن البلدين واجها نصيبيهما من التعقيدات والعقبات، فإن كلا البلدين يتمتعان بإمكانات هائلة لإقامة علاقة قويَّة ومتبادلة المنفعة. في هذه المقالة، نتناول العلاقات الثنائيَّة العراقيَّة الألمانيَّة، ثم ندرس الاحتياجات والمتطلبات الأساسيَّة لشراكة قويَّة، ومجالات التوافق والاختلاف، والمناهج التي يجب على الجانبين مراعاتها من أجل مستقبل علاقات ثنائيَّة مزدهرة.

تحليل العلاقة من خلال منهج سوات (SWOT) :

يمكن أنْ يساعد تحليل سوات (وهو منهجٌ إداريٌّ في تقييم الموضوعات) للعلاقة الثنائيَّة الألمانيَّة العراقيَّة في تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات المرتبطة بهذه الشراكة الدبلوماسيَّة، وكما مبين في أدناه:

– نقاط القوة (الألمانيَّة):

الروابط التاريخيَّة، الفرص الاقتصاديَّة، الخبرة الألمانيَّة، حاجة البلدين لبعض، ثقل ألمانيا ضمن الاتحاد الأوروبي سياسياً واقتصادياً، يفتح مجال التعاون مع دول الاتحاد الأخرى، الصورة الإيجابيَّة لألمانيا لدى العراقيين.

– نقاط القوة (العراقيَّة):

الموقع الاستراتيجي، موارد الطاقة، القوى العاملة الشبابيَّة، التراث الثقافي، الدبلوماسيَّة الإقليميَّة.

– نقاط الضعف (العراقية):

المخاوف الأمنيَّة، الاستقرار السياسي، الاعتماد الاقتصادي على النفط، ضعف البنية التحتيَّة.

– نقاط الضعف (الألمانيَّة):

الاعتماد الاقتصادي، شيخوخة السكان، تحول الطاقة والاعتماديَّة، صعوبة القرار السياسي وخصوصاً الاستراتيجي، قيود الاتحاد الأوروبي.

– الفرص:

تطوير البنية التحتيَّة، التعاون الاقتصادي، التبادل الثقافي والتعليمي، التعاون السياسي والأمني.

– التهديدات:

المخاطر الأمنيَّة، العوامل الجيوسياسيَّة، التحديات الاقتصاديَّة، التحالفات المتغيرة.

وعليه سيكون التغلب على هذه العقبات مع الاستفادة من الفرص ونقاط القوة أمراً ضرورياً لكلا البلدين لتعزيز شراكة أكثر قوة وذات منفعة متبادلة في المستقبل.

الأهداف والاحتياجات الألمانيَّة:

تسعى ألمانيا، مثل أي دولة أخرى منخرطة في علاقات ثنائيَّة، إلى تحقيق العديد من الأهداف والفوائد من علاقتها مع العراق، يمكن أنْ تكون هذه الأهداف متعددة الأوجه وتشمل ما يلي:

* الفرص الاقتصاديَّة.
* التجارة والاستثمار.
* تطوير البنية التحتيَّة.
* التأثير الدبلوماسي.
* التعاون الأمني.
* التبادل الثقافي والتعليمي.
* المساعدات الإنسانيَّة.
* أمن الطاقة (الغاز والطاقة المتجددة).
* فرص الأعمال.
* الحفاظ وبناء علاقات ثنائيَّة متينة.

كل ما سلف ذكره دون الإغفال أنَّ التعامل مع العراق يعزز الحضور العالمي لألمانيا ويقوي شبكة شراكاتها الدوليَّة، في وقتٍ تبحث فيه عن شراكاتٍ جديدة وبالأخص في ما يسمى بـ»العالم الجنوبي»، ومن المهم أنْ نلاحظَ أنَّ الأهداف والأولويات المحددة لألمانيا في إطار العلاقة الثنائيَّة مع العراق قد تتطورُ بمرور الوقت، متأثرة بالديناميكيات الجيوسياسيَّة المتغيرة، والظروف الاقتصاديَّة، والتحديات الإقليميَّة، ومع ذلك، فإنَّ الأهداف الشاملة غالباً ما تتمحور حول التعاون الاقتصادي، والاستقرار الإقليمي، والمشاركة العالميَّة.

الأهداف والاحتياجات العراقيَّة:

للعراق من جانبه مجموعة من الأهداف والمصالح الخاصة به في علاقاته الثنائيَّة مع ألمانيا، وتعكس هذه الأهداف تطلعات العراق وأولوياته وتشمل:

* التنميَّة الاقتصاديَّة.
* تطوير البنية التحتيَّة.
* التقدم التكنولوجي.
* التبادل الثقافي والتعليمي.
* الأمن والاستقرار.
* الشراكات الدبلوماسيَّة.
* الاستقرار الإقليمي.
* التعاون في مجال الطاقة.
* الاستثمار في الموارد البشريَّة.
* الترويج الثقافي.
* التنويع الاقتصادي.

البيئة المطلوبة للتطوير:

من أجل بناء بيئة مؤاتية لتطوير العلاقات الثنائيَّة العراقيَّة الألمانيَّة، من الضروري التركيز على عدة جوانب رئيسة ومنها:

* الاستقرار السياسي والاتساق.
* الأمن والسلامة.
* الإصلاحات الاقتصاديَّة.
* تطوير البنية التحتيَّة.
* التبادل الثقافي وبرامج التعليم النشط.
* أطر التعاون الاقتصادي.
* تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
* تطوير سياسات صديقة للمستثمرين.
* علاقات دبلوماسيَّة نشطة للغاية.

* تطوير إدارة الأزمات.
* البروتوكولات الثنائيَّة.
* الاجتماعات والحوارات الثنائيَّة المستمرة.
* إنشاء مراكز أو معاهد للتبادل الثقافي.
* وأخيراً تطوير سجل النجاح العراقي والذي يمكن من خلاله تسليط الضوء بوضوحٍ على المشاريع التعاونيَّة والاستثمارات الناجحة لبناء الثقة وإظهار فوائد العلاقة الثنائيَّة لكلا البلدين.

ومن خلال التركيز على هذه الجوانب والعمل المستمر على تحسينها، يستطيع كلٌ من العراق وألمانيا بناء بيئة مؤاتية لتطوير علاقاتهما الثنائيَّة، ويجب أنْ تعزز هذه البيئة الثقة والاستقرار والمنفعة المتبادلة، ما يؤدي في النهاية إلى علاقاتٍ أقوى وزيادة التعاون بين البلدين.

المحاذاة والديمومة:

إنَّ نجاح أي علاقة ثنائيَّة، بما في ذلك العلاقة بين العراق وألمانيا، يعتمد على مدى توافق مصالح وأهداف كلا البلدين وما إذا كان بإمكانهما معالجة أي مشكلات (سوياً أو بانفراد) بشكلٍ فعال. وبينما توجد فرصٌ للتعاون، هناك أيضاً قضايا تتطلب المواءمة والحل وتجاوز العقبات البيروقراطيَّة لتعزيز الشراكة، وتشمل:

* التحديات الأمنيَّة.
* الإصلاحات الاقتصاديَّة.
* مشاريع البنية التحتيَّة.
* الحواجز التجاريَّة.
* الأولويات الدبلوماسيَّة.
* قطاع الطاقة.
* التفاهم الثقافي.
* الاستقرار السياسي.

ورغم وجود مجالات للمواءمة والاهتمام المشترك، هناك أيضاً تحدياتٌ تتطلبُ الاهتمام والحل، وسيكون التواصل الفعال والدبلوماسيَّة والتعاون ضرورياً لمعالجة هذه القضايا وبناء علاقة ثنائيَّة قويَّة ومتبادلة تحقق المنفعة بين العراق وألمانيا.

منهج استراتيجي لتنمية البيئة الصحيَّة للتعاون:

إنَّ تطوير بيئة مؤاتية لنمو العلاقات الثنائيَّة العراقيَّة الألمانيَّة يتطلب اتباع نهجٍ استراتيجي ومنسق، وتتضمن بعض الخطوات والاستراتيجيات اللازمة لإنشاء هذه البيئة ما يلي:

* المشاركة الدبلوماسيَّة رفيعة المستوى.
* التعاون الأمني.
* الإصلاحات الاقتصاديَّة وترويج الاستثمار.
* تطوير البنية التحتيَّة.
* برامج التبادل الثقافي والتعليمي.
* السياسات الصديقة للمستثمرين.
* الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
* المبادرات الدبلوماسيَّة لتحقيق الاستقرار الإقليمي.
* ‘نشاء بروتوكولات لإدارة الأزمات.
* الرؤية طويلة المدى والتخطيط الاستراتيجي.
* التوعيَّة العامة والتواصل.
* الاجتماعات الثنائيَّة المنتظمة ومجموعات العمل.
* وأخيراً الاستقرار السياسي والإصلاحات التي توضح الحاجة إلى العمل على تحقيق هذا النوع من

الاستقرار السياسي في العراق من خلال تعزيز التعاون والتوافق بين الجماعات السياسيَّة المختلفة، والتي مع تنفيذها سنرى الإصلاحات الأساسيَّة والفعالة للحد من الفساد وزيادة الشفافيَّة وتعزيز الحوكمة. ومن خلال متابعة هذه الاستراتيجيات بجديَّة والحفاظ على الالتزام بتعزيز علاقات أقوى، يستطيع العراق وألمانيا بناء بيئة تسهل تطوير علاقاتهما الثنائيَّة، وسيكون الصبر والمثابرة والتعاون أساسياً للتغلب على التحديات وتحقيق الإمكانات الكاملة لهذه الشراكة الضروريَّة لكلا البلدين.

خاتمة:

ليتمكن العراق من إنشاء علاقات استراتيجيَّة مع دولةٍ مهمة مثل ألمانيا، وخصوصاً في القطاعات الاقتصاديَّة والتنمية المستدامة، نحتاجُ الى مراجعة منهجيتنا في التعامل مع هذه الدول، هنا مثلاً لا يمكن أنْ نعتمدَ على ألمانيا في تحديد كيف يمكن لها أنْ تساعدَ العراق في مسيرة البناء، بل نحتاجُ الى تحديد أولوياتنا بشأن

القطاعات التي يرغبُ العراق بالتعاون فيها مع ألمانيا، خصوصاً المجالات التي تتميز فيها عن غيرها من الدول، مع تقديم رؤية واضحة مخططٍ لها بشكلٍ واقعي عن احتياجات كل جهة عراقيَّة مستفيدة.

وكذلك اعتماد التخطيط الشامل لبرامج التعاون الثنائي مع الجهات الالمانيَّة (حكوميَّة كانت أو شركات)، معززةَ بالحجج والحقائق والأرقام ومراعاة ما يُعرف عن الألمان من: دقة ومنهجٍ عملي بحت وبيروقراطيَّة وقلة مرونة واهتمام بمعرفة وذكر جميع التفاصيل المعنيَّة بالمشاريع المطلوب منهم شراكتنا فيها.

وفي الختام، فإنَّ العلاقة الثنائيَّة العراقيَّة الألمانيَّة هي قصة دولتين تتنقلان عبر فصول ديناميكيَّة، على الرغم من استمرار التحديات، فإنَّ الوعد بالنمو والرخاء والمنفعة المتبادلة يلوحُ في الأفق إذا ما تمَّ استثمارها بشكلٍ مناسبٍ وواقعي.

ومن خلال إطلاق العنان لإمكاناتهم ومواجهة التحديات معاً، يستطيع العراق وألمانيا بناء شراكة أقوى لا تفيد بلديهما فحسب، بل تسهمُ أيضاً في الاستقرار الإقليمي والتعاون العالمي، إنَّ السرد المتطور لشراكتهما هو قصَّة أملٍ ونموٍ وروح تعاون دائمة.

رابط المقال

https://alsabaah.iq/91022-.html

نحو علاقات ثنائيَّة قويَّة بين العراق وألمانيا

العلاقات الثنائيّة بين الدول عبارة عن روايات ديناميكيّة، غالبا ما تتميز بالأهداف المشتركة والسياق التاريخي والتحديات الآنيّة وتطور المسارات، والشراكة بين العراق وألمانيا ليست استثناء. وبالرغم من أن البلدين واجها نصيبيهما من التعقيدات والعقبات، فإن كلا البلدين يتمتعان بإمكانات هائلة لإقامة علاقة قويّة ومتبادلة المنفعة. في هذه المقالة، نتناول العلاقات الثنائيّة العراقيّة الألمانيّة، ثم ندرس الاحتياجات والمتطلبات الأساسيّة لشراكة قويّة، ومجالات التوافق والاختلاف، والمناهج التي يجب على الجانبين مراعاتها من أجل مستقبل علاقات ثنائيّة مزدهرة.

● لقمان عبد الرحيم الفيلي

تحليل العلاقة من خلال منهج سوات (SWOT)

يمكن أن يساعد تحليل سوات (وهو منهجٌ إداريٌ في تقييم الموضوعات) للعلاقة الثنائيّة الألمانيّة العراقيّة في تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات المرتبطة بهذه الشراكة الدبلوماسيّة، وكما مبين في أدناه.

- نقاط القوة (الألمانيّة):

الروابط التاريخيّة، الفرص الاقتصاديّة، الخبرة الألمانيّة، حاجة البلدين لبعض، ثقل ألمانيا ضمن الاتحاد الأوروبي سياسياً واقتصادياً، يفتح مجال التعاون مع دول الاتحاد الأخرى، الصورة الإيجابيّة لألمانيا لدى العراقيين.

- نقاط القوة (العراقيّة):

الموقع الاستراتيجي، موارد الطاقة، القوى العاملة الشبابيّة، التراث الثقافي، الدبلوماسيّة الإقليميّة.

- نقاط الضعف (العراقيّة):

المخاوف الأمنيّة، الاستقرار السياسي، الاعتماد الاقتصادي على النفط، ضعف البنية التحتيّة.

- نقاط الضعف (الألمانيّة):

الاعتماد الاقتصادي، شيخوخة السكان، تحول الطاقة والاعتماديّة، صعوبة القرار السياسي وخصوصاً الاستراتيجي، قيود الاتحاد الأوروبي.

- الفرص:

تطوير البنية التحتيّة، التعاون الاقتصادي، التبادل الثقافي والتعليمي، التعاون السياسي والأمني.

- التهديدات:

المخاطر الأمنيّة، العوامل الجيوسياسيّة، التحديات الاقتصاديّة، التحالفات المتغيرة.

وعليه سيكون التغلب على هذه العقبات مع الاستفادة من الفرص ونقاط القوة أمراً ضرورياً لكلا البلدين لتعزيز شراكة أكثر قوة وذات منفعة متبادلة في المستقبل.

الأهداف والاحتياجات الألمانيّة

تسعى ألمانيا، مثل أي دولة أخرى منخرطة في علاقات ثنائيّة، إلى تحقيق العديد من الأهداف والفوائد من علاقاتها مع العراق، يمكن أن تكون هذه الأهداف متعددة الأوجه وتشمل ما يلي:

* الفرص الاقتصاديّة.
* التجارة والاستثمار.
* تطوير البنية التحتيّة.
* التأثير الدبلوماسي.
* التعاون الأمني.
* التبادل الثقافي والتعليمي.
* المساعدات الإنسانيّة.
* أمن الطاقة (الغاز والطاقة المتجددة).
* فرص الأعمال.
* الحفاظ وبناء علاقات ثنائيّة متينة.

كل ما سلف ذكره دون الإغفال أنّ التعامل مع العراق يعزز الحضور العالمي لألمانيا ويقوي شبكة شراكاتها الدوليّة، في وقت تبحث فيه عن شراكات جديدة وبالأخص في ما يسمى بـ"العالم الجنوبي"، ومن المهم أن نلاحظ أنّ الأهداف والأولويات المحددة لألمانيا في إطار العلاقة الثنائيّة مع العراق قد تتطور بمرور الوقت، متأثرة بالديناميكيات الجيوسياسيّة

> **الروابط التاريخيّة، الفرص الاقتصاديّة، الخبرة الألمانيّة، حاجة البلدين لبعض، ثقل ألمانيا ضمن الاتحاد الأوروبي سياسيا واقتصاديا، يفتح مجال التعاون مع دول الاتحاد الأخرى، الصورة الإيجابيّة لألمانيا لدى العراقيين.**
> **- نقاط القوة (العراقيّة):**
> **الموقع الاستراتيجي، موارد الطاقة، القوى العاملة الشبابيّة، التراث الثقافي، الدبلوماسيّة الإقليميّة.**
> **- نقاط الضعف (العراقيّة):**
> **المخاوف الأمنيّة، الاستقرار السياسي، الاعتماد الاقتصادي على النفط، ضعف البنية التحتيّة**

المتغيرة، والظروف الاقتصاديّة، والتحديات الإقليميّة، ومع ذلك، فإنّ الأهداف الشاملة غالباً ما تتمحور حول التعاون الاقتصادي، والاستقرار الإقليمي، والمشاركة العالميّة.

الأهداف والاحتياجات العراقيّة

للعراق من جانبه مجموعة من الأهداف والمصالح الخاصة به في علاقاته الثنائيّة مع ألمانيا. وتعكس هذه الأهداف تطلعات العراق وأولوياته وتشمل:

* التنميّة الاقتصاديّة.
* تطوير البنية التحتيّة.
* التقدم التكنولوجي.
* التبادل الثقافي والتعليمي.
* الأمن والاستقرار.
* الشراكات الدبلوماسيّة.
* الاستقرار الإقليمي.
* التعاون في مجال الطاقة.
* الاستثمار في الموارد البشريّة.
* الترويج الثقافي.
* التنويع الاقتصادي.

البيئة المطلوبة للتطوير

من أجل بناء بيئة مواتية لتطوير العلاقات الثنائيّة العراقيّة الألمانيّة، من الضروري التركيز على عدة جوانب رئيسة ومنها:

* الاستقرار السياسي والاتساق.
* الأمن والسلامة.
* الإصلاحات الاقتصاديّة.
* تطوير البنية التحتيّة.
* التبادل الثقافي وبرامج التعليم النشط.
* أطر التعاون الاقتصادي.
* تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
* تطوير سياسات صديقة للمستثمرين.
* علاقات دبلوماسيّة نشطة للغاية.
* تطوير إدارة الأزمات.
* البروتوكولات الثنائيّة.
* الاجتماعات والحوارات الثنائيّة المستمرة.
* إنشاء مراكز أو معاهد للتبادل الثقافي.

* وأخيراً تطوير سجل النجاح العراقي والذي يمكن من خلاله تسليط الضوء بوضوح على المشاريع التعاونيّة والاستثمارات الناجحة لبناء الثقة وإظهار فوائد العلاقة الثنائيّة لكلا البلدين.

ومن خلال التركيز على هذه الجوانب والعمل المستمر على تحسينها، يستطيع كل من العراق وألمانيا بناء بيئة مؤاتية لتطوير علاقاتهما الثنائيّة، ويجب أن تعزز هذه البيئة الثقة والاستقرار والمنفعة المتبادلة، ما يؤدي في النهاية إلى علاقات أقوى وزيادة التعاون بين البلدين.

المحاذاة والديمومة

إنّ نجاح أي علاقة ثنائيّة، بما في ذلك العلاقة بين العراق وألمانيا، يعتمد على مدى توافق مصالح وأهداف كلا البلدين وما إذا كان بإمكانهما معالجة أي مشكلات (سوياً أو بانفراد) بشكل فعال وبينما توجد فرص للتعاون، هناك أيضاً قضايا تتطلب المواءمة والحل وتجاوز العقبات البيروقراطيّة لتعزيز الشراكة، وتشمل:

* التحديات الأمنيّة.
* الإصلاحات الاقتصاديّة.
* مشاريع البنية التحتيّة.
* الحواجز التجاريّة.
* الأولويات الدبلوماسيّة.
* قطاع الطاقة.
* التفاهم الثقافي.
* الاستقرار السياسي.

ورغم وجود مجالات للمواءمة والاهتمام المشترك، هناك أيضاً تحديات تتطلب الاهتمام والحل، وسيكون التواصل الفعال والدبلوماسيّة والتعاون ضرورياً لمعالجة هذه القضايا وبناء علاقة ثنائيّة قويّة ومتبادلة تحقق المنفعة بين العراق وألمانيا.

منهج استراتيجي لتنمية البيئة الصحيّة للتعاون

إنّ

> **وأخيرا تطوير سجل النجاح العراقي والذي يمكن من خلاله تسليط الضوء بوضوح على المشاريع التعاونيّة والاستثمارات الناجحة لبناء الثقة وإظهار فوائد العلاقة الثنائيّة لكلا البلدين. ومن خلال التركيز على هذه الجوانب والعمل المستمر على تحسينها، يستطيع كل من العراق وألمانيا بناء بيئة مؤاتية لتطوير علاقاتهما الثنائيّة، ويجب أن تعزز هذه البيئة الثقة والاستقرار والمنفعة المتبادلة، ما يؤدي في النهاية إلى علاقات أقوى وزيادة التعاون بين البلدين**

تطوير بيئة مؤاتية لنمو العلاقات الثنائيّة العراقيّة الألمانيّة يتطلب اتباع نهج استراتيجي ومنسق، وتتضمن بعض الخطوات والاستراتيجيات اللازمة لإنشاء هذه البيئة ما يلي:

* المشاركة الدبلوماسيّة رفيعة المستوى.
* التعاون الأمني.
* الإصلاحات الاقتصاديّة وترويج الاستثمار.
* تطوير البنية التحتيّة.
* برامج التبادل الثقافي والتعليمي.
* السياسات الصديقة للمستثمرين.
* الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
* المبادرات الدبلوماسيّة لتحقيق الاستقرار الإقليمي.
* "نشاء بروتوكولات لإدارة الأزمات.
* الرؤية طويلة المدى والتخطيط الاستراتيجي.
* التوعية العامة والتواصل.
* الاجتماعات الثنائيّة المنتظمة ومجموعات العمل.

* وأخيراً الاستقرار السياسي والإصلاحات التي توضح الحاجة إلى العمل على تحقيق هذا النوع من الاستقرار السياسي في العراق من خلال تعزيز التعاون والتوافق بين الجماعات السياسيّة المختلفة، والتي مع تنفيذها سترى الإصلاحات الأساسيّة والفعالة للحد من الفساد وزيادة الشفافيّة وتعزيز الحوكمة.

ومن خلال متابعة هذه الاستراتيجيات بجديّة والحفاظ على الالتزام بتعزيز علاقات أقوى، يستطيع العراق وألمانيا بناء بيئة تسهل تطوير علاقاتهما الثنائيّة، وسيكون الصبر والمثابرة والتعاون أساسياً للتغلب على التحديات وتحقيق الإمكانات الكاملة لهذه الشراكة الضرورية لكلا البلدين.

خاتمة

ليتمكن العراق من إنشاء علاقات استراتيجيّة مع دولة مهمة مثل ألمانيا، وخصوصاً في القطاعات الاقتصاديّة والتنمية المستدامة، نحتاج الى مراجعة منهجيتنا في التعامل مع هذه الدول، هنا مثلا لا يمكن أن نعتمد على ألمانيا في تحديد كيف يمكن لها أن تساعد العراق في مسيرة البناء، بل نحتاج الى تحديد أولوياتنا بشأن القطاعات التي يرغب العراق بالتعاون فيها مع ألمانيا، خصوصاً المجالات التي تتميز فيها عن غيرها من الدول، مع تقديم رؤية واضحة مخططة لها بشكل واقعي عن احتياجات كل جهة عراقيّة مستفيدة.

وكذلك اعتماد التخطيط الشامل لبرامج التعاون الثنائي مع الجهات الالمانيّة (حكوميّة كانت أو شركات)، معززة بالحجج والحقائق والأرقام ومراعاة ما يُعرف عن الألمان من دقة ومنهج عملي بحت وبيروقراطية وقلة مرونة واهتمام بمعرفة وذكر جميع التفاصيل المعنيّة بالمشاريع المطلوب منهم شراكتنا فيها.

وفي الختام، فإنّ العلاقة الثنائيّة العراقيّة الألمانيّة هي قصة دولتين تنتقلان عبر فصول ديناميكيّة، على الرغم من استمرار التحديات، فإنّ الوعد بالنمو والرخاء والمنفعة المتبادلة يلوح في الأفق إذا ما تمّ استثمارها بشكل مناسب وواقعي.

ومن خلال إطلاق العنان لإمكاناتهم ومواجهة التحديات معاً، يستطيع العراق وألمانيا بناء شراكة أقوى لا تفيد بلديهما فحسب، بل تسهم أيضاً في الاستقرار الإقليمي والنمو العالمي، إنّ السرد المتطور لشراكتهما هو قصة أمل ونمو وروح تعاون دائمة.

● سفير جمهورية العراق في برلين

إطلاق الإمكانات مستقبلُ التعاون الثنائي العراقي الألماني

نشر بتاريخ 01-20-2024

منذ أن تشرفت بتكليفي سفيراً لجمهوريَّة العراق لدى ألمانيا في آب 2021، أتيحت لي فرصة الاطلاع على نسيج العلاقات الثنائيَّة مع ألمانيا، وقد كان لهذه العلاقة الديناميكيَّة، التي شكلها التاريخ والسياسة والاقتصاد والأهداف والتطلعات المشتركة، نصيبها الوافر من التحديات، ومع ذلك، فإنَّ ذات النسيج يقدمُ أيضاً العديد من الفرص التي يمكن أن تؤدي إلى مزيد من التعاون والمنفعة المتبادلة بين بلدينا، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن الديناميكيات بين هاتين الدولتين قد تطورت إيجاباً بشكل ملحوظ في العام الأخير. في هذه المقالة وهي الأخيرة من هذه السلسة، سوف أتعمق في شرح تعقيدات العلاقة الثنائيَّة العراقيَّة الألمانيَّة ومستقبل التعاون وفرصها، إذ يسعى كلا البلدين إلى إطلاق العنان لإمكاناتهما الكاملة للتعاون، كما سأسلط الضوء على العقبات التي تعيق التقدم من جهة والى السبل والآفاق الواعدة التي تنتظرنا من جهة أخرى.

منظورٌ تاريخي:

لاستشراف مستقبل التعاون العراقي – الألماني، من الضروري التفكير في السياق التاريخي الذي شكَّلَ العلاقة بينهما، وتميزت التفاعلات المبكرة بين البلدين بالتبادلات التعليميَّة والثقافيَّة، إذ أسهم المعلمون والمنقبون الآثاريون والمستشرقون الألمان في تطوير المؤسسات الأكاديميَّة في العراق في أوائل القرن العشرين. ومع ذلك، واجهت العلاقة تعقيداتٍ خلال منتصف القرن العشرين، متأثرة بالأحداث العالميَّة مثل الحرب العالميَّة الثانية، وتقسيم ألمانيا اللاحق إلى شرقيَّة وغربيَّة، علماً بأنَّ العراق حافظ على علاقات دبلوماسيَّة مع الألمانيتين في حينها ومما يعكس الديناميكيات المعقدة لعصر الحرب الباردة.

التحديات والتعقيدات والفرص:

لم تكن العلاقة العراقيَّة – الألمانيَّة خالية من التحديات والتعقيدات، إذ كان أحد التحديات الكبيرة هو تأثير الصراعات الإقليميَّة وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، ولقد شكل تاريخ العراق المعقد، بما في ذلك حروب الخليج ومرحلة إعادة الإعمار بعد العام 2003، عقباتٍ أمام التواصل الدبلوماسي والاقتصادي المستمر مع ألمانيا.

وضمن السرد المتطور للشراكة العراقيَّة الألمانيَّة، ظهرت العديد من اللحظات المحوريَّة ومجالات التعاون، ومن

هنا يمكن القول إنَّ مستقبل التعاون الثنائي العراقي – الألماني مليءٌ بالتفاؤل شريطة تضافر الجهود، والتركيز الاستراتيجي، ويجب على كلا البلدين الاستمرار في مواجهة التحديات واغتنام الفرص لإطلاق العنان لإمكاناتهما الكاملة. مع استمرار تطور العلاقات العراقيَّة الألمانيَّة، وهناك اعتباراتٌ رئيسة لرسم الطريق إلى الأمام وإطلاق العنان للإمكانات، منها:

1- تعزيز العلاقات السياسيَّة:

إنَّ تعزيز الحوار السياسي والمشاركة الدبلوماسيَّة يمكن أنْ يمهدَ الطريقَ لبناء شراكة أقوى وأكثر استدامة، وتعاونٍ أعمق بشأن القضايا الإقليميَّة والعالميَّة، ولعلَّ التحدي الأكبر الذي يواجه العلاقات الثنائيَّة هو المشهد السياسي المتطور في العراق والذي اتَّسمَ بتغيراته المستمرة، الأمر الذي يجعل من الصعب بناء علاقة ثابتة والتنبؤ بها مع أي دولة، ناهيك عن ألمانيا التي تتجنب المخاطرة بطبيعتها، وقد أضافت التحولات القياديَّة والانقسامات الداخليَّة إلى تعقيد مشاركات العراق الدبلوماسيَّة على مستوى الثنائي والمتعدد.

2- الإمكانات الاقتصاديَّة والتعاون:

لقد أدرك البلدان الإمكانات الاقتصاديَّة الهائلة التي تنطوي عليها شراكتهما، كما أنَّ السوق الناشئة في العراق والبراعة التكنولوجيَّة في ألمانيا تخلق فرصاً للتعاون في قطاعات مثل الطاقة والبِنْية التحتيَّة والتصنيع والتكنولوجيا والصحة، ومن المؤكد أنَّ التزام العراق بالإصلاحات الاقتصاديَّة، بما في ذلك تبسيط البيروقراطيَّة وتحسين بيئة الأعمال، يمكن أنْ يخلق مناخاً استثمارياً أكثر جاذبيَّة للشركات الألمانيَّة.

ويعتمد اقتصاد العراق بشكلٍ كبيرٍ على صادرات النفط، الأمر الذي يجعله عرضة لنزوات أسعار النفط العالميَّة، وقد أدى هذا الاعتماد المفرط إلى إعاقة التنويع الاقتصادي، وهو ما يمكن أنْ يوفر فرصاً للاستثمار الألماني في مختلف القطاعات، وإنَّ تشجيع الاستثمارات الألمانيَّة ونقل التكنولوجيا في قطاعات غير الطاقة، مثل: التصنيع والنقل والتكنولوجيا، يمكن أنْ يسهمَ في التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في العراق، فضلاً عن وفرة الموارد الطبيعيَّة في العراق، بما في ذلك النفط والغاز (والطاقة الشمسيَّة)، والتي ممكن أنْ تكون آفاقاً مربحة لشركات الطاقة الألمانيَّة التي تتطلع إلى الاستثمار في قطاع الطاقة في بلادنا العراق.

3- تطوير البِنْية التحتيَّة:

توفر حاجة العراق المُلحة لتطوير البِنْية التحتيَّة فرصاً للشركات الألمانيَّة للمشاركة في المشاريع الحيويَّة، ويمكن للجهود التعاونيَّة تحديث البِنْية التحتيَّة للعراق في مجالات مثل النقل والرعاية الصحيَّة والاتصالات، بالنسبة

للحكومة العراقيَّة، فإنَّ تحديد مشاريع البِنْية التحتيَّة الرئيسة وتحديد أولوياتها وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن أنْ يؤدي إلى تسريع التنمية والنمو الاقتصادي، ومع ذلك، لا يزال العراق يعاني من عجزٍ كبيرٍ في البِنْية التحتيَّة، مما سيعيق قدرته على جذب الاستثمارات الأجنبيَّة بسرعة وتحديث بلدنا.

4- التعاون والتآزر الأمني:

لعبت المخاوف الأمنيَّة في مرحلة ما بعد 11 أيلول 2001 دوراً محورياً في تشكيل الديناميكيات بين البلدين، وواجه العراق تحدياتٍ أمنيَّة داخليَّة، في حين أثار صعود الجماعات المتطرفة في المنطقة مخاوف أمنيَّة عالميَّة، وقد أثرت هذه العوامل في النهج الذي اتبعته ألمانيا في علاقتها بالعراق مع الأخذ بنظر الاعتبار الزيادة في التعاون الأمني لمواجهة التهديدات المتطورة تمثل الأولويَّة لكلا البلدين. وعليه يمكن للحكومتين البحث عن سبلٍ لزيادة التعاون في تعزيز أمن الحدود، وتبادل المعلومات الاستخباريَّة، وتدريب قوات الأمن، والتعاون الدبلوماسي بشأن المخاوف الأمنيَّة الإقليميَّة، وسوف تسهمُ الجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب في تعزيز المشهد الأمني في المنطقة.

5- التبادل الثقافي والتعليمي:

إنَّ تعزيز برامج التبادل الثقافي والتعليمي يمكن أنْ يعززَ العلاقات الوثيقة بين العراق وألمانيا، ويمكن للمنح الدراسيَّة وتبادل الطلاب والفعاليات الثقافيَّة أنْ تعزز التفاهم المتبادل وتقوي الروابط بين الناس، إذ تعمل هذه المبادرات على تعزيز الروابط الثقافيَّة والاقتصاديَّة بين العراق وألمانيا، الأمر الذي يسهمُ في فتح مجسات للتعاون في مجالاتٍ أخرى بشكلٍ أعمق، وهناك حاجة ضروريَّة لتقوية العلاقة بين المؤسسات العراقيَّة المعنيَّة بالتعليم والثقافة بمؤسسات ألمانيَّة مهمَّة مثل معهد غوته أو مؤسسة داد. (DAAD)

6- المشاركة الدبلوماسيَّة:

انخرطت الدولتان بنشاطٍ في الجهود الدبلوماسيَّة لمعالجة الصراعات الإقليميَّة وتعزيز السلام في الشرق الأوسط، وإنَّ الاستفادة من النفوذ الدبلوماسي الألماني داخل الاتحاد الأوروبي وعلى الساحة العالميَّة من الممكن أنْ تعمل على تعزيز المصالح المشتركة، وتعزيز السلام والمساهمة في الاستقرار الإقليمي.

7- التعاون في قطاع الطاقة: تتوافق الخبرة الألمانيَّة في مجال الطاقة المتجددة والتقنيات المستدامة مع أهداف

العراق لتطوير قطاع الطاقة لديه، كما أنَّ الجهود التعاونيَّة في مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والانتقال إلى مصادر الطاقة النظيفة توفر فرصاً كبيرة لكلا البلدين.

خاتمة:

إنَّ العلاقات الثنائيَّة العراقيَّة – الألمانيَّة، على الرغم مما تتسم به من تحدياتٍ إلا أنها توفر فرصاً كبيرة لكلا البلدين، وإنَّ التعاون الاقتصادي وتطوير البِنْية التحتيَّة والتبادل الثقافي والتعاون الأمني هي من المجالات التي يمكن للعراق وألمانيا تعزيز علاقاتهما فيها، وللتغلب على التحديات، يتعينُ على البلدين الاستثمار في بناء الثقة والاستقرار وتوفير بيئة مؤاتية للتعاون المتبادل.

ومن خلال القيام بذلك، يمكننا إقامة شراكة لا تعمل على تعزيز مصالح العراق فحسب، بل تسهمُ أيضاً في الاستقرار والازدهار الإقليميين، ومن خلال هذه الجهود المكثفة يمكن للعلاقة الثنائيَّة العراقيَّة الألمانيَّة أنْ تتطور إلى تحالف أكثر قوة وفائدة للطرفين في السنوات المقبلة.

إنَّ الشراكة المتطورة بين العراق وألمانيا هي علاقة دولتين تتنقلان عبر حكاياتٍ مُعقدة، وعلى الرغم من استمرار التحديات، فإنَّ المستقبل الذي يلوحُ بالأفق يستشرفُ بالنمو والرخاء والمنفعة المتبادلة، ومع استمرار هاتين الدولتين في إطلاق العنان لإمكاناتهما ومواجهة التحديات معاً، فإنَّ شراكتهما لا تسهم في ازدهارهما فحسب، بل في الاستقرار الإقليمي والتعاون العالمي أيضاً.

إنَّ القصة المتطورة للشراكة بين العراق وألمانيا هي حكاية أملٍ ونموٍ وروح التعاون الدائمة. وبصفتي سفيراً لجمهوريَّة العراق لدى ألمانيا، تلتزمُ حكومتي وأنا شخصياً بتعزيز ورعاية هذه العلاقة، والعمل على التغلب على العقبات والاستفادة من الفرص التي تنتظر العراق وألمانيا معاً، ويمكننا خلق مستقبلٍ واعدٍ وأكثر ازدهاراً لبلدينا ومنطقة الشرق الأوسط على نطاقٍ أوسع.

رابط المقال

https://alsabaah.iq/91421-.html

إطلاق الإمكانات
مستقبلُ التعاون الثنائي العراقي الألماني

منذ أن تشرفت بتكليفي سفيرا لجمهوريّة العراق لدى ألمانيا في آب 2021، أتيحت لي فرصة الاطلاع على نسيج العلاقات الثنائيّة مع ألمانيا، وقد كان لهذه العلاقة الديناميكيّة، التي شكلها التاريخ والسياسة والاقتصاد والأهداف والتطلعات المشتركة، نصيبها الوافر من التحديات، ومع ذلك، فإن ذات النسيج يقدم أيضا العديد من الفرص التي يمكن أن تؤدي إلى مزيد من التعاون والمنفعة المتبادلة بين بلدينا، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن الديناميكيات بين هاتين الدولتين قد تطورت إيجابا بشكل ملحوظ في العام الأخير. في هذه المقالة وهي الأخيرة من هذه السلسة، سوف أتعمق في شرح تعقيدات العلاقة الثنائيّة العراقيّة الألمانيّة ومستقبل التعاون وفرصها، إذ يسعى كلا البلدين إلى إطلاق العنان لإمكاناتهما الكاملة للتعاون، كما سأسلط الضوء على العقبات التي تعيق التقدم من جهة والى السبل والأفاق الواعدة التي تنتظرنا من جهة أخرى.

● **لقمان عبد الرحيم الفيلي**

منظورٌ تاريخي

لاستشراف مستقبل التعاون العراقي - الألماني، من الضروري التفكير في السياق التاريخي الذي شكّل العلاقة بينهما، وتميزت التفاعلات المبكرة بين البلدين بالتبادلات التعليمية والثقافية، إذ أسهم المعلمون والمثقفون الألمان والمستشرقون الألمان في تطوير المؤسسات الأكاديمية في العراق في أوائل القرن العشرين.

ومع ذلك، واجهت العلاقة تعقيدات خلال منتصف القرن العشرين، متأثرة بالأحداث العالمية مثل الحرب العالمية الثانية، وتقسيم ألمانيا اللاحق إلى شرقية وغربية، علماً بأنّ العراق حافظ على علاقات دبلوماسية مع الألمانيتين في حينها ومما يعكس الديناميكيات المعقدة لعصر الحرب الباردة.

التحديات والتعقيدات والفرص

لم تكن العلاقة العراقية - الألمانيّة خالية من التحديات والتعقيدات، إذ كان أحد التحديات الكبيرة هو تأثير الصراعات الإقليميّة وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، ولقد شكل تاريخ العراق المعقد، بما في ذلك حروب الخليج ومرحلة إعادة الإعمار بعد العام 2003، عقبات أمام التواصل الدبلوماسي والاقتصادي المستمر مع ألمانيا.

وضمن السرد المتطور للشراكة العراقية الألمانية، ظهرت العديد من اللحظات المحورية ومجالات التعاون، ومن هنا يمكن القول إنّ مستقبل التعاون الثنائي العراقي - الألماني مليء بالتفاؤل شريطة تضافر الجهود، والتركيز الاستراتيجي، ويجب على كلا البلدين الاستمرار في مواجهة التحديات واغتنام الفرص لإطلاق العنان لإمكاناتهما الكاملة.

> **لم تكن العلاقة العراقيّة - الألمانيّة خالية من التحديات والتعقيدات، إذ كان أحد التحديات الكبيرة هو تأثير الصراعات الإقليميّة وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، ولقد شكل تاريخ العراق المعقد، بما في ذلك حروب الخليج ومرحلة إعادة الإعمار بعد العام 2003، عقبات أمام التواصل الدبلوماسي والاقتصادي المستمر مع ألمانيا**

هذا الاعتماد المفرط إلى إعاقة التنويع الاقتصادي، وهو ما يمكن أن يوفر فرصاً للاستثمار الألماني في مختلف القطاعات، وأن تشجيع الاستثمارات الألمانيّة ونقل التكنولوجيا في قطاعات غير الطاقة، مثل التصنيع والنقل والتكنولوجيا، يمكن أن يسهم في التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في العراق، فضلا عن وفرة الموارد الطبيعية في العراق، بما في ذلك النفط والغاز (والطاقة الشمسيّة)، والتي ممكن أن تكون أفاقاً مربحة لشركات الطاقة الألمانيّة التي تتطلع إلى الاستثمار في قطاع الطاقة في بلادنا العراق.

3 - تطوير البنية التحتيّة:

توفر حاجة العراق الملحة لتطوير البنية التحتيّة فرصاً للشركات الألمانيّة للمشاركة في المشاريع الحيويّة، ويمكن للجهود التعاونيّة تحديث البنية التحتيّة للعراق في مجالات مثل النقل والرعاية الصحيّة والاتصالات، بالنسبة للحكومة العراقيّة، فإنّ تحديد مشاريع البنية التحتيّة الرئيسة وتحديد أولوياتها وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن أن يؤدي إلى تسريع التنمية والنمو الاقتصادي، ومع ذلك، لا يزال العراق يعاني من عجز كبير في البنية التحتيّة، مما سيعيق قدرته على جذب الاستثمارات الأجنبيّة بسرعة وتحديث بلدنا.

4 - التعاون والتآزر الأمني:

لعبت المخاوف الأمنيّة في مرحلة ما بعد 11 أيلول 2001 دوراً محورياً في تشكيل الديناميكيات بين البلدين، وواجه العراق تحديات أمنيّة داخليّة، في حين أثار صمود الجماعات المتطرفة في المنطقة مخاوف أمنيّة عالميّة، وقد أثرت هذه العوامل في النهج الذي اتبعته ألمانيا في علاقاتها بالعراق مع الأخذ بنظر الاعتبار الزيادة في التعاون الأمني لمواجهة التهديدات المتطورة تمثل الأولويّة لكلا البلدين، وعليه يمكن للحكومتين البحث عن سبل لزيادة التعاون في تعزيز أمن الحدود، وتبادل المعلومات الاستخباريّة، وتدريب قوات الأمن، والتعاون الدبلوماسي بشأن المخاوف الأمنيّة الإقليميّة، وسوف تسهم الجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب في تعزيز المشهد الأمني في المنطقة.

5 - التبادل الثقافي والتعليمي:

إنّ تعزيز برامج التبادل الثقافي والتعليمي يمكن أن يعزز العلاقات الوثيقة بين العراق وألمانيا، ويمكن للمنح الدراسيّة وتبادل الطلاب والفعاليات الثقافيّة أن تعزز التفاهم المتبادل وتقوي الروابط بين الناس، إذ تعمل هذه المبادرات على تعزيز الروابط الثقافيّة والاقتصاديّة بين العراق وألمانيا، الأمر الذي يسهم في فتح مجسات للتعاون في مجالات أخرى بشكل أعمق، وهناك حاجة ضروريّة لتقوية العلاقة بين المؤسسات العراقيّة المعنيّة بالتعليم والثقافة بمؤسسات ألمانيّة مهمة مثل معهد غوته أو مؤسسة داد (DAAD).

> **توفر حاجة العراق الملحة لتطوير البنية التحتيّة فرصا للشركات الألمانيّة للمشاركة في المشاريع الحيويّة، ويمكن للجهود التعاونيّة تحديث البنية التحتيّة للعراق في مجالات الصحيّة والاتصالات، بالنسبة للحكومة العراقيّة، فإنّ تحديد مشاريع البنية التحتيّة الرئيسة وتحديد أولوياتها وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص**

6 - المشاركة الدبلوماسيّة:

انخرطت الدولتان بنشاط في الجهود الدبلوماسيّة لمعالجة الصراعات الإقليميّة وتعزيز السلام في الشرق الأوسط، وإن الاستفادة من النفوذ الدبلوماسي الألماني داخل الاتحاد الأوروبي وعلى الساحة العالميّة من الممكن أن تعمل على تعزيز المصالح المشتركة، وتعزيز السلام والمساهمة في الاستقرار الإقليمي.

7 - التعاون في قطاع الطاقة:

تتوافق الخبرة الألمانيّة في مجال الطاقة المتجددة والتقنيات المستدامة مع أهداف العراق لتطوير قطاع الطاقة لديه، كما أنّ الجهود التعاونيّة في مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والانتقال إلى مصادر الطاقة النظيفة توفر فرصاً كبيرة لكلا البلدين.

خاتمة

إنّ العلاقات الثنائيّة العراقيّة - الألمانيّة، على الرغم مما تتسم به من تحديات إلا أنها توفر فرصاً كبيرة لكلا البلدين، وإنّ التعاون الاقتصادي وتطوير البنية التحتيّة والتبادل الثقافي والتعاون الأمني هي من المجالات التي يمكن للعراق وألمانيا تعزيز علاقاتهما فيها، وللتغلب على التحديات، يتعيّن على البلدين الاستثمار في بناء الثقة والاستقرار وتوفير بيئة مواتية للتعاون المتبادل.

ومن خلال القيام بذلك، يمكننا إقامة شراكة لا تعمل على تعزيز مصالح العراق فحسب، بل تسهم أيضاً في الاستقرار والازدهار الإقليميين، ومن خلال هذه الجهود المكثفة يمكن للعلاقة الثنائيّة العراقيّة الألمانيّة أن تتطور إلى تحالف أكثر قوة وفائدة للطرفين في السنوات المقبلة.

إنّ الشراكة المتطورة بين العراق وألمانيا هي علاقة دولتين تتنقلان عبر حكايات معقدة، وعلى الرغم من استمرار التحديات، فإنّ المستقبل الذي يلوح بالأفق يستشرف بالنمو والرخاء والمنفعة المتبادلة، ومع استمرار هاتين الدولتين في إطلاق العنان لإمكاناتهما ومواجهة التحديات معاً، فإنّ شراكتهما لا تسهم في ازدهارهما فحسب، بل في الاستقرار الإقليمي والتعاون العالمي أيضاً.

إنّ القصة المتطورة للشراكة بين العراق وألمانيا هي حكاية أمل ونمو وروح التعاون الدائمة.

وبصفتي سفيراً لجمهوريّة العراق لدى ألمانيا، تلتزم حكومتي وأنا شخصياً بتعزيز ورعاية هذه العلاقة، والعمل على التغلب على العقبات والاستفادة من الفرص التي تنتظر العراق وألمانيا معاً، ويمكننا خلق مستقبل واعد وأكثر ازدهاراً لبلدينا ومنطقة الشرق الأوسط على نطاق أوسع.

● **سفير جمهورية العراق في برلين**

لقد أدرك البلدان الامكانات الاقتصاديّة الهائلة التي تنطوي عليها شراكتهما، كما أن السوق الناشئة في العراق والبراعة التكنولوجيّة في ألمانيا تخلق فرصا للتعاون في قطاعات مثل الطاقة والبنية التحتيّة والتصنيع والتكنولوجيا والصحة، ومن المؤكد أن التزام العراق بالإصلاحات الاقتصاديّة، بما في ذلك تبسيط البيروقراطيّة وتحسين بيئة الأعمال، يمكن أن يخلق مناخاً استثماريا أكثر جاذبيّة للشركات الألمانيّة.